

۱۶۱  
۱۶۲

مجلس

فصل اول  
در بیان اهمیت کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
و لزوم تأسیس آن  
در سال ۱۳۰۲

بازرسی شد  
۶-۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۲۷۵  
تاسیس ۱۳۰۲

بازدید شد  
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب: **مجموعه شرح محمد زکریا شافعی**

موضوع: تاریخ

مؤلف:

مؤسسه: ۱۳۰۲

شماره دفتر: ۱۹۳۴۸

۵۲۷۵

خطی - فهرست شده  
۱۰۲۷۵

رساله رساله  
عالمه رساله

هذه الرسالة  
وامتدادها من فضل الكمال  
للحق المبرور المصنف  
لما كان من اجتهاد  
القائم في العلم

رساله شرح تجويد مخفر

داخل كتاب  
١٣٣٥

١٣٦١

بمشايخ  
٩٨٦١



مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی  
مجلس شریعی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الخوج المرويني الى الله المستعان ابو عبد الله يدعي  
محمد بن الحاج محمد بنان شرح صدره في الحكمة ونور طلب العرفان  
اما بعد التمجيد للمجد المجيد القديم العليم الحكيم والصلوة  
والتحية والتسليم على رسوله واهل بيته الهداة الالهية  
فقد قال اسوة الافاضل المحققين وفدوة الامثال  
المدققين المخصوصين من الرب لمتان بالذهن الباق  
والفهم الدار جلال الدين محمد الخوارزمي في كتابه  
على التجرد وما يتعلق به قال المصطاب ثراه وجود العالم  
بعد عدمه قال لفاضل المعاصر سلمه الله في الخوارزمي  
الفخرية يعني بر البعدية الزمانية اذ لا شك ان تقدم  
العدم على الوجود ليس اتيلا وطبيعيا ولا لا يتصور  
من اقسام التقدم ههنا سوى الزمان وفيه ما افاده  
والذي لعلامة طاب ثراه من ان عدم العالم  
على وجوده لو كان زمانيا لزم ان يكون قبل كل زمان  
زمان لا الى غاية ويلزم القدم والزمان الموهوم الذي  
اثبتة الاشاعرة قبل وجود العالم غير صحيح عند المحققين

من المتكلمين

من المتكلمين ومنهم الطوسي كما يظهر من تصحح كلامهم وايضا  
ما ذكره من ان تقدم العدم على الوجود ليس اتيلا  
ولا طبيعيا عند الحكماء كما صرحوا به في اثبات الخوارزمي  
الذي انتهى والظاهر كما يستفاد من كلام الشرح في بحث  
الامور العامة ان مراد المصنف من البعدية ههنا هو البعدية  
بالذات التي اثبتنا المتكلمون وجعلوها قسما سادا  
وزعموا ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض من  
هذا القبيل لكن التحقيق انه لا يحصل له اذ لا يجد له  
معنى معقولا سوى الخمسة بل الظاهر انه تقدم بالزمان  
فان ذلك المقدم اذا عرض لغير الزمان كان  
بواسطة زمان مغاير للسابق والمسبوق واذا عرض  
لاجزاء الزمان لم يجتج الى زمان مغاير لها وان عرض  
للزمان وغيره لا بد ان يكون لذلك الغير زمان  
واما الزمان فلا يخرج الى زمان اخر ووجه تقدم الزمان  
يحب ان يكون في زمان لكن يكفي فيه الزمان الموهوم  
وجه فلا بد من القول بالزمان الموهوم وستمحق القول

ان عرض ذلك التقدم الى غير الزمان  
كان الزمان واسطة في عرضها  
لا يجوز ان يكون بعضها متقدما وبعضها  
متاخر لا يخرج الى الواسطة وان عرض الزمان  
متاخر لا يخرج الى الواسطة وان عرض الزمان  
وغیره بغير عرض التقدم للزمان والتاخر  
لغيره او بالعكس كعرض التقدم للعدم  
الناظر لان زمان مثلا لا يمكن ان يكون عرضا  
لذلك الغير بواسطة الزمان ووجه  
هذا يظهر من قول طاب ثراه ووجه  
تقدم الزمان آية على ما قبله وتفرقة عليه  
المراد ايضا مقدمة ٢٢

وهو الذي ذكره في كتابه  
 في شرحه على كتابه  
 في شرحه على كتابه  
 في شرحه على كتابه

فيه عن قرب انشاء الله واما ما ذكره في ذيل النص في قوله عليه  
 ان مراده انظر انه ليس يقدم عدم الزمان على وجوده  
 تصدق ما ذاك لان لا يمكن عدم العلم على الوجود  
 ذائبا اصلا فان دفع المنع الذي ذكره على ان فيما ذكره  
 الحكمة في اثبات الحدوث الذاتي من تقدم عدم الممكن  
 على وجوده تصدق ما ذاك ايضا البتة ثاملا ليس هو من وضع  
 حقيقة فافهم ثم قال سلمه الله ثم اقول يشيران بي اذا  
 كان وجود العالم مشاهيا في جانبها لبدائية كما هو مذهب  
 الموليين كان لعدم تقدمها عليهم سوى التقدم الذاتي  
 الذي اثبتناه فلا سفة لعدم الممكن على وجوده المعبر  
 عنه بالحدوث الذاتي شبيه بالتقدم الزماني الذي  
 للحوادث الزمانية ولا جزاء الزمان بعضها على  
 عندهم في عدم اجتماع السابق والمسبوق والفرق ان  
 لتقدم الزمانيات ملاكا في الخارج متحدة امتصرا  
 مستمرا يعرض لاجزاء ما يحصل من تحدها وتصورها  
 واستمرارها في حيا ذلك التقدم اولاد بالذات

زمان

ثم بتوسطها يعرض للحوادث ولهذا يعرض له خواص  
 التقدير والتكتم بخلاف تقدم العلم على وجود  
 العالم على مذهب الموليين فانه ليس مثل ذلك الملائكة  
 ولا يمكن تقديره وتعيينه ولا يكون فيه قرب وبعد  
 وزيادة ونقصان الا بحض التوهم ونظيره للملائكة  
 فالوا ان فوق محله الجبريات لاجلاء ولا ملاء مع ان  
 الفوقية متحدة به فكما ان العقل هناك يعلم  
 تناهي البعد المكاني ان وراءه عدم صرف ونفي  
 محض وينتزع من ذلك ويحكم بمجوزة الوهم ان لهذا  
 العدم المحض فوقية ما على المكان والمكانيات  
 كفوقية بعض اجزاء الزمان على بعض ما ان لا مكان  
 هناك كمنها يعلم من تناهي الزمان والزمانيات  
 في جانب البداية ان وراثتها عدم صرف ونفي محض  
 ويحكم بات لهذا العدم الصريف قبلية ما على وجود  
 العالم والزمان شبيه بقبلية اجزاء الزمان بعضها  
 على بعض وهذا هو المراد من قول المصنف وجود العالم

يراد على العدم الخالص الحقيقي كان ان حقيقة التوهم  
 واقعة الا في قبلة ما ذاك الحدوث يقع عليه كما ان  
 المذكورة في جميع لا القول بعدم العالم احدث هو تعالى  
 لانه تارة ان مع عدم الفرض يخرج من عدم ذلك فبقية

بعد عدمه بل هذا هو الحد والزمان في المنازع فيه  
 بين الملتين والفلاسة ولا يلزم من ذلك وجود  
 زمان قبل الزمان بل مجرد ذلك الزمان الموجود  
 مع ملاحظة تناهيه كما لا تنزاع الوهم وحكم  
 العقل بهذه القبلية وليس هذا اثبات الزمان  
 الموهوم كما ليس ذلك اثبات المكان الموهوم  
 فتدبر انتهى وانت خير بان سبق عدمه على الزمان  
 على ما افاده لا يرجع الا الى كون الزمان تناهيا  
 من غير ان يكون سبق عدم حقيقة بل محض التوهم  
 وهذا ليس الا القول بالقدم بالحقيقة لانه اذا لم  
 يكن انفصال بينه ان الواجب تعالى وبين العالم  
 ولا يمكن ان يقع اصلا انه كان الواجب ولم يكن العالم  
 فيكون العالم قديما البتة ولو اطلق عليه الحادث  
 فلا يكون الا مجرد الاصطلاح على اطلاق القدم  
 الحادث على ما كان زمانه متناهيا وغير متناه وهو  
 لا يفسد وبالجملة انه لا بد على طريقة الملت من القول

وكذا المزمع صورته تعالى ما يقول الجاهل في الزمان تناهيه  
 العالم المتصل بغير وجهه كما به والحاصل لا يتقدم ما قد  
 العالم او صورت روجبه ولا يرتبط به الحادث القديم  
 ستة

وجود

بوجوده العالم بدون العالم بان يكون بينهما انفصال  
 وعلى ما ذكره هذا الفاضل لا يكون كل بل يكون وجود  
 العالم متصلا بوجوده تعالى من غير انفكاك ولا  
 انفصال بينهما ولو جوز هذا فلم لا يجوز كونه غير متناهيا  
 ايضا اذ لا يلزم فيه الا عدم الانفصال وهو قد يلزم  
 في صورة التناهي ايضا لا يوجب ان ليس وجود الواجب  
 تعالى زمانيا فلا معنى لاتصال العالم بالواجب  
 انفكاكه عنه لا تاقتول فعلى هذا اذا كان الزمان غير  
 متناه ايضا لا اتصال للعالم به تعالى فلم لا يجوز  
 والحاصل انا لا نقول انه يجب ان يكون زمان يصح ان  
 يقع كان الواجب فيه ما لم يكن العالم حتى يرد ما ذكر  
 بل الغرض انه يجب ان يتحقق انفصال بين الواجب  
 العالم يصح فيه قولنا كان الواجب على المعنى الذي  
 يصح الان ولا يكون العالم فيه ولم يتحقق ذلك على  
 ما افاده هذا الفاضل على ان الظاهر انه كما يقع  
 في الاجسام انه زمان في معنياته وجوده مفارز لوجود

فان قيل فيقال لا يتسع جميع طائفة  
 الزمان يصح ذلك في شأنه او في شأنه  
 اذ يصح ان يكون وجوده متناهيا او غير متناهيا

لان حيث الزمان عدم اجزاء عدمه بل ان عظامه  
 مصدق في ان كان له الوجود فيكون العالم ان كان  
 فيكون وجوده عليه في زمانه فيكون الزمان كونه متناهيا  
 بالحق كالقول في زمانه اذ لا يتم الاصل في الزمان  
 فيكون وجوده الاصل في زمانه

الزمنان نعم لا يصح ان يوق انه زمانى بمعنى ان وجوده  
ينطبق على الزمان مثل الحركة ولا يصح ذلك في الجسم  
ايضا وعلى هذا فلا اشكال اص هنا ما يحظر بالبيان  
على سبيل الاحتمال فان كان من الحق فهو الحق وان  
كان من الوسواس الشيطانية فغفوز بالله منه والله  
يعلم حقيقة الحال واما النظر الذي ذكره من قومه لا  
خلا ولا ملاء فوق الحد فهو قول على سبيل التوسيع  
والقص انه لا شئ وراءه بدون توفيق فوقية اص فلا  
يصالح للتظير على انه على تقدير صحة تامل يفيد بعد  
ما بيننا انه لا يجوز ان يكون حدث العالم بهذا ان  
فتائل والله الموفق واذ قد بلغ الكلام هذا المقام  
فلا باس ان نذكر طريقة السيد المحقق الداماد قدس  
سره في حدوث العالم فان ما ذكره هذا الفاضل  
انما استخرج منه فقول انه زعم ان حدوث العالم  
المتنازع فيه انها هو الحدوث الدهرى لا الذاتى في  
لا الزمانى وخلاصة ما قاله في تحقيقه انه مسبوقة

الوجه

الوجود بالعدم الصريح المحض لا مسبوقة بالذات بل  
مسبوقة انفكاكية غير زمانية ولا سببية ولا متقدرة  
ولا متمكئة والفرف بينه وبين الحدوث الزمانى ان  
الحدوث الزمانى هو الوجود بعد العدم المتقدرة  
السيال الواقع في الزمان القبل قبلية زمانية  
متكئة وفي هذا الحدوث ليس العدم متقدرا بانه  
اص بل ان هو الا محض مسبوقة الوجود بالعدم المحض  
والليس الشاذج ولما كان وعاء الوجود الصريح  
المسبوق بالعدم الصريح المرتفع عن فوق التقدير  
واللاقتدر هو الدهر لا الزمان لانه وعاء الامور  
المتغيرة المتغيرة السببية ولا الترمذ لانه  
وعاء تحت الوجود الثابت الحق المقدس عن عرض  
التغير مطلقا والمتعالى عن سبق العدم على الاطلاق  
فالحدوث بحسب سبق العدم الصريح احق الاسماء  
واجدرها بالحدوث الدهرى ونحن نقول انه  
اذا انصف العدم في نفس الامر بانه سابق على الوجود

سبعا غير اتي كما يظهر من بعض كلماته فيكون البسه <sup>مختار</sup>  
الى وعاء وظرف يكون فيه ويتصف هو لا محتمة بالثقل  
والتكتم وغيره وكونه سابقا عليه بدون ذلك مما لا  
يقدر على تعقله فلعله يحتاج الى لطف قريحه لم  
يكن لنا وان لم يقل بسا بقية بحسب الحقيقة كما تشير اليه  
ايضا بعض كلماته حيث ذكر ان في سبق الذات و  
الزمان في ليس الوجود مسبوقا بالعدم المقابل له اذ  
سلب الوجود في مرتبة نفس المهية من حيث هو لا يقابل  
الوجود الحاصل في حاف الواقع من لطفاء العلة  
الفاعلة بل بما معه وكذا العدم السابق على الوجود  
سبقا زمانيا لا يقابل ذلك الوجود لاختلاف الزمان  
بل مقابله العدم في ذلك الوقت الذي كان فيه الوجود  
بخلاف الحدوث الدهري اذ ليس الدهر توهم الامتداد  
والافتتام اصلا فلا يكون حد العدم الصريح التام  
في الدهر منازا في التوهم عن حد الوجود الحادث من  
بعد بل انه يبطل عقد السلب الدهري ويقع في حيزه

عقد

عقد الايجاب الثابت الدهري فلا نفهم ح معنى الحدوث  
والمسوقية بالعدم اصلا بل ليس القدم الاهذا  
وبالجملة ما افاده مما لا يصل اليه فهم ولا يحيط به  
وهي لكن قد نقلناه لعله يتدبر احد من المحصلين  
والله الموفق وهو المعين وقال بعض المحسنين من  
تلامذة هذا السيد النايعين له ان تقدم العدم  
على الوجود يكون شيئا بالمتقدم بالذات بمعنى  
العدم يكون متحققا مع المتقدم بالذات فالعدم  
يكون مامع المتقدم بالذات ولهذا الاعتبار اطلق  
عليه المتقدم وفيه ان كون العدم مع المتقدم  
مما لا يتصور الا اذا كان في وعاء فلا بد من القول  
بما الزمان الموهوم وهو بفرسته وايضا ذلك العدم  
اسا ان يكون مع العالم ايضا او قبله لا مجال للاول  
فيكون قبله فلا ينعى الفارضة والقول بان اطلاق  
المتقدم عليه على سبيل المجاز فافهم ثم ذكر السيد  
ان القول بالزمان الموهوم على ما ذكره المتكلمون

المتكلمون من تكذيب لوهم الظلمة ونلاد عيبه  
 ونضاوير الفرجية السوداء ونحاشيلها اما او  
 فلما تعرفت انه لا تنوهم في الدهر حد وحد وتصوم  
 وتجدد وفوات والحوق وامتداد وانقضاء و  
 تمام وسيلان اذ ذلك من لوازم وجود الحركة وان  
 التغيير وتدرج الحصول شيئا فشيئا واذ اكان  
 كك فكيف يتصور في العدم الصريح المتنازع و  
 اللبس الصرف الساب تمايز حدود ونلاحق احوال  
 وتغاير احيان واختلاف اوقات حتى يتوهم التمايز  
 والسيلان والنهاية واللا نهاية انتهى وفيه انا  
 لا تمام ان الانصاف بالامتداد والانقضاء و  
 امثالها فرع وجود الحركة لم لا يجوز ان ينزع من  
 استمرار وجود الواجب امتد على سبيل التجدد  
 والنقص بل الظآن كك ولا استبعاد في كيفية  
 انهم يقولون ان الحركة القطعية تنزع من الحركة  
 المتوسطة والزمان ينزع من لان السيل

كما

✓

فكما جاز هناك انزع الامر المستجد المتقضى من  
 الامر الشخصي الذي لا امتداد فيه ولا انقسام ولا تجدد  
 ولا انقضاء فكك يجوز ههنا ايضا بلا تفرقة اصلا  
 هذا ومن هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المحشين في  
 ابطاله من انه اذا كان امر وهو مائلا منشا النزاع  
 فنقل الكلام فيه فهو اما واجب او ممكن لا جازان  
 يكون واجب الوجود فيكون ممكن الوجود فلهذا وجوب  
 قديم سوى الله تعالى لا تاخذ اثاره ينزع من الواجب  
 تعالى ولا دليل على ابطاله وهو لم يذكر الا الدعوى  
 فتدبر قال واما ثانيا فلانه لو تصح في العدم ما  
 توهّموه لكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها  
 اذ كان متكما سيبا لا كلة ازيد لا محبة من بعضه  
 والبعضه متعاقبة غير مجتمعة فاما ان بالذات  
 على تلك الشاكلة فيكون هو الزمان او بالعرض  
 فيكون هو الحركة فمدا طفقوا على الزمان او على  
 الحركة اسم العدم فليت شعري باي ذنب استحق

في بعض النسخ تفريق الزمان الذي ذكره بمكانه



٨

الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم انتهى  
 وصيه انا لا نقول باصناف العلم بالتقدم والتما  
 وعينه الا بالعرض باعتبار اتصاف و غايه بر ولا  
 يلزم منه كون زمانا او حركة والحاصل اننا نقول  
 ان عدم العالم كان في وعاء من بعد تجدد ويقضي  
 كوجود زيد في الزمان وكما انه لا يلزم منه كون وجود  
 زيد زمانا او حركة كل لا يلزم هناك ايضا كون  
 العدم زمانا او حركة بل ليس الا كعدم زيد في زمان  
 قبل زمان وجوده ولا تقاوت الا بان هذا الزمان  
 يتبع بالليل والنهار ويتصف باشابه ذلك من  
 الصفات وليس في ذلك في ذلك الزمان فاللازم  
 على هذا ليس لا وجود الزمان هناك والفاصل  
 به يلزم منه لا كون العدم هو الحركة او الزمان فتأمل  
 قال واقامنا لنا فلا تخرج يكون الباري الحق سبحانه  
 واقعا في حد بعينه من ذلك الامتداد العدم نعم  
 عن ذلك والعالم في حد اخر مخصوص حتى يصح تحلل

المراد بالوجه الثالث هو الوجود الاعتباري  
 ثم طابراه

ذلك

ذلك الامتداد الموهوم سبحانه وبين العالم ويصح  
 تاخر العالم وتختلف عنه سبحانه في الوجود فاذا اذا  
 كان ذلك الامتداد غير متناهى التامادي كان غير  
 المتناهى محصورا بين خاصين هما حاشيتاه وطرفاه  
 انتهى في فيرات مرادهم بقولهم بين الباري الحق واول  
 العالم زمان موهوم اذلى انه كان قبل العالم امتداد  
 موهوم لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى  
 الذي بين الآن انه تعالى موجود لان ذلك الزمان <sup>سطح</sup>  
 بينه تعالى وبين العالم بحيث يكون هو تعالى في احد <sup>الحد</sup>  
 والعالم في الحد الاخر حتى يلزم كون غير المتناهى محصورا  
 بين خاصين وهذا ظاهرا فال واما رابعا فلا ت  
 حدود ذلك الامتداد سوا سية متشابهة اذ لا <sup>اختلاف</sup>  
 في العدم ولا محصص من استعداد او حركة او غير ذلك  
 ولما اختص العالم بهذا الحد ولم يكن حدوده في حد  
 الاخر قبله انتهى في فيرات هذا مجرد دعوى بلا دليل  
 لعله كان اختلافه اجزاء لانه ليس عدما محصنا لا

يجري ذلك فيه بل امر نفس امرى وقع العدم فيه فما مل  
 واما احامسا فلان المقدس عن الغواشي والعلايق  
 كون مع اى امتداد فرض ومع كل جزء من اجزائه وكل  
 حد من حدوده غير متقدرة على سبيل واحد ومحيطا  
 بجميع اجزائه وحدوده على نسبة واحدة موجودا  
 ذلك الامتداد او موهوما على ما نلى عليك غير مرة  
 فاذن اختصاص العالم بحد من حدود ذلك الامتداد  
 الموهوم لا يثمرناخره وتختلف عن البارى الحق بسلطان  
 اصفاة اذا كان امتداد الزمان الموجود بالقياس اليه  
 سجانه اجد بذلك انتهى في ان القول بالامتداد  
 المذكور ليس التصحيح تحقق العدم قبل الوجود  
 وقد صح ذلك ومرادهم من تخلف العالم من الحق سبحانه  
 ليس الا ذلك لانه كان الواجبة وقت لم يكن العالم  
 فيه حتى يق ان الواجب برئى من الكون في الوقت فلم  
 صح ذلك على انك قد عرفت انه يمكن القول بمقارنته  
 وجوده تعالى للوقت في تصحيح الخلف بهذا المعنى

معينة

سجانه على هذا السبيل فالزمان الموهوم بالقياس اليه

ايضا

ايضا فتذكر قال واما سادسا فلات الزمان والمكان  
 شقيقتان متضاهيتان مرتضعتان في الاحكام من  
 لبن واحد ومن ثدى واحد فكما وراة الامتداد  
 المكافى اعنى فوق الفلك الاقصى المحدد للجهات  
 العالم عدم صرف لا خلاء ولا ملاء ولا امتداد ولا  
 لا امتداد ولا لانهية ولا لانهية واذ ابلغ السطح  
 منه انسان لم يمكن ان يديه ويبسطها للمصادر  
 ومنايع مفترى بل لعدم الفضاء والبعد وتقاء  
 المكان والجهة فكذلك وراة الامتداد الزمانى عند  
 صريح لا ناد ولا لانا ولا استمرار ولا استمرار  
 ولا نهية ولا لانهية ولا زيادة ولا نقصان فاستمع  
 القول واتبع الحق ولا تكونت من الجاهلين انتهى  
 كلامه رفع مقامه وضعفه ظ لانه مجرد تمثيل لا سبب  
 المقامات الحكيمة قد تدبر وقد ذكر ايضا في تضاعيف  
 كلامه انه لا يجوز ان يكون الحدوث المتنازع فيه  
 الحدوث الذاتى لا تقاوى الحكمة على الحدوث بذلك

المعنى ولا الحدوث الزماني لان من العالم المبحوث  
من حدوثه نفس الزمان ومحلّه وحامل محله والجواهر  
العقلية المفارقة لعوالم الازمان والاماكن راسا  
فكيف يطق بافلاطن وسقراط ومنه مرتبهما من  
افاخ الفلاسفة واعتمهم انهم يثبتون الحدوث  
الزماني للعالم الاكبر ويقولون ان نفس الزمان  
محلّه وحامل محله والجواهر المفارقة مسبوقه الوجود  
بالزمان وحاصله الذات في الزمان وليس مفوهه <sup>لك</sup>  
منه دائرة العقلاء والمحصلين ونحن نقول انما <sup>الحكمة</sup>  
فيجوز ان يكون كلامهم في الحدوث الذاتي وكونه متفقا  
عليه بينهم ثم وكان نسبة الخلاف الى ارسطاطاليس  
وامثاله من خطأ الناظرين في كلامهم وعدم فهمهم لما  
هو مرادهم على ما حققه الفارابي في الجمع بين الرايين  
بل لظن كما يشهد به الفصل انه قد كان التكلم في الحدوث  
الذاتي والمناظرة فيه شائعا بينهم فلعله ذهب بعضهم  
الى تقدم ذلك المعنى ايضاً وانهم يظنون ذلك في

شان

شان ارسطاطاليس وامثاله واما المتكلمون فلا <sup>شك</sup>  
ان غرضهم اثبات الحدوث الزماني ايضاً ولا استبعاد <sup>فيه</sup>  
اذ مرادهم بالعالما سكو ذلك الامتداد الموهوم فان  
المراد به ما سكو الواجب تعالى من الموجودات والامتداد  
المذكور لا وجود له فلا اشكال من جهة الزمان واما  
محلّه اي الحركة وحامل محله اعني الافلاك فلا <sup>محلّه</sup>  
في القول مجرد وشما زمانا على اريتم فانهم لا يقولون  
بالحالية والمحلية المذكورة بل بما هو راي الحكماء  
واما الجواهر العقلية فالعقل يقول به المتكلمون  
والنفس لما كان فيها جهة مادية فيمكن ان يطلق عليه  
الحدوث الزماني بهذا الاعتبار على انك قد ظهر <sup>للم</sup>  
انفا انه يمكن ان يقال ان كونها حادثه بمعنى انه  
كان زمانا يصح فيه ان يوق انه موجود على وجهه <sup>صحيح</sup>  
لان ذلك بل قد ظهر انه يمكن القول بكونها زمانية  
اي مقارنة للزمان وحيث فلا اشكال اصلاً وهذا ان  
الوجهان يجريان في العقل ايضاً على القول بوجود  
كلايخه هذا فنظروا ان القول بالزمان

الموهوم مما لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجود وان معنى  
حدوث العالم لا يتصحح بحسب ما وصلنا اليه الا بالتمسك  
به بل يترى ان ربط الحوادث بالقديم ايضا لا يتصحح  
الا بالتمسك بذلك في ينبغي ان ينظر فيه هل هو مما  
يتخالف الشرع ام لا فان لم يكن مخالفا له فيها ونعمت  
ان كان مخالفا له على ما يشعر به بعض الآثار فحجب  
تركه الاحتكام فيه والوقوف عند الشهادة عسى الله  
ان ياتي بالفتح او امر من عنده انه ولي التوفيق انتهى  
كلامه رفع في عيلتين مقاسه وظان ان المنقول صدر  
الكلام عن الفاضل المعاصرين عند قوله انتهى  
فات الحكم بالانتهاء انما يتعلق به اذ لم يسبق ما يصلح  
لذلك غيره وهذا مع ظهوره بحيث لا يكاد يخفى على  
اخاد المبتدئين من المحصلين مما منكشف من النظرية  
كتاب ذلك الفاضل المعاصرين فارة هذه الحاشية  
مستورة فيها بالعبارة التي حكها المحقق طاب ثراه  
الى قوله كما صرحوا في اشياء الحدوث الذاتي فواقع  
فيما بين المبدأ والمنتهى كما من افاذا في ذلك الفاضل  
الله

ولا مجال لتوهم تحلل كلام المحقق في اشارة وذلك من  
الوضوح بمكان وح فالمراد بقوله وفيه ما افاده والدي  
العلامة طاب ثراه انما هو والفاضل المذكور وهو  
الصدر الشيرازي صاحب الاسفار كما صرح به المحقق  
طاب ثراه في اوائل تعليقاته في الحاشية حيث قال هو  
الفاضل ميرزا ابراهيم بن التجرى المحقق مولانا صدرا  
الشيرازي وعلى هذا فالمراد بالوالد العلامة المولى صدرا  
ونفي تقدمه شيء على الثمانين فاما ما بين فوائده وشواهد  
الربوبية وهو غير في عقد علم العالم عليه كذلك  
بجانب المحكي في الزمان الموهوم اذ الموهوم المحقق الخواص  
والد المحقق طاب ثراه كما توهمه بعض الفاضلين من  
ملاحظة لفظ والدي العلامة بدوزان يلحظ ما قبله  
او يتدبر ما بعده ومن غير ان يرجع الى كتابه فانه حواشي  
هذا الفاضل الشيرازي مشحونة بالاسناد الى والديه  
فانك اذا تصفحت تعليقات ذلك الفاضل على الهيا  
التجرى تجدك كثيرا ما ينسب الى والديه ويعبر عنهما بالدي  
المذكور فضلا عن

صدر الدين بن خازان الزمان غير موجود في الحاشية  
عن الاسفار الفاضل الله واقتصر في الشواهد على قوله  
ان يتقدم شيء على الزمان هذا المقدم والامكان قبل كل  
زمان زمان على ان لا يات هذا كلامه وليس في من الزمان  
الموهوم عينه ولا في هذا المقدم والامكان قبل كل زمان  
الذي لا يكون له العلامة ولا يات في هذا المقدم والامكان  
المذكور فضلا عن

العلة في غير موضع من ناليفة وهذا كله لغاية وضوح  
 غنى عن البيان والذي يبتدأ الى هذا الظاهر المكتشف  
 الجلي يصب نفسه على دفع ايزادات المحقق طاب ثراه  
 على السيد الداماد قدس سره وانتصب للاعتراف  
 على المحقق كانه تسمى لك في شبابه او يوهه ذلك على  
 امثاله من اصحابه فقال في رسالته المعجزة لذلك  
 تقريصاً بالمحقق واعراضاً عليه ومن الغريب انه  
 نسب القول بالزمان الموهوم والحديث الزماني الى  
 المتكلمين ومصلوهم لم يقولوا به كما صرح بذلك في  
 العلة وهو قد نقله في اواخر اشتمه الطولية وذكر  
 ذلك ايضاً في موضع اخر من رسالته عند الجواب عن  
 الابرار على تاني الوجوه الستة للسيد المذكور كما  
 حكيناها عندها هناك وتعبه لك كره مرة اخرى و  
 كره بعداوى حيث قال في ذلك المتكلم للاعتراف في  
 ملك الرسالة القول بالحديث غير محتاج الى القول  
 بالزمان الموهوم كما هو الظن من الطوسه ايضاً ولذا

وقد حكى ذلك عن المحقق المورق في هذه القصة في كتابه  
 على تصحيح كلياته ولا يصدر الشارح في ارضاعه  
 ذكرناه

المعترض هذا التبريض

قال العاقل المدقق والخبر المحقق افاحسين الخواص  
 ان الزمان الذي اثبتته الاشاعرة قبل وجود العالم غير  
 صحيح عند المحصلين من المتكلمين ومنهم الطوسي كما يظهر  
 من تصحيح كلامهم وانت بما فيه من انباء لطيف الى ان القول  
 بالزمان الموهوم مما لا يحصل له عند التحقيق وهو الحق  
 الذي لا مرتبة فيه لما عرفت انه عند التحصيل يؤل الى مجرد  
 اسم من دون ثبوت المستمي خبير فبايك والقوله انتهى  
 كلام المتصن للاعتراف وهو حقيق بالاعراض لما  
 لك من ضعفه لولا الاعراض والقول بالحديث غير محتاج  
 الى القول بالزمان الموهوم وهو صريح كلام الطوسي  
 لكن لا ينبغي ذلك تحصيله عند التحقيق كما لا ينبغي على  
 فبايك والغفلة عنه ومن الغريب انه اعتقد ان والد  
 المحقق سكر الزمان الموهوم مع انه من يصير على الانتصا  
 له ويكره على مايق فيه كما يشهد له صحفه وثاليفاته ويصح  
 عن ذلك حواشيه وتعليقاته ولا يتوهم خلافه الا للذاهل  
 عن كتبه الجاهل بافادته فان احداث القول بالحديث

والعاقل عن سائر الاعراض من العالمين

الدهري وشيوعه بين المنتسبين الى مخزوم كاد ان ياتي  
 على القول بالحدوث الزماني ويطمس على الزمان الموهوم  
 بمرور الدهور فصدح المحقق المدقق المذكور بهدم ذلك  
 البنيان وشياد كان ذلك الزمان ولم يال جهدا في الايضاح  
 والتبيين وولد المحقق طاب ثراه وجماعة من لامذة  
 ومعا صرية ومن بعدهم من المحققين اقتفوا ذلك الاثر  
 لما يتبين بذلك لهم صحة هذا النظر فجدد به مراسم <sup>تكملة</sup>  
 بذلك معالمه بحيث لا يشبهه على ذي عينين قال العالم  
 الرباني مولانا محمد ظاهر القمي افاض الله على تربة سبحان  
 رحمته في كتابه المسمى حكمة العارفين القول بالحدوث  
 الدهري قول محدث احدثه بعض اضرار الفضلاء  
 من الفضلاء المتأخرين وهو اعتقاد بين المتأخرين كما  
 يخفى على من تدبر وتفكر ممن لم يمرض نفسه بالسببها  
 فانه العقل يحكم بالبدئية بالامستداد <sup>عل</sup> بين الخالق الحيا  
 وبين العالم المخلوق المجهول بحيث لو كان قبل وجود  
 هذا العالم جسم متحرك لكان يتقدر ذلك الامتداد ويمتد

فيصير

فيصير اذ فانا معينة كالتهد والاسبوع والشهر والسنة  
 وغيرها انتهى موضع الحاجة من مراده زيد في اكوامه  
 ومنه يظهر ان الحدوث الدهري يخالف ما ذهب على تجوز  
 الزمان الموهوم كما صرح به الفاضل القرظي في  
 حواشيه على شرح العدة وصرح شارحها بان القول  
 بالامتداد الغير المتساوي من ضروريات دين الاسلام  
 وقال الفاضل المحقق والخير المدقق افا حسين  
 الخوارزمي خلدت افادته فيما علقه على الحواشي  
 الجبلية الاجماع الذي يدعون ليس على مجرد انه لا  
 شخص موجودا قديما غير الواجب بل على ان جميع ما  
 سوا الله بقضها وفضيضا منها من ان ذاته تعالى  
 بحيث يتوهم بينه وبين اي شئ فرض زمان متدغير  
 متناه وانت بما فيه من الايات اللطيفة الى انه الحدوث  
 الدهري خلافا لاجماع جنير فاياك ان تعرج عليه  
 ونظن ان نسبة القول بالحدوث الزماني الى  
 المتكلمين لسئل على الغرابة فانه فصيح عن صرباع

المتكلمون قبل هذا الاختراع وانهم يشيرون الامتداد المذكور  
 على ان الكواكب لهم

هذا الزمان  
 انما هو الذي لا يتغير  
 لان الله تعالى افاض على  
 الخوارزمي خلدت افادته  
 فيما علقه على الحواشي  
 الجبلية الاجماع الذي يدعون  
 ليس على مجرد انه لا شخص  
 موجودا قديما غير الواجب  
 بل على ان جميع ما سوا الله  
 بقضها وفضيضا منها من ان  
 ذاته تعالى بحيث يتوهم بينه  
 وبين اي شئ فرض زمان متدغير  
 متناه وانت بما فيه من الايات  
 اللطيفة الى انه الحدوث الدهري  
 خلافا لاجماع جنير فاياك ان  
 تعرج عليه ونظن ان نسبة القول  
 بالحدوث الزماني الى المتكلمين  
 لسئل على الغرابة فانه فصيح  
 عن صرباع

ونفي اعتبار الامتداد واسماء

قائمه ويفضح عن حال جاهله الا ترى الى السيد الدانا  
 كيف نسبة الى المتكلمين لما لا يعنىهم المستبين  
 بالمتكلمين وفسرهم بالاشاعة والمعتزلة فتخصيصه  
 بالاشاعة في هذا الكلام وغيره مما لا وجه له كتخصيصه  
 بالمعتزلة في تعليقات ابن سينا اذ يقول ان فرضنا جميع  
 لخلق العالم على ما يقوله المعتزلة لزم منه محال فانهم  
 يفرضون شيئا قبله وقال مغر وضهم انه يصح ان يكون  
 قبل وجود الزمان معنى متوهم كأنه مدهم لا يكون زمانا  
 فهذا هو معنى وهمي في الحقيقة الى غير ذلك من كلماته  
 نعم الغرابة كل الغرابة في ان القول بالحدوث الدهري  
 قول منصور مشهور في السلف كما صدر من المتصديك  
 لما ليس له واغرب من ذلك الامتضار في بيان هذا  
 الادعاء على ما ذكره الدواني في نور الهداية من ان  
 العالم في مرتبة ذاته تعالى الذي هو عين خارجي  
 معدوم صرف فيلزم كونه وجوده تمام اجزائه مسبوقا  
 بهذا العدم فانه لا يعطى الا التعبير بهذا اللفظ

هذا هو معنى وهمي في الحقيقة الى غير ذلك من كلماته

مع ان معناه لا يرتبط به دعواه كما اعترف به المتصديك  
 لتكلف ما ليس له حيث قال على افادته هذه يكون  
 وجوده متصلا بوجوده كما يقتضيه تقدمه عليه  
 ذاتيا وهذا غير مفيد فان مجرد كونه في مرتبة الذات  
 معدوم واما خارجيا بدو ولا فضلا بينهما الا يناسب  
 طريقة الملة هذا كلام ذلك المتكلم المتصلف  
 وفيه من الغرابة ما لا يخفى على الرجل البصير ولكنه  
 ليس مثل ذلك من مثاله بغريب وما ذلك من هطه  
 بعيد هذا واما القطع بان ذلك الزمان غير صحيح  
 عند المحقق الطوسي فليس في محله لما علمت من  
 الاجماع والضرورة الدينية فانه يلزم من ادعاء ذلك  
 دعوى قول ذلك المحقق به وكيف يتأتى الاجماع مع  
 مخالفة مثله بل كيف يقول مثله بخالف الاجماع وال  
 الضرورة كما سبه عليه في مضارع المضارع وقال  
 اعترف بان العالم لا قبل له فقد قال القدم فانه لا  
 للقدم الا هذا فانه صريح في ان نفي ما يتقدم على العالم

قول بالعدم الذي يخالف اجماع الملتزمين وذكر ايضا في  
المصارع ان المتكلمين زادوا قسما اخر سموه بالقدم  
الرتبي وقالوا كقدم بعض اجزاء الزمان على بعض  
وهو ليس بزمان لان الزمان لو وقع في زمان لتسلسل  
وقيل فيه ليس من شرط التقدم الزمان ان يكون  
بزمان غير المتقدم والمناخر بل اعلم منه حتى يتناول  
ما يكون الزمان فيه نفس المتقدم والمناخر فاما  
العدم السابق على الحادث الموجد الذي هو  
الاول ليس نفس الزمان ولا واقفائه فهو متقدم  
بالرتبة وارجيوا بانه واقع في زمان مقدرا والا لا يمكن  
اجتماعه مع الوجود الحادث المفروض انتهى وفيه  
اشارة ايضا الى ان نفي الزمان المقدر الموهوم محتمل  
له عند التحقيق وهو الحق الامر الذي في تحصيل  
رد على صاحب المحصل قوله ان الزمان يستحيل ان يكون  
مقدارا المطلق الوجود لانه في نفسه ان كان متغيرا  
استحال انطباقه على المتغير بان قال المتكلمون

ولا يصح ذلك اعتبارا لعدم الصريح في المتكلمين بل في غيره  
قدم الزمان على ما يشعر بقوله السابق كما يستطاع عليه

على الثابت وان كان ثابتا استعمال انطباقه

حيث

حيث قالوا القديم موجود في ازمة معددة لانهاية لها  
فقد حكموا بصحة انطباق الثابت على المتغير ولم  
يقصروا ذلك محالا وفيه ايضا ايماء الى الاستنصار لكون  
الزمان امرا واقفيا مقدرا وهو ما والارضاء بكونه  
مقدارا لوجود كاذب اليه ابو البركات والزام على هذا  
المحصل وغيره من المتكلمين ذلك اذ لو لم يعتبر كونه  
واقفيا لم يكن للانطباق معنى كما ان الاحتراز عن  
اجتماع العدم مع الوجود الحادث المفروض لا ياتي  
بدون واقفيته وتحققه في نفس الامر فاسئل فان قلت  
انه قد قال اختص حدوث بوقته اذ لا وقت قبله وخط  
انه مبني على ما اثبت المتكلمون قسما سادسا من تقدم  
الذي يسمى بقدر اذ اتا وتقدرا تبيا كما يشعر به  
اختيار ذلك في محبت الامور العائنة ومعه نفي الوقت  
والزمان قبل حدوث العالم فلا يكون قائلا بالزمان  
الموهوم قبل ايجاد العالم قلنا هذا كلام ظاهري ولا  
يذهب على المناظر فسادا فانه اجاب في التجريد عن

وهو ايضا ايماء الى احتراز بعض المتكلمين  
الاحتراز عن التخصيص في ذلك فاسئل



الشبه الواردة على الحدوث بقوله واخص الحدوث  
 بوقته اذ لا وقت قبله والمخاريج احد مقدور  
 لا مرجح عند بعضهم والمادة منقبة والقبلية لا  
 تستدعي زمانا والمراد ان انفكك العالم عن موجب  
 الحين سجانرة وتقدم عدم اول الحوادث عليه لا يستلزم  
 زمانا ولا يلزم ان يكون زمانيا على ما اختاره في الا  
 العامة وعلى تقدير ان يكون ذلك التقدّم بالزمان  
 فلا غبار ايضا اذ لا وجود للزمان قبله حتى ياتي الحدوث  
 ولا تمايز بين اجزائه حتى تاتي طلب المخصص وانما يتحقق  
 الحدوث بجزء من الزمان المتراعي وهو الجزء الذي  
 صادف الحدوث والسبب حدوث العالم فيه تحله وصا  
 وقتا محرومة او ملك المصادفة هي المصححة لذلك الا  
 وليس قبل ذلك وقت محرومة اذ لا منشأ لانتزاع الاوقات  
 وان تصح انتزاع الزمان لوجود منشأ انتزاعه ولا  
 حج من تحقق منشأ انتزاع نفس الزمان وانقضاء  
 منشأ انتزاع اجزائه باهي كنه والحاصل ان الوقت

جزء الزمان وقد يستعمل في الحادث الذي جعله الموت  
 وقتا كطلوع الشمس وطولها وتحويلها ورميها ورميها  
 على ما ليسا وقت الزمان فان اريد به المشهور فالمعنى  
 الجزء الذي وقع احداث اول المخلوقات فيه وقت  
 تحله بذلك وتعتبر به مختص بالحدوث بدون وقت  
 على مخصص ومن غير افتقار الى مرجح لا ينقضاء التخصيص  
 والترجيح لعدم ما يتعلق به ذلك ولهذا اعتبر بالاختصاص  
 دون التخصيص وعدل عن التعبير بالزمان الى الوقت  
 فان الزمان بعد الايجاد يتحدد اجزائه المتماة اوقافا  
 بمصادف الحوادث المذكورة ويمتاز اليوم عن الا  
 هذا الشهر عما قبله وهناك السنة عن غيرها بخلاف  
 قبل الايجاد اذ لا يوجد ما يصح انتزاع الاجزاء  
 بحسب الواقع ولا تمايز بين اجزاء الوهية الا بحسب  
 التعمل ومجرد التوهم وطلب الترجيح فيها لوقوع الامر  
 من الاحكام الوهية في الامور الفرصية الصرفة و  
 انها غير مقبولة اص كما قرره الفاضل القوشجي وكذا

الحال لو من الوقت بالحادث المبين للجزء بعضها عن بعض  
اذلا وجود للوقت شئ من المعينين قبل اليجاد وانما  
يتحقق بعد وجود العالم وظ انه لا يقتضي ذلك ان لا  
يكون الزمان امر انفس امري وقع العدم فيه على ما التزم  
المحقق طاب تراه وجوز نوع اختلاف فيه بوجه ما  
وقد عرف انه لا منافاة بين اختراعية الاجزاء من  
حيث هي اجزاء متميزة وبين تحقق ما من شأنه ان  
ينترع هي منه في نفس الامر اذا وجد ما به يصير  
ذلك فهذا الكلام من الطوسي قدس سره لا يستلزم ان  
الزمان قبل العالم كما توهم على هذين الوجهين وهو  
كما لا يقتضي عدم تجويز الحدوث الزماني اص على  
تقدير تفسير الوقت بالزمان ايض لان المناد  
من نفي الوقت سلب الوجود الخارجي كما اعترف  
بنظيره والزمان المنطبق على الحركة التوسطية  
ايض متفهم قبل اليجاد على القول بالحدوث  
فاللحظة انه لا يوجد في الخارج زمان بشئ من معانيه

معدوم قبل العالم لان الازن المتسا غير موجود  
وهذه الحركة

قبل

قبله ووجود بعده ما يطابق الحركة بمعنى المتوسط لو  
حمل على نفي الزمان مطلقا موجودا او موهوما  
فالظ ان المراد ان الحدوث الانفكاكي لا يتوقف  
على اثبات الزمان قبل الاحداث وكما يتضح بالعد  
الزماني كل يصح بالعدم الصريح المنسلخ عن الزمان  
الارتي الى قوله قدس سره والقبلية لا تستدعي  
زمانا فانه ينادى بذلك لان عدم الاستدعاء  
ينافي القول به ولهذا قرأ المش الجدي هذا الجواب  
بعده التسليم حيث ذكرنا ان الازن ان الزمان موجود  
حتى يلزم ان يكون حادثا او قدما بل هو امر موهوم  
كما هو مذ هبنا ولن سلم فقلت القبلية لا تستد  
زمانا فان اجزاء الزمان يتقدم بعضها على بعض  
بتلك القبلية وليس متقدما بالزمان وقد مر  
تحقيقه في مجت السبق واقسامه هذا كلامه وكيف  
كان فلا شك انه لا يتعين حمله على القطع بانقضاء  
الزمان باشي وجه اعتبر حتى الزمان الانتراع

والمرشد في وحدت العالم يستلزم ضرورة ان  
ما اذا كانت الحركة القطعية لا يوصف بالحدوث الازني  
ان يحمل على حدوث الارشام وما يجري مجراه وكذلك

المجرب عند لاختم له ما ذكر من الوجوه احتمالاً لظاهرها  
فلا يصح اسناد انكاره اليه بمجرد هذا الكلام في مقادير  
الجواب فانه لا يتوقف على ذلك القطع على ما درت  
لانه كما لا يتوجه سؤال المخصص على تقدير نفيه كان  
لا يرد على القول به على ما فضلنا وكما لا يتوقف الحدث  
على اثباته كذلك لا يحتاج الى نفيه فجزئ بجزئه من التنزل  
والاستظهار اذ من الواضح المكشوف ان نفي الخلق  
الى الزمان ليس نفيها له فانه لا يمنع من التنزل عن  
الاحتياج الى التمسك بالزمان كما صرح به في قوله  
العقائد حيث قال اجاب المتكلمون بان التقدم  
الذي لا يمكن اجتماع المتقدم والمؤخر معاً لا يجب  
يكون بحسب زمان مبين لهما فان تقدم بعض اجزاء  
الزمان على بعض لا يكون بزمان اخر وهذا التقدم  
مثله ان كان ولا بد فيمكن فيه تقدير زمان ولا  
يحتاج فيه الى وجوده المعابر للمكانات المحدثه هذا  
كلامه قدس سره فتوهم انه غير صحيح عنده غير صحيح ولا

بالمجرب عند لاختم له ما ذكر من الوجوه احتمالاً لظاهرها  
فلا يصح اسناد انكاره اليه بمجرد هذا الكلام في مقادير  
الجواب فانه لا يتوقف على ذلك القطع على ما درت  
لانه كما لا يتوجه سؤال المخصص على تقدير نفيه كان  
لا يرد على القول به على ما فضلنا وكما لا يتوقف الحدث  
على اثباته كذلك لا يحتاج الى نفيه فجزئ بجزئه من التنزل  
والاستظهار اذ من الواضح المكشوف ان نفي الخلق  
الى الزمان ليس نفيها له فانه لا يمنع من التنزل عن  
الاحتياج الى التمسك بالزمان كما صرح به في قوله  
العقائد حيث قال اجاب المتكلمون بان التقدم  
الذي لا يمكن اجتماع المتقدم والمؤخر معاً لا يجب  
يكون بحسب زمان مبين لهما فان تقدم بعض اجزاء  
الزمان على بعض لا يكون بزمان اخر وهذا التقدم  
مثله ان كان ولا بد فيمكن فيه تقدير زمان ولا  
يحتاج فيه الى وجوده المعابر للمكانات المحدثه هذا  
كلامه قدس سره فتوهم انه غير صحيح عنده غير صحيح ولا

تحقق ان اسناد القول بالحدث الزماني المبني على  
الامتداد المنتزع قبل إيجاد العالم الى المتكلمين  
امر مشهور بين المصنفين وكذا القول بان الزمان  
امر موهوم وقد حكينا في برآة الازمان عن صاحب  
تنقيح المرام اطباق المحققين من المتكلمين عليه  
وسمعت دعوى جماع المليين من متكلمي الاستلاء  
وغيرهم على ذلك كادعاء الضرورة الدينية سيما  
على مذهب الامامية فيه وقال في محل الجواهر  
ليعلم ان الحدث الزماني للعالم انما يدل على نفي  
الاجباب اذا كان امراً موهوماً منتزعا من بقاء  
موجود مستمر متدي هو الواجب جل شأنه ولا يكون  
من جملة العالم كما هو رأي محقق المتكلمين واما على  
تقدير ان يكون موجوداً مقدار الحركة العارضة  
لجسم كما ذهب اليه الفلاسفة ومن يتبعهم فرجع الى  
الحدث الدهري ولا يدل على نفي الاجباب  
فان غاية ما ثبت بالحدث الدهري انفكاك الوا

عن وجود العالم واجتماعه مع عدمه الصريح الساذج  
 وذلك لا ينافي في الايجاب الخاص الى اخر كلامه وقد  
 قال الفاضل الشيخ جعفر الفاضل بصحتها في بعض  
 مؤلفاته ان الزمان ليس موجودا خارجيا باقاف  
 الحكماء والمتكلمين وانه مجاز الانوار والفر لا يثبت  
 ذلك اليهم كما نقلناه وفي الجار ايضا كثير من المحققين  
 اثبتوا الرسخانه زمانا واولوا انه موهوم انتزاعي  
 نفس امرى ينتزع من بقائه سنجانه الى غير ذلك مما  
 يشهد بذلك نعم يظهر من تصفح كلامهم ما ادريه ان  
 من ان المحققين لم يلقوه الزمان مبالغة انما استندوا  
 اليه منزلا واستظهارا ومن غفل عن ذلك ونظر الى  
 ما يبتنى على الحدوث الذاتي الذي اعتبره حسب ان  
 ذلك نافي للزمان ولا يشبهه على المناظر ما بيناه  
**تنبيه** يصفى برتمويه من الواضح المستبين والمشهر  
 عن المحققين من فاضل المتكلمين تصحيح الحدوث  
 الانفكاكي للعالم ومخلفه الحقيقي عن بارية الحق تعالى

في مقام المعاند في  
 انقضاء ما هو الحق واليقين  
 في انقضاء ما هو الحق واليقين  
 في انقضاء ما هو الحق واليقين  
 في انقضاء ما هو الحق واليقين  
 في انقضاء ما هو الحق واليقين

في مقام المعاند في  
 انقضاء ما هو الحق واليقين

في انقضاء ما هو الحق واليقين

فلذلك لم يكن لفعل محتاجا في وجوده الى وقت وزمان  
والعلامة الخالي طاب تراه في مناهج اليقين فالمتكلمون  
ابرز واسما سادسا وهو تقدم اجزاء الزمان لبعضها  
على بعض فالوا اذ اعقلتم وجود هذا التقدم الخالص  
من غير زمان معاير المتقدم والمناخر في بعض الاشياء  
لم يمكنكم المنع من محو البواقي لذاتها من غير زمان  
في المواضع ان الزمان عارض لاجزاء الزمان بالذات  
ولغيرها بواسطتها اذ ليس كل تقدم لتقدم والتسلسل  
فلا بد من الانتهاء الى ما تقدمه بالذات وقال الرازي  
في الاربعين انا ثبت نوعا اخر من التقدم لا ناعلم  
ببديهته العقل ان الامر مقدم على اليوم وليس  
ذلك بالعلية لا بالذات ولا بالطبع ولا بالشرف  
ولا بالمكان ولا يمكن ان يكون ذلك التقدم بالزمان  
والا لزم ان يكون الزمان حاصلا في زمان آخر  
ثم قال فثبت ان تقدم الامر على اليوم تقدم خارج عن  
الاقسام فلم لا يجوز ان يكون تقدم عدم العالم على وجوده

وتقدم

وتقدم وجود الله تعالى على وجود العالم يكون على هذا  
الوجه انتهى بالجملة القول بالعدم الصريح الغير الزمان  
قبل ايجاد العالم قول مشهور منسوبة السلف والخلف  
ونسب في تجارا الانوار الى السيد المرتضى ربه وغيره  
قال الظن من كلام اكثر القدماء ذلك والشيخ المعين  
في كتاب المقالات اسند الى سائر الموحدين فمنهم  
من اعتبر هذا القسم من السبق نوعا اخر وسماه التقدمة  
بالذات كما سمعت ومنهم من رجع الى التقدمة الرتبة  
قال في شرح المواضع الا ترى انه اذا ابتدئ من الماضي  
كان الامر متديا واذا ابتدئ من المستقبل كان متخرا  
وهو سمي على ان معنى السبق الرتبة كون السابق اقرب  
من المسبوق الى ما فرض صيدا واما ان السابق يجامع  
المسبوق في الوجود او لا يجامع فذلك امر خارج عن  
مفهومه ويجوز ان يكون عرضا مفارفا على ما ذكره القوي  
ثم انه قد يخص ذلك بالزمان واجزاء الالان السابق  
في اجزاء الزمان لا تحتاج الى عرض زمان آخر بخلاف

كذلك

لما عاها ورح تقدم الزمان المتقدم على الزمان لا بد  
وان يكون باعتبار عروض زمان لانه ليس بزمان لكن  
لا يلزم ان يكون ذلك زمانا موجودا وقد عبرت ذلك  
في عدم الزمان ايضاً فان مناط عدم الاجتماع انما هو  
كون الشيء متقضيًا غير الذات وكما لا يجتمع ما هو  
له مع جزء اخر منه كذا لا يجتمع ما هو طرف لذلك الا  
الغير الفار الذات مع عدم الوجود بل هو اولي فان  
كون شيء ما طرفا ونهاية لهذا الامر المتقضي صح لعدم  
الاجتماع ايضاً والعدم المذكور كذا فانه عبارة عن  
انتهاء الزمان فهو طرفه كانه من اطران فان  
القطعة نهاية للخط وعدم له كالحظ للسطح وكذا  
السطح نهاية للجسم وعدم له الا ان هذه الاطران مجاز  
لذوي الاطران في الوجود لكونها امورا فارة بخلاف  
طرف الزمان فانه غير مجامع مع عدم الوجود لكونه غير  
فار يصح السبق بالذات في عدم ايضاً ويصح ما  
جوزه المتكلمون من تجرد عدم السابق عن الزمان و

يكون

كون العالم حادثا ذاتيا بمعنى الخلف عن الله تعالى  
يسبق لعدم الصريح المنسلخ عن الزمان فلا بد ان  
اخترع اصطلاح الحدوث الدهري ومتبعيه من  
بيان الفرق بين المعينين والاكابر اختراعه لغوا  
والنزاع فيه نزاعا لفظيا لا يعود الحطائل فلا يلبق  
لغافل فضلا عن فاضل وصاحب القياسات قد  
تصدى للفرقة بينه وبين الحدوث الزمانا بالاختلاف  
في المفهوم وان تلازما في التحقق بحسب الوجود  
سكت عن هذا الفرق ومضى على اثره المتكلمون  
لما لا يعينهم من تعسفاته كما نهم لم يميزوا بين الامر به  
ساقوا الكلام على نحو اتحاد المعينين مع ان المتصنف  
باختراعه يزعم ان بينهما بون المشرقين وان شئت  
القضيل فاستمع لما سئل عليك وان اشتمل على  
شيء من التطويل فنقول قد مر الحدوث الدهري  
مبسوقية الوجود بالعدم الصريح المحض المقابل  
لحصول الوجود بالفعل في متق الواقعية

السلخية انفكاكية غير زمانية ولا سائلة متقدرة  
ولا متممة وهذا بظاهره يطابق مذاهب المتكلمين  
ويوافق اعتبار المحققين من سبق العلم حقيقة  
وليشهد لذلك انه قال العلم الصحيح قبل الوجود قبلية  
غير متممة وقطع بسبق العلم على الوجود الحادث  
من بعد وعلى هذا لا حاجة الى تجشم مؤنة اقتضا  
ما كرهه في الشفاء والحجاة والاشارة وارتاب  
العناية لاستفادته ما ذكره ارسطو في مياثر اوجبا  
او افاده الفارابي وابن سينا في التعليقات كما تفقت  
ذلك لصاحب العتبات والمقدسيات مع ان  
في كلام شركاء العظام فاصر عن افادة هذا المرام  
وكيف يلزم من تاييس الشيء بعد ليس مطلق ومن كونه  
محدثا في جميع الزمان والدهر ومن كون نفس الكل  
في حيز الدهر وامثال ذلك ما هو المقص في المقام وقد  
رد ذلك عليه الصدر المحقق الشيرازي في الاسفا  
حيث قال كل ممكن ليس بعد ليس فهذا المسبوقية

هي الحدوث الذاتي وليس قسما اخر كما ظنة بعض اعلام  
بل مرجعه الى التقدم بالطبع انتهى ما افاد وظنا ان المراد  
ببعض اعلام هو السيد الداماد فانه المعتاد في  
مؤلفات ذلك المحقق ولا يذهب عليك انه لا ثمرة  
في النزاع مع المتكلمين في الاصطلاح والسمية  
كما شعر به قوله فالحدوث بحسب سبق العلم الصحيح  
احق الاسماء واجد رها به الحدوث الدهري فانه  
بعد ما وافقهم على سبق العلم الصحيح الغير الزمان  
على وجود الزمان وغيره من اجزاء العالم فلا خلا  
لرغمهم في المعنى لان ما ذكره بعد حذف غير المايوسية  
من اللغات الغريبة المترادفة واسقاط ما تكررت  
العبارات الغير المتعارفة يتجدد مع ما حققوه ولا  
يبين ما بينوه وليس الدهر الا مرتبة من مراتب نفس الامر  
كما اعترف به فانه قال المحصول في نفس الامر اوعية  
ثلاثة فوعاء الوجود المتقدرا والعدم المتقدرا زمانا  
ووعاء الوجود المسبوق بالعدم الغير الزماني للثبات

بما هي ثابتة وهو حاق متن الواقع دهر فلا يبيد  
اعتباره في مصطلحات القوم فيما قصده الا التحويل  
بما لا طائل تحته على ما هو يدعى اللهم الا ان يكون  
العرضان هذا الاعتبار لا يختص بالمتكلمين بل  
الحكام ليشاركونهم في ذلك ليقترع عليه اسناد القول  
بالحدوث الانفكاكي اليهم ويتضح بذلك ما تشابه  
من كلامهم وهو كما ترى ثم انه ربما لاح من بعض فاداة  
قد سره انقضاء انصاف العدم بالسبق كما اشار اليه  
المحقق المورد طاب ثراه على ما سمعت وقد صرح بوقوع  
وجود المجموع لا في حيز العدم على القول بالحدوث  
وقطع بعدم امتياز حد وجودها عن حد عدمها لا  
التقدم والناخر في الدهر لعدم الامتداد فيه وقال  
العدم عبارة عن اللبسية والانقضاء لا شئ يعبر عنه  
بالانقضاء وقد منع كون العدم معروضا للتقدم  
او الناخر لانه نفي محض و عدم صرف وما لا يتوكل  
بوجه ما كيف يعرض له التقدم والناخر كذا في

الواقع

المواضع كيف وقد حكم بان مضاف ناخر وجود العالم  
وجود الباري عز سلطانه ولو جاز سبق العدم  
لصانف مع انه قال مضاف الناخر الدهري لوجود  
العالم انما هو التقدم المستهدى كما ان مضاف التقدم  
بالعلية هو الناخر بالعلولية ونص على انحصار  
الموصوف بالتقدم السرمدية نفي بقاى بناء على  
انه السابق بحسب وجوب الوجود في متن الواقع لا  
في المرتبة العقلية ونفي المعية بينه سبحانه وبين عدم  
العالم وقال لا يوصف بالناخر الدهري الا الذين  
كل يمكن انى ولا بالتقدم السرمدية الا القوم بالذات  
جل ذكره الا ترى انه يتكبر على الرانى وغيره من المتكلمين  
اعتبار تقدم الامر نوعا علميا ويرجع الى  
التقدم الزمانى فان مبنى انصاف لعدم الصريح  
بالسبق ذلك الاعتبار وعلى هذا فعمل الفارقين  
ما اخشاه هذا السيد الفاضل وبين ما ينسب اليه  
القوم بعد اشتراكهما في ناخر العالم عن الحق سبحانه وتعالى



تاخر انفاكيا السلاخيا وتخلفه عند جل سلطانه تحلقا  
 صريحا غير متكم ولا متقدرا ان ما اعتبره ويوصف به علم العالم  
 الازلي وجود الواجب السرمد وبصانتهما وجود العالم  
 الحادث من بعد بخلاف هذا الاعتبار فان سبق العدم  
 ح بمعنى اخر لا تضاييف بينه وبين وجود العالم ولا  
 بينه وبين وجود الواجب عز وجل ويشكل بان لا يفضل  
 حج للسبق معنى محصل اللهم الا ضربين من الاعتبار  
 نوع من التهور على ما يشعر بتصريحات المنسبين اليه  
 قال في الشوارف <sup>سواء في الزمان</sup> مع كون وجود العالم مسبوقا بالعدم  
 هو انتهاء زمان وجوده الى علمه هو انتهاءه وظرفه  
 لا انه بعد قال في نظير ذلك انتهاء الابداء الفارة  
 الجمعية الى ما ليس فوقه ووراءه خلا ولا ملاما وذلك  
 لانه ليس هناك فوقه ووراءه ليكن ان يكون خاليا او  
 ملوا لان هناك فوقا ووراءا لكنه ليس بمملو ولا خال  
 الا لزم ارتفاع المتقابلين ولهذا قيل ان للزمان  
 اسوة حسنة بالمكان هذا كلامه ولا يذهب على المنا<sup>قبل</sup>

الزوجة

ان مرجعه الى ما حكاه المحقق المورد عن بعض معاصرين  
 ويتوجه اليه ما اورد عليه مع ظهور الفرق بين الزمان  
 والمكان فان تناهى الاحياء لا يتوقف على فوقية  
 جوارها ووراءها بخلاف تناهى الازمنة وحدث الزمان  
 فانه لا يتصور بدون قبلية كما يحكم به الوجدان ولهذا  
 قال في مصارع المضارع اذا اعترف بان العالم <sup>قبل</sup> لا قبل  
 له فقد قال بالقدم فانه لا معنى لعدم الآهنا فلا  
 ساقى نفي سبق العدم من الذاهب مذاهب الملبين كما  
 لا يتاق ذلك من فسر الحدوث بالمسبوقية بالعدم  
 وحمله على السبق على ان الحادث المناخر دون  
 وجوده كما ينظر اليه بعض العبارات مع انه لا يلزم  
 التصريح بمسبوقية الوجود ونحوها موضع نظرو  
 كذا لا يفيغ القول بان نفي السبق واللحق بين عدم  
 العالم ووجوده من حيث انه في الدهر بحسب حاق  
 الواجب لا ينافي التسابق بينهما من وجه اخر كفى  
 تسابق اجراء الزمان المتلاحقة من جهة انها في

مناهي الزمان دون ان ينفذ الغير بين العالمين  
 انفاك ان عندنا في انفاك سبق العلم حقيقة  
 من ان يسلزم ما تقدم العالم او حدث بوجه متاخر  
 يقولون لا سئلزم تناهي الزمان مع عدم انفاك  
 موجبه لانه لا يمكن ان يكون سبق العلم حقيقة  
 الى القول بان الزمان الالهي لا يمتد الى هذا  
 لا سئلزم عدم تناهيه

وعاء الدهر ونفي نتائج الحوادث الزمانية من جهة اخرى  
 الا ترى انه ذكر ان كل حادث زمني من حيث اختصاصه  
 بزمن بعد زمان عدله المستمر في امتداد الزمان  
 بعدية زمانية يكون حادثا دهريا من حيث حصول  
 الوجود بالفعل بعد ليس مطلقا في مرتبة نفس الذات  
 بعدية ذاتية وذلك لان التزام سبق العدم كيف  
 كان يوجب عدم افتراقه عن طريقة المتكلمين و  
 اليه ينظر كلام بعض حلة السادة في مؤلفه المسمى  
 بالعقائد فانه بعدنا فسر الحدوث الذاتي بمسوقية  
 الوجود بالعدم باعتبار مرتبة نفس المهية من حيث  
 هي الذي لا ينافيه الوجود قال الحدوث الدهر  
 هو مسوقية الوجود بالعدم الصريح الواقعي في متن  
 الدهر في طاق الواقع لا بالعدم الغير الواقعي  
 الاعتباري ولا باعتبار العدم المقارن لزمان  
 سابق على زمان الوجود لان المسوقية بالعدم المسمى  
 بالحدوث الزماني بالمعنى الاعم عند سائر المتكلمين

١٧١  
 جمهور

وجمهور اهل العرف اما ان يكون مسوقية بالعدم الصريح  
 الواقعي سواء كان واقعا في امتداد الزمان او لا  
 واما ان يكون مسوقية بالعدم الزماني الواقعي في  
 امتداد الزمان مقارنا لجزء منه دون جزءه فالاول  
 هو الحدوث الدهري والثاني هو الحدوث الزماني  
 بالمعنى الاخص وفي كل الجواهر الحدوث لا  
 يعقل الا لسبق امر على الحادث فان اعتبر سبق  
 العلة عليه فهو الحدوث الذاتي وان اعتبر سبق  
 عدله عليه فهو الحدوث الزماني هذا هو المشهور  
 ولكن بعضهم اخرج من الامر الثاني مفهومين وثلاث  
 القسمة بانه المسوق بالعدم اما مسوق بالعدم  
 الصرف والليس الساذج وهو الحدوث الدهري  
 او باستمرار العدم وهو الحدوث الزماني ومن  
 يظهر ما في دعوى ان توصيف العدم بالسبق فما شا  
 مع خصوصه التابعين للتكلمين وكانه رجوع الى  
 مقتضى الصريحة فان العزيرة التلية والطبيعة

المستقيمة فاطعة بذلك السبق والحق وان تقوه ضا<sup>حيث</sup>  
 بخلافه ولذلك عكف عليه الناظرون ولم ياب عنه  
 الا القاصرون كما ان الفهم المستقيم لا يابي عن  
 تقدير ذلك العدم السابق المستمر ونماديه ولا يقبض  
 عن ازيلته وعدم تناهيه وقد صدر الاعتراف به  
 غير واحد من منكريه كما استرنا اليه في موافقه و  
 بهنا عليه في مواضعه ولا يذهب على ذي مسكنه من  
 العقل والانصاف اذا اجتنب ما يورث اليه  
 الاعتقاد ان شيئا من ذلك ليس من اغلاط الا  
 الوهامية ولا من شبهات الاوهام الظلمانية  
 على ما يزعم من شارك الفلاسفة اليونانية  
 اذ المايزين ما هو من هذا القبيل وبين القطعيان  
 العقلانية والحاجزين الواردات الربانية و  
 الوسواس الشيطانية من الضرورات الوجدانية  
 على ما هو مقتضى الاطراف الرحمانية وقال بعض  
 ازباب المعقول الفرق بين الموهومات

هنا

بين

وبين الاحكام القطعية التي يتصرف  
 فيها الوهم على حكم طاعة العقل  
 بدوي ولو لا ذلك لكان للسوفسطائي ان يعاد  
 ما ادركه اولوالباب الصريحة بالانظار الصحيحة  
 من وسواس الوهم والشيطان فيرتفع الشك والامان  
 نعم لا عبرة بحكم الوهم اذا عارضه البرهان بخلاف  
 ما اذا ساعد عليه الدليل وقاد اليه الحجج والنبات  
 فلا وقع للاقتضار على مجرد دعوى ذلك بدون ش<sup>هد</sup>  
 ولا بيان اذ قد ظهر لك حال الوجوه الستة المحترمة  
 لهذا السيد الفاضل وكذا ما اضاف اليها بعض  
 المحشين من فضلاء جيلان واما ثامنها الذي  
 لفقه بعض الاخلاء من حلاء المعاصرين <sup>الاول</sup>  
 الفلاسفة وقواعد المنكبين فلا تمة له عند غير  
 المعتادين من المحصلين قال واما الوقت الموهوم  
 المنتزع من بقائه كما يفبادر اليه اوهام الناس  
 انه لا يكون ان يكون الشيء باقيا بدون مدة لان الوقت

طوان لظ

ما يرب الخ لك السيد

من توابع الحركة والتغير واذا كان الذات عين  
بدون قوة وتغير فانزاع الوقت من بقاءه كان  
واقعيًا فلا بد له من مطابق ومطابقة لا يمكن ان  
يكون بقاء الذات اذ بقاءه ليس استمرار الوجود  
لان مقتضى ان يكون وجوده غير ذاته لان معناه  
دوام ثبوت الوجود لمع ان الاضاف باللدوام  
والتحقق يقتضي ان يكون وجوده غير ذاته  
لان معناه دوام ثبوت الوجود لمع ان الاضاف  
باللدوام والتحقق يقتضي ان يكون لتحقيقه  
حتى يصح اتصافه باللدوام والاستمرار فلا يصح  
ان يكون الوقت تابعًا للاستمرار وايضًا سفل الكلام  
الى مطابق الاستمرار ولا يجوز ان يكون غير الذات  
اذ لا غير لا يمكن ان يكون الذات لان الاستمرار  
الذي يصح ان يكون منشا لانزاع كم تدريجي  
لا يمكن ان يجمع جزاءه الواقعيان لا يمكن ان يتزاع  
من الذات البسيط الخالي عن القوة والشبهة

بالضرورة

بالضرورة لانه لو كان ذاته بذاته كافيته في انزاع  
جميع الاجزاء فلا بد ان يجمع الاجزاء هفت وان  
لم يكن كافيته بل باعتبار تجلده نسبه او حاله فلم  
يكن ذاته منشا لانزاع هفت وان لم يعتبر كونه تدريجيًا  
بل يعتبر كونه فارا في متن الواقع فلا يكون وقتا ماضيا  
ان وقت بل كم متصل فيلزم ان يكون ذاته بذاته  
مطابقا لمقدار غير متناهية وهو بيط بالضرورة فلا  
بدان يكون بقاءه عبارة عن عدم جواز العلم عليه  
بالنظر الى ذاته وهذا المعنى كما ترى لا يصلح ان  
يكون منشا لانزاع كمية ان لم يكن منافيا له كما استرنا  
اليه فثبت انه لا يمكن ان يكون له وقت كما ذهب اليه  
الوقت هذا ما حرره باليفاطه ولا يخفى وهنه لان  
ليس الكلام في الوقت الموجود والكم المتصل للتدريج  
الذي لا يجمع الجزاء ان منه في الوجود لان من توابع  
الحركة والتغير وانما البحث في الوقت الموهوم الانزاع  
على ما هو المفروض في صدر مقال وظ ان انزاع

مثل من البسيط العالي عن القوة بواسطة اعتباري  
ذو همتي تغبره ثبات تامل فساد في احوال القدر المسلم  
انه لا غير من الموجودات دون الاعتباريات فيجوز  
ان ينزع ذلك باعتبار ما ينزع من الذات كعدم جواز  
العدم عليه وما يستلزمه من سمدية الوجود واستمراره  
ازلا وابدأ ومن البين الواضح انه لا يقتضي ذلك  
ان يكون وجوده غير اتم اذا المباشرة الخارجية غير  
لازمة والمعارفة الذهنية لا محذور فيها وقد عرفت  
ما في توقف الانصاف به على الوقت واستعرفه مفصلاً  
ثم اننا نختار ان الذات كفي في انتزاع جميع الاجزاء  
ان اريد صحة الانتزاع واجتماع الاجزاء من الا  
الى الابد غير لازم مع ان غاية ما يلزم انها هو اجتماع  
حسب الوجود الذهني وان اريد به الانتزاع بالفعل  
فختارات ذاته بذاته لا كفي فيه ولا يلزم من توقفه  
على وجود امر من جانب العاقل المدرك المنتزع  
ففي كون الذات منشأ الانتزاع فانه الموجود الزا

الربو

الوجود بحيث اذا ادركه العاقل انتزع منه امتداداً  
غير متناه وقد تحرر بما حررناه ان الحدوث الانفكاك  
كما يصح بالعدم الصحيح كل يصح بالعدم الزمان  
على ما هو المشهور بين المحققين من المتكلمين خلافاً  
للسيد الدمامد حيث اقتصر على الاول ومنع من الثاني  
عكس ما يظهر من المحقق طاب ثراه ولا فساد في القول  
بانتراع الزمان عنه تعالى على الوجه المذكور قطعاً  
ولا محذور فيه احوال الاشكال في القول بسبب ما  
اتفق على انتزاعه عنه سبحانه من الاوصاف والاضاف  
وما يجري مجرى ذلك فان وجوب الوجود ما ينزع  
عن الحق سبحانه وفاذا وليس فيه اثبات قديم غيره جل  
سلطانه وهذا الوصف كان في انتزاع استمرار الوجود  
وسمدية وده واسم وبقاء او ما شئت فيه ما يلزم  
ما يعبر عنه بالزمان الموهوم وانما نشأ الغلط من الاسم  
حيث ارتكز في المطابع ما اشتهر من مسلمات الفلاسفة  
من ان الزمان مقدار الحركة من غير اطلاع على حقيقة

الخال فانه لا مانع من ان يكون الحق تعالى شانه زماناً  
 بهذا المعنى واما يدعى عنه الزمان بالمعنى الذي  
 يعني عنه المكان قال الفاضل العالم المشتهر <sup>مضاً</sup>  
 والمتفرد بمزيد الحضايص ونراياها في الاعصار شيخنا  
 وسيدنا مولانا محمد باقر بن الفاضل المتقي مولانا  
 محمد تقي المجلسي قدس الله تعالى روحها القدوس  
 في كتاب السماء والعالم وهو المجلد الرابع عشر من  
 بحار الانوار ما ورد في النصوص من انه ليس بزماناً  
 مكاني معناه انه كما لا يحيط به مكان حتى يكون ظرفه  
 مشتملاً عليه كان لا يحيط به زمان حتى يتقدم عليه  
 جزء من ذلك الزمان او يتأخر عنه جزء اخر منه  
 فيكون وجوده مقارناً لحد خاص من الزمان سبوقاً  
 محذواً منه حال عن وجوده فيكون ذلك الحد  
 ما ضيقاً بالعبثية الى وجوده الحق وسابقاً على حد  
 اخر كانت حتى يكون مستقبلاً بالقياس اليه واما  
 مقارنة الحق القديم للزمان وتحققه معية نفس

الامر

الامر من الازل الى الابد فلا شك في صحته ووقوعه <sup>كيفية</sup>  
 في انصافه نعم بالزمان في تحقق المعنى الثاني وليس  
 المفهوم لفظ الزمان في لغة ولا اصطلاحاً اختصاصاً  
 بما يقارنه الزمان على النحو الاول واما انصافه  
 سبحانه بالمكاني فانه انما منع منه لانه لم يتحقق  
 المقارنة بين ذاته تعالى وبين المكان بشئ من  
 المعينين لا بمعنى احاطة المكان به ولا بمعنى  
 مقارنته وجوده لوجوده اذ لا وابدأ ولا شك ان  
 انصافه سبحانه بالزمان في هذا المعنى ما لا ينكره  
 العقل ولا النقل بل ما ورد في النصوص من  
 توصيفه بالباقي والدام والستمد والازلي و  
 الابد كما شهد بصدقه ويؤمن بان النصوص  
 الدالة على انصافه بالزمان في انما المراد بها  
 احاطة الزمان بوجوده الحق على ما هو شأن  
 مع المتغيرات الحادثة في حد منه دون حد او  
 لا يتقدر وجوده سبحانه بالليل والنهار والشه

والسنين انتهى ونص الفارابي في اخر قصده  
 الفصوص على انه اول من جهة ان كل زمان في قد  
 وجد زمان لم يوجد معه ذلك الشيء ووجد معه  
 يعني وجد الحق الواجب مع كل زمان لا فيه  
 وبعض افاضل المحققين بعد ما ذكر ان ما ينبغي  
 على نفي الزمان قبل العظام ما ياتي عنه <sup>هو انظر الحواشي رطبه</sup> الزمان القديم  
 والفهم المستقيم قال الحق انه الامتداد التدريجي  
 المسمى بالزمان ينتزع من وجود كل موجود باق  
 مستمر الوجود ولا موجود الا وهو في زمان <sup>فلا يوجد</sup>  
 الواجب قبل العالم بقاء واستمرار وجوده تحقيق  
 معه امتداد مثل امتداد الزمان المنتزع من  
 حركة العلك وغير ذلك يكون له اجزاء فرضية  
 نفس امرية كالاجزاء المفروضة في الابعاد وسائر  
 الامتدادات لكن ليس لاجزاء عوارضها  
 بها كما هي اجزاء السلك الملون بالالوان  
 المختلفة وامتيان اجزاء الامتداد المنتزع من

حركة العلك المنقسم بالشهور والليالي والايام وغير ذلك  
 فتأمل وكن على بصيرة ثم قال لا يوافق ثبت قديم اخر غير  
 الواجب تعالى شانه وهو ذلك الامد المنتزع عن  
 بقاء لاننا نقول لا محذور في ذلك اذ الضروري ان  
 الموجود القديم مخصصه وذلك من الاعتبارات ولا وجود  
 لها في الخارج انتهى ما افاده ذلك الفاضل المحقق وفي  
 بعض فوايد مولانا محمد امين الاسترآبادي اسبغ الله له  
 الايادي انه ينتزع من ذات رب الغزة بملاحظة وصفي انه  
 لا اول له ولا اخر له امر ممتد متصل بشبه الزمان  
 منشا تحققة ذات ما ينتزع منه باله من المصالحات <sup>لك</sup>  
 الانتزاع كما تقر في الصفات الانتزاعية والتحقيق  
 ان وجودها منحصرة في الوجود الرباطي لبعض الوجودات  
 ولا وجود لها في نفسها فان وجودها في نفس الامر  
 عن صلاحية منشأ انتزاعها له وكما ان في تحقق الوجود  
 المطلق وسائر الصفات العينية لاثاثير ولا اثر فكذلك  
 ههنا اذ ليس في الانتزاع اعيان اثر موجود فلا يتعلق

تأثير الفاعل اذ لا بد من وجوده وعلية المحقوقة متمسكا  
 بالضرورة الوجدانية الفاعلة الفرعية مخصوصة بما  
 عدلها من الصفات الانضمامية كما صرح به في شرح  
 المواصف واول الشرح الجديد للجردي وما اشهر  
 من ان الذاتيات لا يحتاج الى الجعل الجديد بخلاف  
 العوارض معناه ان وجودها في انفسها يقتصر  
 اليه فالوجود له في نفسه منها سيما العوارض  
 التي منشأ انتزاعها مجرد ذات الموضوع لا يحتاج  
 الى جعل اخر والا لزم توسيط بين الواجب تعالى  
 وبين الوجود المطلق والعلم والقدرة ثم انه لا يجري  
 برأيهين ابطل الله في هذا القسم من الامر المستد  
 وكذا لا يجري في حيصه التي كل سابقة منها بمنزلة  
 المعد للاسته لعدم وجوده في نفسه وكما انه امر  
 اعتباري انتزاعي كل تعاقب اجزاء بمعنى صحة  
 دخول الفاء من الاعتبارات الانتزاعية بمعنى انه  
 ينتزع من الحق تعالى فعه هذا الامر الواحد الممتد

المصدر

المتصل التعاقب الاجزاء بدون عليية ومعلولية بينها  
 بحسب نفس الامر وهذا التعاقب الذاتي كاف لان  
 يناط به الاحكام كالذرات الفلكية وما يتعلق  
 بها من الزمان وعدم الممكنات واستمرار العدم  
 مني عدمها لا يحتاج الى علة هكذا ينبغي تحقيق  
 المبحث وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء هذا امر  
 من كلامه في اكوامه **فائدة** المشهور فيما ينتزع  
 منه ذلك الاستداد انه بقاء الواجب جل سلطانه و  
 لا وجه لتوقف الدور فيه بناء على اعتبار الزمان في  
 مفهوم البقاء اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك الاعتبار  
 على ان البقاء ما يمتد في الزمن الى ادراكه بدون  
 محتم مؤتمر ملاحظة الحد او الرسم كالزمان ولا  
 محذور في ان يعرف الشيء بما تصوره العلم بحقيقة  
 كما توقف على معرفة المحذور قال في الاسفار تصور  
 الذقعة والندرج ونحوها بديهية باعانة الحس  
 عليها وان كان معرفة تاجدها محوكة الى مقوماتها

بالوجه الذي كان



الذاتية من الزمان والان فن الجايزان يعرف حقيقة  
 الحركة بهذه الامور ثم يجعل الحركة ذريعة لمعرفة  
 الزمان وهكذا حال كثير من الامور التي هي ظاهرة الا  
 حضية المهمة وحي لا يلزم الدور وهذا ما ذكره صاحب  
 المطارحات واستحسنه الامام الرازي ما نرى وايضا  
 لا يتوقف ادراك الزمان على البقاع حتى يلزم  
 الدور غاية الامر ان يتوقف انتراعه عليه ويكفي  
 فيه الوجود بنفسه وايضا في ان يتوقف الوجود  
 العلمي للبقاء وهو الوجود بصورته على العلم بالزمان  
 ويتوقف وجود الزمان بنفسه او بصورته على  
 وجود البقاء بنفسه فانه يحذف وحده والوجود الخارجي  
 على ما ذكره جمع من المحققين منهم المحقق الشريف  
 في شرح المطالع وح لسيقت الدور لاختلاف في جهة  
 التوقف مع انه يصح مع الاستلزام كما في المتضامين  
 وكذا الحال لو فرض توقفه على البقاء في الخارج  
 بناء على توقفه كونه مقدارا لوجود البقاء واعتبار

حاشية

بسم

وجوده في الاعيان كما فضلناه ومنهم من عبر عنه بآثار  
 وجوده عن وجب كالمحقق المورد طالب ثراه نظرا الى  
 انه لا يمتد حاجة الى التمسك بالبقاء اذ يكفي الاقتصار  
 على مجرد استمرار الوجود ودوامه وسرمدية ورعا  
 اقتصر عنه اخرون اكتفاء بعدم زوال الوجود  
 امتناع طريان العدم عليه تحبنا عما يترأى من الدور  
 الخفي ولهذا عدل المناخرون في تعريف الحركة عما  
 اوردته القدماء الى ما ليس فيه شائبة دور وبالغ  
 بعض الفضلاء فجوز انتراعه من عدم العالم دفعا  
 لتوقف انتراعه المتعين من الثابت بما شاة للخصم المعاند  
 وارضاء للعنان معرفة فقال لا يعبدان يكون منشأ  
 انتراع الاستداد عدم العالم نظرا الى انه لا يلزم ان  
 يكون المنتزع منه وجودا اذ يجوز ان ينتزع الامر  
 العقلي الذي لا يكون دهيما صرنا محترعا من امر  
 واقعي وان كان عدما محضاً فالان الوجدان  
 الصحيح يحكم باستداد العدم كما يحكم باستداد الوجود

كعدم اليوم مثلا يحكم بانه اكثر امتدادا من عدم الا  
انتهى هذا وقد ذكر صاحب الاشراق ان المتطبيب  
المستحق بالبركات لما اراد ان يقول شيئا في مسألة  
الزمان جعل بضيق هذه المسئلة من تهوراته  
الوسوسية ما قال ان الزمان هو مقدار الوجود  
وليت شعري انة الوجود اى مقدار له وكم ذراع تمتد  
وعلى كم ذراع ينطبق الا انه اجمع بحجة من محجة  
العجيبة وهو متمسك بما يقول الناس بعضهم لبعض  
اطال الله بقاءك والوقت اعز من ان يضيع  
في الالغيات مثل هذه الاشياء انتهى ما في المطاوعة  
ولا يذهب عليك انه توهم انة الوجود يتقدر  
بالذراع والميل والفرسخ وذهب عنه ان ذلك  
مقدار المسافة انا يتقدر الوجود بالمقادير الزمانية  
كالساعات والايام والاسبوع والشهور و  
السنون والاحقاب والدهور ولا يلزم من ان  
لا يمتد الوجود ذراعا وذراعين وذراعات ومن

عدم انطباقه عليها الا ان يكون له مقدار مكافئ  
وامتداد مساو ولا ياتي ذلك ان يكون له مقدار  
زمني يتقدر به وتوصيف الناس البقاء بالطول  
هكذا الاعتبار لا كاتصاف الابعاد الفارة حتى  
يتجرب من الاحتجاج به وان اريد ان الوجود لا  
له مطلقا كما لا يمتد ذراعا ولا ينطبق على ذلك  
فيوجه عليه مع عدم مساعاة العبارة انه محض  
ادعاء ومجرد دعوى وظان وجود الجادات و  
النباتات وكذا بقاء الحيوان واعمار اشخاص  
الانسان وغير ذلك من انواع الكائنات و  
المبدعات يقبل الزيادة والنقصان ويوصف  
بالطول والقصر ويتقدر بالشهور والسنين  
وما اشبه ذلك ولا يخالف ذلك من دائرة  
العقلية وكذا الحال في الاعداد فانها قابلة  
للطول والقصر والزيادة والنقصان و  
المساواة وخللا بينها ولا تفاوت بين الوجود و

العدم في ذلك كما يتسوى بالحركة والتسكون فيه غاية الأمر  
 ان يكون ذلك بتوسط ما يعرض له من الكم المتصل لا  
 الأثرى الى انصاف الحركة بها من غير تكبر ولا دليل على  
 اختصاصها بالكم الموجود وبالجملة فواقع ذلك الفيلسوف  
 في الزمان من اعجاب للدوران والوقت اعز من ان يضع  
 في الالتفات الى انهم مثل هذا التقضان والله المستعان  
 وعليه التكلان والى بعض ما ذكر اشار الفاضل القمى  
 حيث قال صاحب الاشراق ان ابا البركات اثبت للوجود  
 مقدار وجوده ولم يفهم ان مراده ان الوجود من انصاف  
 الاستداد وزعم ان ابا البركات تمسك بقول الناس و  
 قلدهم في الاعتقاد بان البقاء قابل للطول والقصر  
 فظعن عليه واستخف بقوله ولم يفهم ان مراده اثبات  
 الاستداد ببداية قابلية البقاء للطول والقصر  
 اتفاق الناس دليل البداهة وفيه اشار لهذا الى هذا  
 المعنى الرضا عليه التحية والشأن بقوله فالذي يعلم  
 الناس ان المراد قبل الارادة الى اخر كلامه وصرح

الاعتقاد

بانصاف البقاء بالطول ابو جعفر البارقي في حديث  
 طويل في بيان المعارف الالهية رواه ابن بابويه في  
 التوحيد وهذا موضع الحاجة منه ولا يهزم بطول  
 البقاء هذا كلام ذلك الفاضل وهو في غاية الجودة  
 ومن زعم ان الزمان لا يكون الا موجودا فقد كابر  
 مقتضى عقده قال في الاسفار من نامل قليلا في مهية  
 الزمان يعلم ان ليس لها اعتبار الا في العقل والزمان  
 من العوارض التحليلية لما هو معروف بالذات  
 مثل هذا العارض لا وجود له في الاعيان الا بنفس  
 وجوده معروفه اذ عارضيته والاعراضية بينهما  
 لا يحسب الاعتبار الذهنى وفي بعض فتاوى السيد  
 السماكى انه لا يوجد من جران فاذا قبل لقسته لا  
 الى نهاية بتبصيفه ثم تبصيفه نصفه وهكذا الى غير  
 النهاية فيتعاقب الانصاف الغير المنتهية ويجب  
 ان لا ينقطع فلا يوجد الزمان البتة ومنع هذا  
 مكابرة انتهى لمخص كلامه ولا يذهب على من زعم

ان وجوده لان وجود الكثرة الخارج مع اتساع اجتماع  
 اجزاءه في مجال بلهية كما شهد به المحقق القمى  
 كان ذلك الامتداد غير موجود في قطع  
 ولهذا قيل من زعم بوجود الزمان الابد وجوده  
 في نفس الامر لا يزم ان لا يكون الشيء موجودا في  
 الخارج ويكون مقداره الذي هو العارض القائم  
 موجودا في زمانه من هذا نظر ان من قال بان الحق  
 ان الزمان مقدار الحركة فافق الارسطاطلس  
 لا يتصور ان يعقد الزمان التقسيم الى الماضي  
 والمستقبل يدعى الماضى مع بعض الفضائل  
 فلا يستحق الجواب كما اتفق لبعض الفضائل  
 الاحتجاج والله جل ذكره هو العالم بالصواب  
 وادراك الزمان المشتمل صفلا الحركة بمعنى قطع الساعات وتلك الحركة لا تقطع

الذكاء والفتنة ان العوم كثيرا ما يعبرون عن هذا  
الاستداد الانتراجي بالزمان التقديري على ما  
بيناه مفضلا ولا ينافي لك ما افاده سؤالا محمد  
باقر المجلسي طيب الله مضجعه فيما علقه على الصحيفة  
الستجارية صلوات الله تعالى على من اللهم انما ان  
الاسبقية الزمانية انما هي اذا كان الزمان امر هو  
كاذب اليه المتكلمون او بحسب الزمان التقديري  
كما ذكره الطبرسي في مجمع البيان اي لو فرضنا وقدنا  
قبل حدوث الزمان زمانا آخر كان الواجب  
واقدم اذ لو قيل بزمان موجود قديم يلزم اثبات قدم  
سؤا الواجب وذلك لان حاصل كلامه قدس سره  
ان لا بد من اعتبار نفي وجود الزمان الخارج قبل  
ايجاد العالم اما بان يقضي وجوده العيني مطلقا  
بناء على انه امر هو قديم قبل العالم ومعه وبعده  
اما بان يقضى بانقضاء وجوده الخارج صحيح لان الدليل  
الذي افادته انما هو ان الزمان امر هو قديم لا يقضي

ازدواج

ازدواج لك اذا القول بزمان موجود حادث بحدوث  
العالم لا يستلزم ذلك وعلى هذا يصح التقابل بين  
ان يكون امر هو مطلقا على ما هو مذاهب المتكلمين  
وبين ان يكون امر مقدر هو مطلقا قبل العالم كما  
تعد فناه ويكون امر موجودا معه ولا يقضي  
التقابل كونه عدما صرفا على ما يسبق الى بعض  
من عدم التميز بين هذه العبارة وبين قولنا بحسب  
الزمان الموهوم او بحسب الزمان التقديري  
لودل كلامه على هاب الطبرسي رحمه اليه فلا  
غبار عليه ايضا سيما عند من زعم ان التقابل الزمان  
الموهوم يخصه بالتكوين والايجاد او يحصل  
هنا قولان احدهما مذاهب المتكلمين وهو ان الزمان  
لا وجود له في الخارج اصلا والثاني مذاهب الطبرسي  
وهو ان الزمان موجود في الخارج  
العالم واما قبله فغير موجود لكنه يقدر تقدير بمعنى  
ان يفرض قبل حدوث الزمان زمان اخر غير هذا

الزمان المحقق خارجا او هذا لان الخروج اعم منه  
وما ذكرناه الا يرى انه يفسر بما يكون الخارج ظورا لنفسه  
لا لوجوده وبالجملة لا يلزم ان يتعلق به ادراك اشئ  
بالنظر الى نفسه في حد ذاته بل لانه لا يصدق ان يدركه  
وان لم يكن ادراكا ومدركا سواء اعتبر العقل الفعالي  
ام لا ووظ انه لا يتعلق بمثل الجمل الايجاد والناشئة لا  
يدخل تحت الخلق والابداع والتكوين على ما مرثا لاشا  
اليد فلا يكون من اجزاء العالم كغيره من الاعتباريات التي لها  
منشأ انتزاع كالوجود وغيره من اوصاف تعاضدهم  
قال المحقق الدراني ان الفلاسفة حققوا عين الصفات  
بان ذات تعالى من حيث انه مبدأ انكشاف الاشياء عليه  
علم ولما كان مبدأ الانكشاف عينه انه كان عالما بذاته  
وكذا الحال في القدرة والارادة وغيرها ولذا قيل  
محصول كلامهم نفى الصفات واشتاتنا بحجها واما  
المعتد لفظ كلامهم انها عندهم من الاعتباريات العقلية  
التي لا وجود لها في الخارج وفي قواعد الشريعة مرجح

الزمان الحادث ويقدر وجوده فيكون الوا  
تعالى اسبق واقدم زمانا نجب هذا الزمان  
الغير الموجود من البين الواضح انه لا يستلزم ذلك  
ان يكون مختزعا للوهم مجعولا له وان يصح ذلك مع  
تحققه في نفس الامر فلا يجب جملة على اللبس الضريف  
البان بل لظ انه لا يصح الاولية الزمانية بدون  
اعتبار كونه متحققا في نفس الامر لو كان عدليا  
صرفا مخلوقا للوهم وليس سنا ذجا بحتا بانا لم يكن  
للاولية لهذا الوجه معنى اصلا ويرجع الاستبقية  
الى التقدم بالذات ويؤول الى القدم وقد نص  
على ذلك المحقق الطوسي على ما سبق فلا تعقل  
وهذا المحقق لا يستلزم اتيان موجود قد س  
الواجب تعالى شانه وهو لا يعدم وجوده في الا  
وكذا لا يقضي وجوده قبل ايجاد العالم في الازها  
لان المراد بنفس الامر مقتضى البدئية او البرهان  
عن نفس الامر بالخارج عن مشعر المدرك لا يقضي ا

هذا المحقق لا يستلزم اتيان موجود قد س  
الواجب تعالى شانه وهو لا يعدم وجوده في الا  
وكذا لا يقضي وجوده قبل ايجاد العالم في الازها  
لان المراد بنفس الامر مقتضى البدئية او البرهان  
عن نفس الامر بالخارج عن مشعر المدرك لا يقضي ا

هذا المحقق لا يستلزم اتيان موجود قد س  
الواجب تعالى شانه وهو لا يعدم وجوده في الا  
وكذا لا يقضي وجوده قبل ايجاد العالم في الازها  
لان المراد بنفس الامر مقتضى البدئية او البرهان  
عن نفس الامر بالخارج عن مشعر المدرك لا يقضي ا

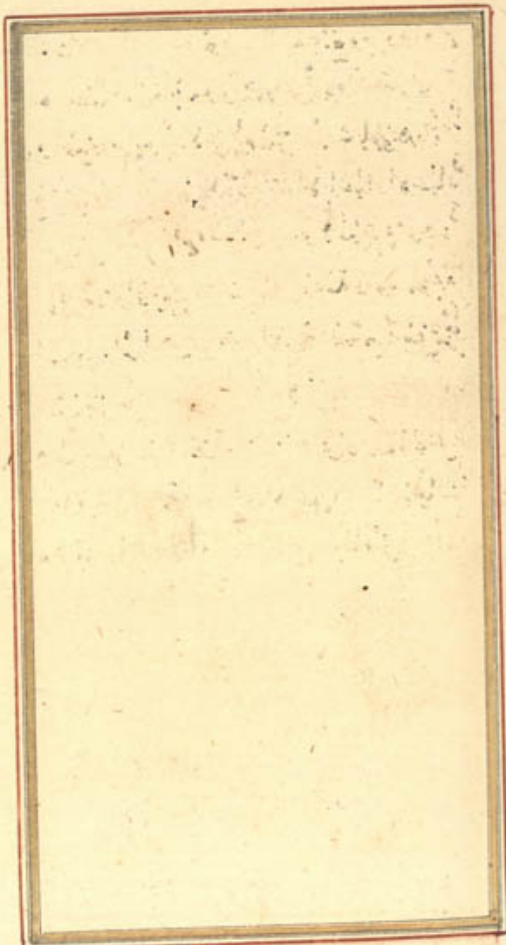
هذا المحقق لا يستلزم اتيان موجود قد س  
الواجب تعالى شانه وهو لا يعدم وجوده في الا  
وكذا لا يقضي وجوده قبل ايجاد العالم في الازها  
لان المراد بنفس الامر مقتضى البدئية او البرهان  
عن نفس الامر بالخارج عن مشعر المدرك لا يقضي ا

الاسماء والصفات عندنا وعند المعتزلة الى الذات  
 والحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر  
 الكلام والاربع الاخيرة يرجع الى العلم والقدرة وهما  
 كافيان في الحياة والعلم والقدرة نفس الذات فوجدت  
 جميعها الى الذات وقال ولا تأخذوا بقر المجلسي طاب ثراه  
 المستفاد من التصوف في الصفات الموجودة الا ان  
 على انه تعالى لا تخصيص فيها على كونها عين الله بحيث  
 ان يصيدق عليها واطاعة بالصدق والعرض وان الذات  
 فائمة مقام الصفات العارضة وغيره تعالى وانها  
 امور اعتبارية غير موجودة في الخارج هذا موضع الحاجة  
 من كلامه وفيه يقين على انه لا يلزم من القول بان  
 الصفات امور اعتبارية تعدد القديم لانه ذلك من  
 اعتقاد انها صفات موجودة انضمامية وكذا الحال  
 المعنى المسمى بالزمان الموهوم فانه امر اعتباري  
 ينزع من ديمومية تقاوازيله وجوب وجوده ونباع  
 طر العدم عليه سبحانه ولا وجود له في العين ويدرك

من انفكاك العالم عنه قبل سلطانه بحسب نفس الامر عند  
 غير مشناه من جانب الازلي كما يعقل من افضاله عن غيره  
 وجعل من جانب الامر متداه غير مشناه كلن ولا فرق  
 بينه وبين ساير الاعتبارات العقلية المنتزعة  
 منه تعالى لا شتر اكهما جميعا في انقضاء الوجود الحيا  
 وفي انحصار وجودها في الوجود الرباطي على سبيل  
 حقيقة ولا شتر من الاعتبارات الا انتر اعين من اجزاء  
 العالم فانه اسم لما يعلم به الصانع من الجوهر والاعراض  
 وكل ذلك من الموجودات الخارجية قال الرازي  
 الاربعين حكاية عن المتكلمين العالم كل موجود سوى  
 الله ثم قسم ثاسواه تعالى من الممكنات الى الاجسام و  
 الاعراض وما يشبه الفلاسفة من الموجودات ثم  
 استدل الى كبر باب الملل وهم المسلمون واليهود و  
 النصارى القول بان الاجسام محدثة بذواتها و  
 صفاتها ومنه يعلم اننا اجمع على جدوته هو الجوهر  
 المنحصرة عندهم في الاجسام وما يحل فيها من  
 الاعراض ولا مدخل للمؤمر الاعتبارية في ذات

ذيل الحق المثلث الى العالم اسوة لثلاثة  
 من الجواهر الاربعة وادراكها من غير ان يكون له حقيقة  
 لا الذات فقط الترتيب دونها

تلك الاعتبارات معقولات ثابتة يمتنع وجودها ولا  
توصف المسنوع بالحدوث والقديم والمنقسم الى الحاد  
والقديم هو الموجود لا غير فيخصر الحدوث بالجوهر والاعتبار  
ولا يجري في الصفات الا نتم اعتبارها بالاعتبار  
مقتضى التصور انه سبحانه كان ولا شئ غيره بموجود  
انما انعقد الاجماع على انه بغيره اذ منه وجود الموجود  
الى عدم الخارج الوافعي والادلة السبعية يفي الموجب  
الازلية سواء سبحانه وتعالى ولا يفي بغيره الامور الاعتبارية  
وان اسئلتم انتفاء اعتبارها في الازل اذ لا معتبر  
يح ولا يلزم نفي صحة الاعتبارات اذ ليس الاعتبارات زليا فاقا  
ولا تبادر بالانكار قبل النظر والاعتبارات باعتبارها اولها



٣٨

صورة ما كتبه بعض من التحقيق من الفضلاء لا المصنف المحقق  
 ومولانا المؤلف المدق حسن الله احواله والرحم بالخير آتاه  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 يعرض العيقة اضليل وحقيرة الزنيل والكتبة العليل الى المولى  
 اعميل والاولى النبيل والاعزى التجليل كثر في معصلات  
 المتشبهات بانوار التنديد ومبين الباب العاصمات  
 بينية التاويل وث في غيب الصد ورجح الحق و  
 بحر سفينة النجاة لا سهل العصد على نبع الصدق معطى  
 شفاء القلوب بالاشارة النارة وموتة براهيق النفس  
 بالذكريات الباهرة مثبت قواعد الشريعة بتسليك العدم  
 مسلك الافهام ومرتج دروس الشريعة بتبين تدارك الحكم  
 محمد محقق الامور بتهديب الغايب وتبني طلبة  
 لا العدة والموارد وبالجملة ذرة نوح الافاضة في علوم الاواخر

١١١١

الحاج الشيخ محمد

واولا وايدى وعلما الدواني والعهود من انما اش الاكابر غير المولى  
 الامجد المجد ابد الله تعالىه وايدى له يحصل ما يرضيه ان هذا  
 العظم المقاصد والعاجز عن المياستر لكل تمييز ومياستر قد  
 كان تدينا من الزمان ومقادير الزمان وان مشكلا في زرة عميدكم  
 المخلصين في سخطا في سلك محبتكم المتخصصين في الغيبة الحاشية  
 عن الرياء والعلانية عن الامتراء الى لزم الكرامة اخلاص في محبتكم و  
 اخصاص في خدمتكم عطا لعد كتاب مرارة الارمان في ترويج  
 ما عليه قائم البرهان من القول بالزمان الموهوم المقطوع به عند  
 ارباب العنوم قوائمه قد زقت تبتير عطا لعدت كمال الجور  
 واسترور ووزع عمر شبرا ما اصابت من البثور في محاسبة هذا الدهر العوزد  
 وبجاهرة الاقوام الحسود ولقد ربيت ذلك في البناية بحيث  
 لا يشق عبارته ويحفظ من اجماله بحيث لا يلقى شأوه ولهم مرارة  
 قد بلغ الغاية وكما وزا الهامة في تبين مقاصده وتحقيق جهده  
 ووقع ما تميز من الشبه والتمسك على احوال الذين هم كالبرية المسكوك





٢١٨٣

رسالة  
راه الزمان

كاشاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 تبارك الذي كان ولم يكن معه شيء ثم شاء فانشأ  
 الاشياء وابتدعها على ما شاء كيف شاء والصلوة <sup>الصلوة</sup> <sup>الصلوة</sup>  
 على سيد الانبياء وخاتم الاوصياء والطاهر من لآ  
 الامناء **اما بعد** هذه مرآة الزمان بها يكشف  
 ما استنبه من امر الزمان الموهوم على بعض الاعيان  
 سفك الله واياتنا من حقايق التحقيق انه والتموهيق  
 وايكلم ان حدوث ما سوى الله سبحانه من الوجود  
 بقضها وقضيتها ما اتفقت عليه كل الانبياء و  
 اوصياهم صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين و  
 انقضد عليه اجاع من تلامه من الميتين كاليهود و  
 النصارى والمسلمين واقفهم على ذلك اساطين الحكمة

وقد ما

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة

١٤٢

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة

وقد ما المتفلسفين ولم ينكره الا بعض الجوس  
 شرف مة منهم على ما في كلامهم من التناقض والنفا  
 وما عليه من محائل قبول التأويل ولا خلاف بينهم  
 في تقدم عدم العالم بما فيه من الجواهر والاعراض  
 على وجوده تقدمها واقعيا وسبق عدم اول حاد  
 على وجوده المتأخر عن ذلك لعدم سبقا حقيقيا  
 على وجه الافصال عن وجوده تعالى وتخلقه  
 عنه بحيث يتاى ان يقال كان الله ولم يكن معه شيء و  
 انما اضطربت الافهام في تعيين المراد بهذا <sup>التسبق</sup>  
 لانه يحتمل مجيى النظر ان يراد به التقدم الذي  
 على ما اثبتته المتكلمون فصار اسه سوى الخمسة المتسوق  
 في سبق عدم الحادث على وجوده وجعلوا منه تقدم  
 بعض اجزاء الزمان على بعض بدوا نها وجوزوا <sup>بها</sup>  
 عدم الزمان على وجوده سبقا يستحيل معه اجتماع  
 المتقدم مع المتأخر من غير ان يكون مع عدم الزمان

هذا الكتاب من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة  
 وهو من كتب الفقه والحدود والسياسة

زمان او علی ما یعتبره تقدم عدم الممكن بحسب صرافه  
 وبالنظر الى مهیته علی وجوده المعبر عنه بالحدوث الذي  
 معنی المسبوقية بالعدم علی مصطلح القديس وقد يجوز  
 ان يكون عدم الازلي للعالم له تقدم بالذات علی  
 وجوده فيكون عدم الازلي مما يتوقف علیه وجوده  
 فلا بد ان يكون وجود العالم حادثا ورتبا فيل ان  
 يشبه المتقدم بالذات بمعنى ان عدمه يكون متحققا  
 مع المتقدم فالعدم يكون مامع المتقدم بالذات  
 بهذا الاعتبار اطلق علیه المتقدم ويجوز ان يفهم  
 بالتقدم الزماني لاستحالة اجتماع الشائخ مع  
 المسبوق اما علی اعتبار الزمان الوهمي الذي لا يمكن  
 تقديره الا بحسب التوقف وهذا سببه بعضهم تقدما  
 بشيها بالتقدم الزماني وقال مجرد ذلك الزمان هو  
 وسلا حظة تناهيه كافي لاتراع الوهم وحكم العقل  
 هذه القبلیة كما يعلم من شاهي العبد المکاني ان ورا

انما هو المقدم على الوجود  
 فيكون عدمه متحققا  
 مع الوجود فيكون  
 تقدمه بالذات  
 على وجوده

انما هو المقدم على الوجود  
 فيكون عدمه متحققا  
 مع الوجود فيكون  
 تقدمه بالذات  
 على وجوده

عدم

عدم صرف ويحكم بمعونة الوهم ان لهذا العدم محض قومية  
 تا على المكان والمكانيات واما باعتبار الوقت  
 المتقدر على ما في مجمع البيان وغيره وهو راجع الى  
 ما قبله او ما بعده ومن فسر به بالزمان المزوج  
 قبل وجود العالم ثم انكر تقدمه وتكلم ليؤال الى  
 الحدوث الدهري فقد اخطا واما على الزمان المنفرد  
 من استمرار وجود الواجب جل شانه وسر مدتيه كما  
 اختاره غير واحد من مشاهير اصحابنا وهو الذي  
 الفاضل المحقق جمال الملة والحق والدين فيما  
 علقه على الحواشي الخيرية تبعا لما بينه والله  
 الله روحها الشريف في تعليقاته على التجريد و  
 حواشيه على الاشارات وغيرها من كون الزمان  
 مطلقا امر اعتباريا منتزعا من بقا الاشياء بذكر  
 توقف على الحركة ومن غير افتقار الى اختلاف النسب  
 وتفاوت الاحوال وارضاهنا با تطبيقه المحقق

قال في كتابه العبد المکاني ان تقدمه بالذات  
 على وجوده فيكون عدمه متحققا مع الوجود  
 فيكون تقدمه بالذات على وجوده

انما هو المقدم على الوجود  
 فيكون عدمه متحققا  
 مع الوجود فيكون  
 تقدمه بالذات  
 على وجوده

انما هو المقدم على الوجود  
 فيكون عدمه متحققا  
 مع الوجود فيكون  
 تقدمه بالذات  
 على وجوده



بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية  
 غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه  
 تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح  
 الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة  
 لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا  
 الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما  
 للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض  
 بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم  
 ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه  
 شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان  
 يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا  
 اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري  
 وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به  
 تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام  
 نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

ان التاخر في الوجود هو التاخر في الوجود

بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

بمسيوقية الوجود بالعدم المحض مسيوقية انفكاكية غير متممة وصرح بأنه سبق غير ذاتي ونفي كونه تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح الفلاسفة يقضي الزمان المتوقف على الحركة المنزلة لعدم الجسم مع ان تثلث انواع الحدوث على هذا الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغير ما للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض بالحدوث الزماني وليكيف فيه الزمان الموهوم ان افقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبت عليه شريكه في سادسة الهيات الشفاء غاية الامر ان يعتبر فيه التجوز والتشبه كما جوزه بعض من ا اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم التزمك المختص به تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا له التزام نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده

وجود المجبولات فاطبة على تقدير استيعاب الحدوث  
 الدهري اياها في وعاء الثبات الذي هو الدهر  
 بدلا عن العدم الصريح ووافقا في جزئه لا في حد  
 مناز عن حده فلا يتصور هناك امتداد وتساوي  
 وتلاخي بحسب حدين على ما صرح به فلا يسبق الوجود  
 من حيث هو في الدهر وجود حادث ولا عدم في  
 الحقيقة وان وصفه بالسبق ما شاء او تجوزا او  
 بمقتضى الفريجة لانه لا يخفاء في انه اذلية هذا  
 العدم وحدوث وجود العالم حقيقة لا يتعري  
 عن السبق واللحوق بحسب الواقع العارضين لما  
 يلزم ذلك من الامتداد الاذلي القابل للزيادة  
 المقضان ولا يقدح فيه انقضاء هذا الزمان  
 اذ لا يشك ذومسكة في انه الساعة الى الابد  
 اكثر من العذالي مع كونها معدومين كالا شبهة  
 في انه اليوم الى الازل اقل من العذاليه الى غير ذلك

من الاحكام القطعية التي لا يكاد يوجد مثلها في الوهيات بخلاف ادغاه من ان حد العدم الصريح السابق في الدهر لا يكون منها في التوهم عن حد الوجود الحادث من بعد بل انه يبطل عقد السلب للدهري ويبيع في حيزه عقدا لا يجاب الثابت الدهري اذ ليس يجري في الدهر توهم الامتداد والانقسام اصلا فانه مع قطع النظر عما فيه من المناقضة والمنافرة بالانساب الى كاذب الاوهام اليوز اولى وبالاخر اطراف سلك اغا ليطها الحق اخرى لكنه انكره وبالغ في نفيه **فقال** في قبساته ان المتكلمين لما لا يعينهم المستعملون بالمتكلمين وعينهم المعترلة والاشاعة تتماثلت وهامهم في سبيل حدوث العالم على ان بين الباري الحق واول العالم عدنا وهو ما ان ليا سبلا امتد نادير الوهي في جهة الاول لا الى هاتية ومنهبا في جهة الابد عند حدوث

من الاحكام القطعية التي لا يكاد يوجد مثلها في الوهيات بخلاف ادغاه من ان حد العدم الصريح السابق في الدهر لا يكون منها في التوهم عن حد الوجود الحادث من بعد بل انه يبطل عقد السلب للدهري ويبيع في حيزه عقدا لا يجاب الثابت الدهري اذ ليس يجري في الدهر توهم الامتداد والانقسام اصلا فانه مع قطع النظر عما فيه من المناقضة والمنافرة بالانساب الى كاذب الاوهام اليوز اولى وبالاخر اطراف سلك اغا ليطها الحق اخرى لكنه انكره وبالغ في نفيه **فقال** في قبساته ان المتكلمين لما لا يعينهم المستعملون بالمتكلمين وعينهم المعترلة والاشاعة تتماثلت وهامهم في سبيل حدوث العالم على ان بين الباري الحق واول العالم عدنا وهو ما ان ليا سبلا امتد نادير الوهي في جهة الاول لا الى هاتية ومنهبا في جهة الابد عند حدوث

من الاحكام القطعية التي لا يكاد يوجد مثلها في الوهيات بخلاف ادغاه من ان حد العدم الصريح السابق في الدهر لا يكون منها في التوهم عن حد الوجود الحادث من بعد بل انه يبطل عقد السلب للدهري ويبيع في حيزه عقدا لا يجاب الثابت الدهري اذ ليس يجري في الدهر توهم الامتداد والانقسام اصلا فانه مع قطع النظر عما فيه من المناقضة والمنافرة بالانساب الى كاذب الاوهام اليوز اولى وبالاخر اطراف سلك اغا ليطها الحق اخرى لكنه انكره وبالغ في نفيه

من الاحكام القطعية التي لا يكاد يوجد مثلها في الوهيات بخلاف ادغاه من ان حد العدم الصريح السابق في الدهر لا يكون منها في التوهم عن حد الوجود الحادث من بعد بل انه يبطل عقد السلب للدهري ويبيع في حيزه عقدا لا يجاب الثابت الدهري اذ ليس يجري في الدهر توهم الامتداد والانقسام اصلا فانه مع قطع النظر عما فيه من المناقضة والمنافرة بالانساب الى كاذب الاوهام اليوز اولى وبالاخر اطراف سلك اغا ليطها الحق اخرى لكنه انكره وبالغ في نفيه

اول العالم ولا يستشرون ان ذلك من تكاذيب الوهم الظلماني وتلا عيبه وتضاوير القرحة السودا وتغايلها اما اول فلما تعرفت انه لا يتوهم في الحد وحد وتصرف وتجدد وفوات ولحقق وامتداد وانقضاء ونماد وسيلان اذ ذلك من لوازم الحركة واتصال التعريف بتدرج الحصول شيئا فشيئا واذا كان كذلك فكيف يتصور في العدم الصريح السافج والليس النبات نمايز حدود وتلاحق احوال وتغاير احوال واختلاف اوقات حتى يتوهم التمايز والسيلان والنهاية واللا نهاية **ورده** الفاضل المحفوظ بانه في تلك الجواب باننا نسلم ان الاتصاف بالامتداد والانقضاء وامثال الفرع وجود الحركة لا يجوز ان ينتزع من استمرار وجود الواجب مرمتا على سبيل التجرد والبقضي بل الظاهر كذلك ولا استبعاد فيه كيف وانهم يقولون

بعض من ادعوا الى العدم والوجود في حد ذاته

من ادعوا الى العدم والوجود في حد ذاته

الحركة القطعية تستخرج من الحركة التوسيطية والزمان  
 ينتزع من لأن السبيل كما جاء انتزاع الأمر الممتد  
 المتجرد المقضي من الأمر الشخصي الذي لا امتداد فيه  
 ولا انقسام ولا تجرد ولا انقضاء فكل من يجوزهما  
 بلا تفرقة أصلاً ومن هذا ظهر فساد ما ذكره بعض  
 المحشين في ابطاله من أنه إذا كان أمراً موهوماً  
 له منشا انتزاع فنقل الكلام اليه فهو أمراً واجب  
 ممكن لا جانز ان يكون واجب الوجود فيكون ممكن  
 الوجود فيلزم وجود قدم سوا الله تعالى لا تأخذاً  
 أنه ينتزع من الواجب ولا دليل على ابطاله وهو لم  
 يذكراً الدعوى **وقد يجاب** عنه بان حاصله منع  
 كون الزمان مقدراً للحركة بتجويز كونه مقدراً للبقاء  
 وهذا بعينه ما ذكره ابو البركات البغدادي بقوله ما  
 يكون في الزمان لا يتصور بقاءه الا في زمان مستمر  
 وما لا يكون فيه كالواجب المتجزئات الغير الزمانية

في قوله لا يتصور بقاءه الا في زمان مستمر  
 اي في زمان مستمر في ذاته لا في زمان غيره  
 في قوله وما لا يكون فيه كالواجب المتجزئات  
 اي في زمان مستمر في ذاته لا في زمان غيره

في قوله لا يتصور بقاءه الا في زمان مستمر  
 اي في زمان مستمر في ذاته لا في زمان غيره

لا بد وان يكون لبقاء مقدار من الزمان فالزمان  
 مقدار لبقاء الوجود واستمراره وهذا مع انه غير  
 مطابق لدعواه لدلالة على كون الزمان مقدار  
 البقاء وهو كما سيأتي ادعى انه مقدار الوجود يرد  
 عليه ان المعقول من البقاء هو استمرار الوجود من  
 حيث انتسابه الى الزمان الثاني فيكون متوقفاً  
 عليه فلو كان الزمان مقدراً له لتوقف عليه ولزم  
 منه الدور وعلى هذا فلا بد في تصحيح معنى بقاء  
 الواجب من القول بالزمان التقديري كما سيأتي  
 او لقول بان بقاءه تعالى عبارة عن عدم عروض  
 عوارض الزوال عليه وليس المراد به استمرار  
 وجوده المقارن للزمان لتعاليه عن الزمان لانه  
 كان ولم يكن معه شئ ولذا فسروا الباقي من سمائه  
 تعالى بالاسبيل للبقاء عليه ثم انت خبير بان هذا  
 الامر الممتد المتجرد المقضي الذي لم يثبت له

في قوله لا يتصور بقاءه الا في زمان مستمر  
 اي في زمان مستمر في ذاته لا في زمان غيره

في قوله لا يتصور بقاءه الا في زمان مستمر  
 اي في زمان مستمر في ذاته لا في زمان غيره

مهية غير اتصال الانقضاء والجملة وعدم الاستمرار  
 لا يمكن انتزاع الاما يختلف نسبة الى الامور  
 الخارجة وقبل وجود العالم الجسماني لا موجود سوى الله  
 وعلى فرض وجود العقول وتقدمه عليه لا تختلف  
 نسبة تعالى اليها ولا نسبة بعضها الى بعض لانها  
 نسبة الثابت الى الثابت فكيف يمكن ان يتزعج من  
 ذات الله الموضوع بالاستمرار والاستقرار ما لم يقدر  
 موصوف بالتجدد وعدم الاستقرار واما انتزاع  
 الحركة الفطعية من الحركة الوسطية فلا ينافي وان كان  
 من حيث ذاتها امر شخصيا مستمرا غير متدد ولا منقطع  
 ولا يتجدد الا انها يلزمها اختلاف النسب بالقياس  
 الى الحدود المفروضة في المسافة فلها جنسا استمرار  
 ذاتي وسيلان مسا في جو اسطر استمرارها في ذاتها  
 وسيلانها بالاضافة الى تلك الحدود وتعمل في الخيال  
 امر امتدادا غير فار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فهذا

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا

هو

هو المنشأ لانها اعطاهما من فالفوق واجه ولعله نظرا  
 احد جهتيها الذاتية وغفل عن جهة الاخرى العاثر  
 ولم يدرك منشأ الانتزاع انما هو مجموع الجهتين جميعا  
 وكذا الكلام في لان السيل فان منع استمراره وتباين  
 لشخصه كالحركة بمعنى المتوسط له سيلان واخلاف  
 نسبة يمكن بذلك ان يتزعج منه امر عند متجدد مقص  
 مطابق للحركة بمعنى القطع فان الزمان بمعنى الامتداد  
 امر يرتسم في الخيال من لان السيل الذي هو موجود  
 في الخارج بسبب عدم استمراره وارتسامة على سبيل  
 التدريج كالخط المرسم من لفظة النازلة والشعلة  
 الجوالزة وهذا بخلاف وجود الواجب فان له مجرد تباين  
 من دون اختلاف ونسبة الى الامور الخارجة لعدمها  
 قبل وجود العالم وفرضها قبله يجعل ماله وجود نفس امر  
 امر اعتباريا فرضيا وهو خلاف ما ذهب اليه المورد وسياس  
 فلا يمكن ان يتزعج من مجردة ذاتها الواجب بلا حطة بقاءها

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا

في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا  
 في قوله تعالى ولا يمتد زمانا





ما ما ضيا ومستقبلا والمنافع مكابر مقتضى عقله فلا  
 يستحق الجوابا مختلفا في ماهيته فزعم قوم منهم  
 جوهر ليس بجسم ولا جسماني واجب بذاته ومنهم من  
 زعم انه المعدل وقال آخرون انه حركة وزعم ابو  
 البركات انه مقدار الوجود وذهب سطاط ليس  
 الى انه مقدار الحركة واختاره المناخرون وهو الحق  
 اقول من البين الواضح ان صريح كلام المحقق المورث  
 طاب ثراه منع ما تمسك به المتدلل من توقف  
 الاقنات بالامتداد والانقضاء واما ان ذلك على  
 وجود الحركة نظرا الى عدم شئ فانه منبى على انه  
 الزمان لا مبد فيه من قبلته وبعديته ولا يكون  
 قبله وبعد اذ لم يحدث امر فامر كما في الشفاء وهو  
 غير ال على لك اذ لا نسلم انه لا يكون زمان بدء  
 قبلته وبعديته في معرفه مع قطع النظر عما يضره  
 من الزمان كما لا نسلم انه لا يكون قبل وبعد اذ لم

في قوله  
 ما ما ضيا  
 والمستقبلا  
 والمنافع  
 مكابر مقتضى  
 عقله فلا  
 يستحق الجوابا  
 مختلفا في ماهيته  
 فزعم قوم منهم  
 جوهر ليس بجسم  
 ولا جسماني واجب  
 بذاته ومنهم من  
 زعم انه المعدل  
 وقال آخرون انه  
 حركة وزعم ابو  
 البركات انه مقدار  
 الوجود وذهب  
 سطاط ليس الى  
 انه مقدار الحركة  
 واختاره المناخرون  
 وهو الحق اقول  
 من البين الواضح  
 ان صريح كلام  
 المحقق المورث  
 طاب ثراه منع  
 ما تمسك به  
 المتدلل من  
 توقف الاقنات  
 بالامتداد  
 والانقضاء  
 واما ان ذلك  
 على وجود  
 الحركة نظرا  
 الى عدم شئ  
 فانه منبى على  
 انه الزمان  
 لا مبد فيه  
 من قبلته  
 وبعديته  
 ولا يكون  
 قبله  
 وبعد اذ  
 لم يحدث  
 امر فامر  
 كما في  
 الشفاء  
 وهو غير  
 ال على  
 لك اذ لا  
 نسلم انه  
 لا يكون  
 زمان  
 بدء  
 قبلته  
 وبعديته  
 في معرفه  
 مع قطع  
 النظر  
 عما يضره  
 من الزمان  
 كما لا  
 نسلم انه  
 لا يكون  
 قبل  
 وبعد  
 اذ لم

ان يكون منشا لانتزاعه من المقدار والامتداد لا يكون  
 الا لانه اجزاء مرتبة فارة او غير فارة وهذا امر ضروري  
 فان ما لا يكون له اجزاء كيف يمكن ان يكون له مقدار  
 والوجود بما هو وجود لا جزؤه بل هو بسيط بل لو  
 زعم ذلك لتوهم لبقائه وقد تعرفت بافيه من لزوم  
 الدرر وبافضلنا ه ظهرات ما جعله امرا ظاهرا  
 ونفى عنه الاستبعاد هو امر متع كالا يخفى على من  
 اعين النظر واجاد وان ما استشهد له هو  
 شاهد عليه فما زاد بذلك الا كثيرا السواد منه  
 يظهر ايضا صدق قول المتدلل القول بالزمان  
 الموهوم من تكاثر الهم الظلماني ولا عيب  
 ونضا وير القريحة السوداء وتجايلها ونعم ما  
 قال اذا قلت حذام فصدقها فانا لقولنا  
 قلت حذام هذا واعلم ان القائلين بوجود الزمان  
 وهو الحق لا ناعلم بالضرورة ان في الخارج وقتا

في قوله  
 ان يكون  
 منشا لانتزاعه  
 من المقدار  
 والامتداد لا  
 يكون الا لانه  
 اجزاء مرتبة  
 فارة او غير  
 فارة وهذا  
 امر ضروري  
 فان ما لا  
 يكون له  
 اجزاء كيف  
 يمكن ان  
 يكون له  
 مقدار  
 والوجود  
 بما هو  
 وجود لا  
 جزؤه بل  
 هو بسيط  
 بل لو  
 زعم ذلك  
 لتوهم  
 لبقائه  
 وقد  
 تعرفت  
 بافيه  
 من لزوم  
 الدرر  
 وبافضلنا  
 ه ظهرات  
 ما جعله  
 امرا  
 ظاهرا  
 ونفى  
 عنه  
 الاستبعاد  
 هو امر  
 متع  
 كالا  
 يخفى  
 على من  
 اعين  
 النظر  
 واجاد  
 وان ما  
 استشهد  
 له هو  
 شاهد  
 عليه  
 فما  
 زاد  
 بذلك  
 الا  
 كثيرا  
 السواد  
 منه  
 يظهر  
 ايضا  
 صدق  
 قول  
 المتدلل  
 القول  
 بالزمان  
 الموهوم  
 من  
 تكاثر  
 الهم  
 الظلماني  
 ولا  
 عيب  
 ونضا  
 وير  
 القريحة  
 السوداء  
 وتجايلها  
 ونعم  
 ما  
 قال  
 اذا  
 قلت  
 حذام  
 فصدقها  
 فانا  
 لقولنا  
 قلت  
 حذام  
 هذا  
 واعلم  
 ان  
 القائلين  
 بوجود  
 الزمان  
 وهو  
 الحق  
 لا  
 ناعلم  
 بالضرورة  
 ان في  
 الخارج  
 وقتا

في قوله  
 ان يكون  
 منشا لانتزاعه  
 من المقدار  
 والامتداد لا  
 يكون الا لانه  
 اجزاء مرتبة  
 فارة او غير  
 فارة وهذا  
 امر ضروري  
 فان ما لا  
 يكون له  
 اجزاء كيف  
 يمكن ان  
 يكون له  
 مقدار  
 والوجود  
 بما هو  
 وجود لا  
 جزؤه بل  
 هو بسيط  
 بل لو  
 زعم ذلك  
 لتوهم  
 لبقائه  
 وقد  
 تعرفت  
 بافيه  
 من لزوم  
 الدرر  
 وبافضلنا  
 ه ظهرات  
 ما جعله  
 امرا  
 ظاهرا  
 ونفى  
 عنه  
 الاستبعاد  
 هو امر  
 متع  
 كالا  
 يخفى  
 على من  
 اعين  
 النظر  
 واجاد  
 وان ما  
 استشهد  
 له هو  
 شاهد  
 عليه  
 فما  
 زاد  
 بذلك  
 الا  
 كثيرا  
 السواد  
 منه  
 يظهر  
 ايضا  
 صدق  
 قول  
 المتدلل  
 القول  
 بالزمان  
 الموهوم  
 من  
 تكاثر  
 الهم  
 الظلماني  
 ولا  
 عيب  
 ونضا  
 وير  
 القريحة  
 السوداء  
 وتجايلها  
 ونعم  
 ما  
 قال  
 اذا  
 قلت  
 حذام  
 فصدقها  
 فانا  
 لقولنا  
 قلت  
 حذام  
 هذا  
 واعلم  
 ان  
 القائلين  
 بوجود  
 الزمان  
 وهو  
 الحق  
 لا  
 ناعلم  
 بالضرورة  
 ان في  
 الخارج  
 وقتا

في قوله  
 ان يكون  
 منشا لانتزاعه  
 من المقدار  
 والامتداد لا  
 يكون الا لانه  
 اجزاء مرتبة  
 فارة او غير  
 فارة وهذا  
 امر ضروري  
 فان ما لا  
 يكون له  
 اجزاء كيف  
 يمكن ان  
 يكون له  
 مقدار  
 والوجود  
 بما هو  
 وجود لا  
 جزؤه بل  
 هو بسيط  
 بل لو  
 زعم ذلك  
 لتوهم  
 لبقائه  
 وقد  
 تعرفت  
 بافيه  
 من لزوم  
 الدرر  
 وبافضلنا  
 ه ظهرات  
 ما جعله  
 امرا  
 ظاهرا  
 ونفى  
 عنه  
 الاستبعاد  
 هو امر  
 متع  
 كالا  
 يخفى  
 على من  
 اعين  
 النظر  
 واجاد  
 وان ما  
 استشهد  
 له هو  
 شاهد  
 عليه  
 فما  
 زاد  
 بذلك  
 الا  
 كثيرا  
 السواد  
 منه  
 يظهر  
 ايضا  
 صدق  
 قول  
 المتدلل  
 القول  
 بالزمان  
 الموهوم  
 من  
 تكاثر  
 الهم  
 الظلماني  
 ولا  
 عيب  
 ونضا  
 وير  
 القريحة  
 السوداء  
 وتجايلها  
 ونعم  
 ما  
 قال  
 اذا  
 قلت  
 حذام  
 فصدقها  
 فانا  
 لقولنا  
 قلت  
 حذام  
 هذا  
 واعلم  
 ان  
 القائلين  
 بوجود  
 الزمان  
 وهو  
 الحق  
 لا  
 ناعلم  
 بالضرورة  
 ان في  
 الخارج  
 وقتا

يحدث امر فامر يكون هو معروض القبل و العبد و انما  
 العذر الصروري ان الزمان لا بد فيه من قبلية و  
 بعدية في الجملة و لو بين اجزائه فاذا لم يكن قبلية و  
 بعدية اصلا لا يكون زمان فانه اذا عرض لاستمرار  
 التكون او الوجود يكون غير قار يتجدد و يقتضي  
 على التدرج فيكون فيه قبل و بعد لا محالة و لا بد  
 في القبل و العبد من حدوث امر فامر في الجملة و لا بد  
 انما هو في اجزاء الزمان المفروض فانها تحدث امرا  
 فامرا فيكون بعضها قبل و بعضها بعد و ان لم يكن  
 معروضا كذلك الا بهذا الاعتبار و قد نبه على ذلك  
 المحقق في تعليقاته عليه و قال لا يعبدان يعرض  
 الزمان باعتبار استمرار التكون ايضا بل استمرار  
 وجود كل شئ فانه اذا استمر جلد العقل مقدار  
 غير قار يتجدد و ينطبق عليه بحيث يقع نصفه في  
 وهكذا و ما هو الا الزمان و ما افاد والله الموفق

فان قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 و قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير

فان قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 و قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير

انه لا

فان قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 و قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 ان لا يعبدان يقال ان الختم و حركته او سكونه  
 لا يدخله في انقسام الزمان بل انما يتفرع من بقا  
 الاشياء سواء كان جسما او غيره و استشهد باننا اذا  
 فرضنا انسانا في ابتداء وجوده سليم العقل فاقد  
 الخواص بحيث لا يشعر بحركته و اختلاف احوال  
 خارج فلا شك انه يجد من نفسه حين بقائه امرا  
 ممتدا و انكاره كانه مكابرة انه في موضع الحاجة  
 من كلامه و فيه اشارة الى عدم توقفه على  
 الاحوال ايضا و الجيب صدر كلامه صرح بان  
 حاصلها اورد طاب ثراه منع مقدمته لم يدها  
 المستدل و هي كون الزمان مقدما للحركة مع ان  
 اشغاره في الكلام و لا يرتبط بالمفهوم اذا المانع من  
 توقفه على الحركة لا يابى عن تقدم الحركاته و ما  
 استشعر به اخيرا من انها مبني لا ثبات المقدمة  
 المنوعة ينفي عن الاضطراب و كيف كان فصلا  
 في ان الزمان لا يكون له قبل و بعد بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير

فان قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 و قيل ان الزمان لا يكون له قبل و بعد  
 بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير  
 ان لا يعبدان يقال ان الختم و حركته او سكونه  
 لا يدخله في انقسام الزمان بل انما يتفرع من بقا  
 الاشياء سواء كان جسما او غيره و استشهد باننا اذا  
 فرضنا انسانا في ابتداء وجوده سليم العقل فاقد  
 الخواص بحيث لا يشعر بحركته و اختلاف احوال  
 خارج فلا شك انه يجد من نفسه حين بقائه امرا  
 ممتدا و انكاره كانه مكابرة انه في موضع الحاجة  
 من كلامه و فيه اشارة الى عدم توقفه على  
 الاحوال ايضا و الجيب صدر كلامه صرح بان  
 حاصلها اورد طاب ثراه منع مقدمته لم يدها  
 المستدل و هي كون الزمان مقدما للحركة مع ان  
 اشغاره في الكلام و لا يرتبط بالمفهوم اذا المانع من  
 توقفه على الحركة لا يابى عن تقدم الحركاته و ما  
 استشعر به اخيرا من انها مبني لا ثبات المقدمة  
 المنوعة ينفي عن الاضطراب و كيف كان فصلا  
 في ان الزمان لا يكون له قبل و بعد بل هو في ذاته لا يتجدد و لا يتغير

لاشائها على وجه يبقى عليه اثبات ملك المدة بانه  
الزمان غير فار فلا يكون مقدار الفار والالتحق الشيء  
بدون مقداره فهو مقدار لغيره فار وكل امر غير فار فهو  
الحركة فالزمان مقدارها وانت تعلم ان الزمان الموحود  
في الذهن ليس غير فار الذات فانه الزمان المنطبق  
على الحركة القطعية وان كان قد يحدث شيئا فشيئا  
لكن اجراءه مجتمعة حال البقاء ولذلك يرسم الخط  
من العطرة والدارة من الشعلة والزمان المنترع  
من استمرار وجود الواجب جل شاناه ونحوه المتقدم  
على وجود العالم لا يكون غير فار من حيث الحدوث  
ايتم لانه امر اعتباري يوجد في الذهن عند تمام  
من غير تدريج بخلاف المطابق لملك الحركة والمنترع  
من التسكود او الوجود لانه قد يحدث تدريج عند  
مشاهدة حركة توت سيطرة ويا يخو نحوها وعلى هذا  
فان اراد بالزمان ما يقاوم الموهوم منه على ما هو

مورد النزاع فتقوله الزمان غير فار ممنوع لان المراد  
به غير الفار حذوثا وبقاؤه بحسب الوجود الخارجي  
كما هو المتبادر المتعارف المناسب للساير المقدار  
وفي الصبغات ان المرسم من الزمان الممتد والحركة  
المتصلة في لوح الذهن باهو تدريج الحدوث مع  
كونه فار البقاء في الذهن لا يصح ان يعد تما  
ليس هو بقار الذات البتة وغير الفار بحسب حذوثه  
ذهنادون بقاءه يكون مقدارا لمثله كالزمان الممتد  
المقدار للحركة بمعنى القطع فيقدار الفار غيره  
بوجه تام من دون لزوم تحقق الشيء بدون مقداره  
وان اراد به غيره فلا يجدي به نقعا اصلا وان لم يمنع  
لانه خروج عن موضع البحث وخطيبين المتنازع  
فيه وغيره فان قيل انه غير فار في الجملة فلا يقدر  
الا غير مستقر مثله توجه عليه انما لان سلم ان لا استمرار  
ليس كذلك فيجو ز تقداره به ودعوى خلافه مكابرة

مورد النزاع فتقوله الزمان غير فار ممنوع لان المراد  
به غير الفار حذوثا وبقاؤه بحسب الوجود الخارجي  
كما هو المتبادر المتعارف المناسب للساير المقدار  
وفي الصبغات ان المرسم من الزمان الممتد والحركة  
المتصلة في لوح الذهن باهو تدريج الحدوث مع  
كونه فار البقاء في الذهن لا يصح ان يعد تما  
ليس هو بقار الذات البتة وغير الفار بحسب حذوثه  
ذهنادون بقاءه يكون مقدارا لمثله كالزمان الممتد  
المقدار للحركة بمعنى القطع فيقدار الفار غيره  
بوجه تام من دون لزوم تحقق الشيء بدون مقداره  
وان اراد به غيره فلا يجدي به نقعا اصلا وان لم يمنع  
لانه خروج عن موضع البحث وخطيبين المتنازع  
فيه وغيره فان قيل انه غير فار في الجملة فلا يقدر  
الا غير مستقر مثله توجه عليه انما لان سلم ان لا استمرار  
ليس كذلك فيجو ز تقداره به ودعوى خلافه مكابرة

مورد النزاع فتقوله الزمان غير فار ممنوع لان المراد  
به غير الفار حذوثا وبقاؤه بحسب الوجود الخارجي  
كما هو المتبادر المتعارف المناسب للساير المقدار  
وفي الصبغات ان المرسم من الزمان الممتد والحركة  
المتصلة في لوح الذهن باهو تدريج الحدوث مع  
كونه فار البقاء في الذهن لا يصح ان يعد تما  
ليس هو بقار الذات البتة وغير الفار بحسب حذوثه  
ذهنادون بقاءه يكون مقدارا لمثله كالزمان الممتد  
المقدار للحركة بمعنى القطع فيقدار الفار غيره  
بوجه تام من دون لزوم تحقق الشيء بدون مقداره  
وان اراد به غيره فلا يجدي به نقعا اصلا وان لم يمنع  
لانه خروج عن موضع البحث وخطيبين المتنازع  
فيه وغيره فان قيل انه غير فار في الجملة فلا يقدر  
الا غير مستقر مثله توجه عليه انما لان سلم ان لا استمرار  
ليس كذلك فيجو ز تقداره به ودعوى خلافه مكابرة

مورد النزاع فتقوله الزمان غير فار ممنوع لان المراد  
به غير الفار حذوثا وبقاؤه بحسب الوجود الخارجي  
كما هو المتبادر المتعارف المناسب للساير المقدار  
وفي الصبغات ان المرسم من الزمان الممتد والحركة  
المتصلة في لوح الذهن باهو تدريج الحدوث مع  
كونه فار البقاء في الذهن لا يصح ان يعد تما  
ليس هو بقار الذات البتة وغير الفار بحسب حذوثه  
ذهنادون بقاءه يكون مقدارا لمثله كالزمان الممتد  
المقدار للحركة بمعنى القطع فيقدار الفار غيره  
بوجه تام من دون لزوم تحقق الشيء بدون مقداره  
وان اراد به غيره فلا يجدي به نقعا اصلا وان لم يمنع  
لانه خروج عن موضع البحث وخطيبين المتنازع  
فيه وغيره فان قيل انه غير فار في الجملة فلا يقدر  
الا غير مستقر مثله توجه عليه انما لان سلم ان لا استمرار  
ليس كذلك فيجو ز تقداره به ودعوى خلافه مكابرة

والبناء على وجود الزمان مصادرة واعلم انه لم يعرض  
 لاثبات كونه مقدارا او بيان انه عرض ومن منع  
 كونه مقدارا الحركة كما فهمه لا يسلّم ذلك فان عرضية  
 معللة بتقومه بالحركة وكيف يكون الموجود الذي  
 الانتزاع مقدارا مع انه التقدير والتكم من الصفا  
 الانضمامية والاعراض الخارجية عنده وما من  
 شأنه الوجود العيني لا يمكن الاتصاف به على نحو  
 الاتصاف الخارجي بدون وجوده في الاعيان  
 اللهم الا ان يكون لغرض اثبات ان الزمان الموجود  
 مقدارا كما في الهداية فان هذه الحجة مأخوذة منها  
 وانما احتج بها فيما بعد اثبات ان الزمان بمعنى انه  
 ههنا امكان متقدر غير ثابت او يلزم ان ذلك وجود  
 بنفسه لا بصورته وهو مجرد وحد الوجود في العين  
 على ما يقال في ميكال الحركة القطعية وهو كما ترى  
 فان الثريا من الثرى وقد صح بعضهم بانّه ليس مقدارا

هذا هو المقصود من قوله  
 لا يسلّم ذلك فان عرضية  
 معللة بتقومه بالحركة  
 وكيف يكون الموجود الذي  
 الانتزاع مقدارا مع انه  
 التقدير والتكم من الصفا  
 الانضمامية والاعراض  
 الخارجية عنده وما من  
 شأنه الوجود العيني لا  
 يمكن الاتصاف به على  
 نحو الاتصاف الخارجي  
 بدون وجوده في الاعيان  
 اللهم الا ان يكون لغرض  
 اثبات ان الزمان الموجود  
 مقدارا كما في الهداية  
 فان هذه الحجة مأخوذة  
 منها وانما احتج بها  
 فيما بعد اثبات ان  
 الزمان بمعنى انه ههنا  
 امكان متقدر غير  
 ثابت او يلزم ان ذلك  
 وجود بنفسه لا بصورته  
 وهو مجرد وحد الوجود  
 في العين على ما يقال  
 في ميكال الحركة  
 القطعية وهو كما ترى  
 فان الثريا من الثرى  
 وقد صح بعضهم بانّه  
 ليس مقدارا

حقيقة

حقيقة وقطع المحقق الذي بان عد الزمان من  
 اول الامر من اقسام الكم على سبيل المساحة كالعدد  
 وح يجوز ان يكون قائما بشئ فار كما تقوم الحركة  
 بالجسم او متزعا من افرار كما ينتزع الزمان من الان  
 ولا يلزم تحقق الشئ بدون مقداره المتجدد لم يقض  
 بحسب استمرار ذلك الشئ وهل الكلام الا في وجود  
 الفاضل القوشي بان دعوى الضرورة فيه فاسد كهذا  
 الاستدلال فان الجسم المتحرك بالحركة الكلية بالنعوت  
 التحليلية يرضى الكم الغير الفار ويسقى الجسم والمقدار  
 بدون مقداره وليس الكم ذا افراد انية بالفعل سلبس  
 ذو الحركة حالها في كل ان بواحد منها فانه حد نفسه  
 اذ لا تعاقب للاتات وانما يوجد لفرد الزمان في التدريج  
 له عند انها ثاتم الكلية التي ادعاها ولم يبينها مع  
 انقضاءها بالزمان وغيره من الاعراض الغير الفارة  
 وتناقضها للحكم بكون الزمان غيرا عن نوعه واثباتنا  
 وها

هذا هو المقصود من قوله  
 لا يسلّم ذلك فان عرضية  
 معللة بتقومه بالحركة  
 وكيف يكون الموجود الذي  
 الانتزاع مقدارا مع انه  
 التقدير والتكم من الصفا  
 الانضمامية والاعراض  
 الخارجية عنده وما من  
 شأنه الوجود العيني لا  
 يمكن الاتصاف به على  
 نحو الاتصاف الخارجي  
 بدون وجوده في الاعيان  
 اللهم الا ان يكون لغرض  
 اثبات ان الزمان الموجود  
 مقدارا كما في الهداية  
 فان هذه الحجة مأخوذة  
 منها وانما احتج بها  
 فيما بعد اثبات ان  
 الزمان بمعنى انه ههنا  
 امكان متقدر غير  
 ثابت او يلزم ان ذلك  
 وجود بنفسه لا بصورته  
 وهو مجرد وحد الوجود  
 في العين على ما يقال  
 في ميكال الحركة  
 القطعية وهو كما ترى  
 فان الثريا من الثرى  
 وقد صح بعضهم بانّه  
 ليس مقدارا

على انه لا مانع من تحقق  
 الشئ بدون مقداره

الشيء غير الكم في المقادير  
 مقدارا القارة

على ما ذهب اليه شيخ الاشراق من انحصار غير الفاربا لذات  
 في الحركة مع انه لا يناسب ما سبق من تفسير الفاربا في  
 القطع بان الزمان غير فاربا لذات لانه ذلك الشيخ  
 صرح بان غير فاربا بواسطة الحركة والحاصل ان الزمان  
 ان غير الفاربا لذات مختص بالحركة ليستلزم المطلق  
 على تقدير ان يكون الزمان كذلك بالذات او بالواسطة  
 اذ اللازم كونه مقدارا لما لا يكون قاراسواء كان ذلك  
 بالذات او لافلا ينبج كونه مقدار الحركة خاصة الا ان  
 ثبت ان غير الفاربا مطلقا مختصا فيها وان اريد ذلك على  
 ما هو الظاهر لصدق الحكم كلياً مع قطع النظر عن  
 لان ههنا امور غير مستقرة حالاً كالاتى السال على ما  
 قرره واشياء حاصله على سبيل التدريج كالمفوك  
 التي يقع فيها الحركة وتلك الالفاظ والاصوات <sup>مثله</sup>  
 الحظ غير الفاربا الحاصل من حركة الكرة على السطح  
 المستوي المدرجة عليه والسطح غير الفاربا والجسم

هذا هو المقصود من قوله  
 ان غير الفاربا لذات مختص بالحركة  
 لانه لا يناسب ما سبق من تفسير الفاربا في  
 القطع بان الزمان غير فاربا لذات لانه ذلك الشيخ  
 صرح بان غير فاربا بواسطة الحركة والحاصل ان الزمان  
 ان غير الفاربا لذات مختص بالحركة ليستلزم المطلق  
 على تقدير ان يكون الزمان كذلك بالذات او بالواسطة  
 اذ اللازم كونه مقدارا لما لا يكون قاراسواء كان ذلك  
 بالذات او لافلا ينبج كونه مقدار الحركة خاصة الا ان  
 ثبت ان غير الفاربا مطلقا مختصا فيها وان اريد ذلك على  
 ما هو الظاهر لصدق الحكم كلياً مع قطع النظر عن  
 لان ههنا امور غير مستقرة حالاً كالاتى السال على ما  
 قرره واشياء حاصله على سبيل التدريج كالمفوك  
 التي يقع فيها الحركة وتلك الالفاظ والاصوات <sup>مثله</sup>  
 الحظ غير الفاربا الحاصل من حركة الكرة على السطح  
 المستوي المدرجة عليه والسطح غير الفاربا والجسم

التعليم

التعليمي غير الفاربا الحادث كل منها عند قطع الجسم  
 بشئ الى غير ذلك مما لا يخفى تصويره على البصير وهذا  
 سيدفع ما اعتد به عنه بعض الافاضل من ان ابرار  
 النقص هذه الامور مبنية على عدم التقزقة بين  
 الانصاف بالشئ بالذات والانصاف به بالعرض  
 نعم يمكن ان يكون بعد ما ثبت انه مقدار غير فاربا في الجملة  
 لا يتصور كونه مقدار غير الحركة اويق بان لم يكن كونه  
 مقداراً لغير الفاربا بالذات او منتهى اليه وشئ منهما  
 لا يصفون المناقشة ولا ينافي كونه مقداراً لا استمرار  
 الوجود او السكون مع انه يتغير الدليلج ولا تثبت  
 بامثال هذه الحقائق كونه مقدار الحركة فقط حتى  
 يثبت ان الانصاف بالاستداد والافضال و  
 امثاله فرع وجود الحركة على ما ادعاه بعدما  
 لعدم توقفه عليها اذ قال هذا الامر الممتد لا يمكن  
 ان اعمه الا ما يختلف نسبة الى الامور الخارجية

التعليمي غير الفاربا  
 الحادث كل منها عند قطع الجسم

هذا هو المقصود من قوله  
 ان غير الفاربا لذات مختص بالحركة  
 لانه لا يناسب ما سبق من تفسير الفاربا في  
 القطع بان الزمان غير فاربا لذات لانه ذلك الشيخ  
 صرح بان غير فاربا بواسطة الحركة والحاصل ان الزمان  
 ان غير الفاربا لذات مختص بالحركة ليستلزم المطلق  
 على تقدير ان يكون الزمان كذلك بالذات او بالواسطة  
 اذ اللازم كونه مقدارا لما لا يكون قاراسواء كان ذلك  
 بالذات او لافلا ينبج كونه مقدار الحركة خاصة الا ان  
 ثبت ان غير الفاربا مطلقا مختصا فيها وان اريد ذلك على  
 ما هو الظاهر لصدق الحكم كلياً مع قطع النظر عن  
 لان ههنا امور غير مستقرة حالاً كالاتى السال على ما  
 قرره واشياء حاصله على سبيل التدريج كالمفوك  
 التي يقع فيها الحركة وتلك الالفاظ والاصوات <sup>مثله</sup>  
 الحظ غير الفاربا الحاصل من حركة الكرة على السطح  
 المستوي المدرجة عليه والسطح غير الفاربا والجسم

بأنه لا يتصور أن يكون  
 شيئاً من غير الوجود  
 بل هو كقولهم لا يتصور  
 أن يكون كذا من غير  
 أن يكون كذا

فإن فيه تصرفاً بانفكاكه عن الحركة الغير الفارة وكفاً  
 انزاعاً من غيرها كالأن السيات فقد وقع فيما  
 هرب عنه من حيث لا يشعر ولزم بطلان ما استدل به المحققين  
 بزعمه حقيقة وفساد ما لها لك على صحة من التوقف  
 صدقة وتبين ضعف ما تمسك به السيد وقوة  
 إيراد المحقق عليه وعدم اندفاعه بالفقعة فإنه لم يرد  
 المنع الاستدعيا والاعتذار عنه بأنه أثبت أن  
 الزمان لا يكون مقدار الغير الحركة وما اعترف بما  
 هو جواز انزاعه عن غيرها يؤكد مقصود المنع من  
 عدم كونه فرع الحركة ولا يندفع به التدافع في كلاً  
 لأنه زعم أن المنتزع مقدار المنتزع منه كما يأتي  
 وأما إيراده على سند المنع فإنه كلام على السند  
 الاخص غير وارد على ما فيه من الاضطرار لأنه جعله  
 ادلاً تجوز كون الزمان مقدار البقاء وابطال البرزوم  
 الدور وعدم مطابقتها لدعواه كونه مقدار الوجود

وصال

وحاصل ما افاده في ذلك ان العقل البقاء يتوقف  
 على تصور الزمان وظاهره لا يلزم من توقفه على البقاء  
 من حيث الوجود بزعم دور فان توقف تصور الشيء  
 بوجه ما على امره لا يستلزم ان يتوقف ذلك الشيء  
 على هذا الامر عيناً على انه البقاء امر اعتباري و  
 عليه المحققون من الاشاعرة ايضاً كما يظهر من الموا  
 وشرحها فالزمان على تقدير كونه مقداراً له لا يلزم أن  
 يكون موجوداً كما توهمه فلا يتصور توقفه عليه الخا  
 ايضاً إلا ان يكون الزماناً والتوقف الذهني فرع عرض  
 التقدير والتنكيم فيه بالنظر الى الوجود الظلي وهو  
 ينفيد دون الوجود بنفسه لأنه وجود اصلي وعرضي  
 باعتباره توقف خارجي غير مستلزم للدور بحسب الوجود  
 الذهني وايضاً تصور البقاء بديهي لا يفتقر الى الحد  
 وترسيم والظاهر مجرّد استمرار الوجود وعدم زواله  
 كما عرّفه المحقق المورد ولا يتوقف ادراكه على

فان قيل مع كونها  
 النفسانية

عالمية  
 انما هو كقولهم لا يتصور  
 ان يكون كذا من غير  
 ان يكون كذا

لعمري ان الله لا يفتقر الى الحد  
 وكان موجوداً كونه وجوداً  
 وان كان موجوداً كونه وجوداً  
 وان كان موجوداً كونه وجوداً  
 وان كان موجوداً كونه وجوداً

وغير ذلك الذي يكون له انشا الله تعالى

منه في الدنيا  
منه في الآخرة  
منه في القبر  
منه في النيران

تصور الزمان أصلاً مع انه في استقامته تعريفه  
مطناً ظاهراً وكيفية بقائه الواجب المتعالي  
عن الزمان وسرمدية وجوده في زمانين وما يجري  
جراه ولهذا يلزم من توقف انشاع الزمان على  
هذا الاستمرار دور فافهم ثم لا يلزم من امتناع كون  
مقدار البقاء انقفاؤه اذ يجوز ان يكون امر اعتباراً  
متزعاماً فيصح بقاء الواجب أيضاً على الوجه  
الذي فسره من اعتبار الزمان فيه بدون لزوم ما الزمان  
من الدور اذ لا توقف للامر الاعتباري على البقاء  
حيث الوجود اذ لا وجود له بخلاف المقدار وليس نظيره  
الى التوقف الذهني كيف وقد عدنا بالبركات فيما  
من قال بوجود الزمان ولهذا لم يلزم الدور على  
اعتبار الزمان التقدير وقطع بصدق البقاء وعلى  
هذا الحاجة الى القول بالزمان التقديري الرجوع الى  
الزمان الموهوم ان كان له تحقق في نفس الامر ان وجد

منه في الدنيا  
منه في الآخرة  
منه في القبر  
منه في النيران

منشا

منشا انشاعه والا فليس له الا اسم دون المسمى فلا  
فايدة ولا يتب عليه الا ان يعتبر المقدار  
البقاء ايضاً وكيف يتصح البقاء الواقي المتحقق في  
نفس الامر بما هو اختراعي محض فيؤدي الى نفيه  
حسب الواقع والعياذ بالله سبحانه كما في تأني الوجودين  
فلا يبقى بينهما فرق وايضاً لا بد من نقله وتكميله الا  
لا يمكن ما نأفكون مقدار البقاء عنه فلو توقف تصح  
البقاء عليه لان تعقله فرع ادراكه لزم الدور سواء  
لسواء فلا وجه لنفي الزمان الموهوم واثبات الوجود  
التقديري وكذا لا تدعو ضرورة الى انكار استمرار الوجود  
مع انه ما عليه اجماع المسلمين ويعيد من ضروريات  
الدين بل لم يخالف فيه احد من الاولين والآخرين ولا  
محدور في اعتبار المقارنة للزمان بمعنى كونه تعاقباً  
معاً فانه جل شأنه تعالى عنه بمعنى كونه فيزوال النفا  
عنه لا انه كان ولم يكن معشياً لوصح لا يوجب الا تركه

منه في الدنيا  
منه في الآخرة  
منه في القبر  
منه في النيران



مقدار الزمان لا يمكن له ان يكون له مقدار البقاء ووجه  
اصلا مع ان البقاء بمعنى السمدية احسن من استمرار  
الوجود فانه سبحانه باق لا يفنى وكل من عليه ما فان  
يبقى وجهه ربك ذو الجلال والاكرام فيكون استمرار الوجود  
فلا بد من تصحيح البقاء بهذا المعنى على اى حال سواء عرفت  
عنه او بايلاذنه ولا ينعى العدول عنه الى البقاء بعينه  
اخر لانه تعالى باق بالمعنيين واليه ينظر الشهيد  
فقد الباقي بالواجب وجوده اذ لا وابدأ وياتى ووجه  
البقاء يكون الزمان منتزعا منه او مقدار الزمن غير  
لزوم دور ولا يكون منتزعا من مجرد الوجود بما هو وجود  
او مقدار كما توفقه وما سياتى ليس الا اختيارا انتزاعا  
عنه تعالى ولا بد ان يحل على ما فصله ولا ضرورة  
لا ينتزع من مجرد الذات ولا من الوجود ليقو به المنا  
في صحته وبانه غير مطابق لدعواه تفرقة بين الوجود  
والبقاء فانه لو صحح به لم تكن زانبا ان المراد به

فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر

فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر

قصة

فيه والا لبقاء بمجرد استمرار الوجود او ترك تفسيره ا  
على الظهور ولا يوجب انكار الضرورية بق عرضه  
فنى الاستمرار والمفارقة للزمان بمعنى كونه فينا نقول  
البقاء بمعنى استمرار الوجود لا يتوقف عليه كما عرفت  
فلا وجه لذلك مع ان العدول عنه الى التفسير بعديم  
عرض عوارض الزوال عليه والاستشهاد بتفسير  
الباقي بالسبيل للفناء اليه شاهد صدق على انكا  
تفسيره بالاستمرار كيف كان فكا تر حسب لا واسطة  
بين كونه بمعنى استمرار الوجود الواقع في الزمان وبين  
كونه بمعنى اخر لم يعتبر فيه الاستمرار فهو لا عن جوان  
باستمرار الوجود المفارقة للزمان بمعنى كونه معروبا  
الوجود من غير اعتبار الزمان فيه والاعتداد عنه بان  
المراد من عدم عرض عوارض الزوال ما اراد من استمرار  
الوجود لا سئل انه له هدم بينا ما اوجه الى ذلك  
من لزوم الدور فانه لو تحقق عنه كون بقاءه تعالى

فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر

فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر  
فان قيل ان البقاء هو الوجود المستمر

المعنى

الوجود المستتر مع انه لم يعهد الايراد بان ما ذكره او لا غير  
 مطابق للدعواه ثانياً وانا المعروف عندنا ان قوله الثاني  
 لا يوافقنا ادعاء سابقا وقدر تكلم المحيى بذلك  
 اسند الى ابي البركات اول القول بالان الزمان مقدار القدر  
 ثم قال نعم ابو البركات انه مقدار الوجود وجعله ايراداً  
 على ذلك القائل من سحيف الاعتذار والمخاطب استمال  
 ذلك هي من جبا هذا وانت خير بانه لم يسند المنع الى تجوز  
 كونه مقدار البقاء وانما تجوز ان يتبرع من استمرار وجود  
 الواجب عمدة على سبيل التجرد والتقضى كما نفي له  
 ثانياً ولا يلزم من محض الانتزاع ان تصاف المنتزعة منه  
 بهذا الامر الانتزاعي على وجه الاتصاف بالامور الاعتيادية  
 التي لا حظ لها من الوجود العيني فضلاً عن كونه مقداراً  
 له مع انه من الصفات الانضمامية الموجودة والاعراض  
 المنفردة الى محل يقوم به عنده الا يرى ان للدوائر  
 المتوهمة في الكرة المتحركة ليست صفة لها مع انها

تترفع

تترفع عنها انتزاعاً صحيحاً ولا يلزم ايضاً ان يكون  
 توهمة في شئ اى يتوهم حاصله في شئ وان لم  
 تكن صفة له كالذوات المذكورة اذ لا دليل عليه  
 ايضاً ولا بداهة كما ايند بل يكفي ان يكون منشأ  
 انتزاعها امراً موجوداً او من تجوز انتزاع الحركة  
 العظيمة من التوسط والزمان من الآن السائل  
 كما للحيث غير لا يرى شيئاً منها مقداراً لما ينتزع منه  
 ولا وصفه ناعماً والفرق بين ذلك وبين ما نحن فيه  
 تحكمت وقد سلف من المحقق اطلاق المقدار  
 عليه بناء على نفي اختصاصه بالموجود في العيني  
 تجوز انتزاعه من استمرار الوجود وما استثبت به  
 لا يطاله من ان لا يمكن ان يتبرع من مجرد ذات الله  
 الموصوف بالاستمرار والاستقرار بلا حطة بقاء  
 ماله مقدار متجدد متعقبة نفس الامر لعدم  
 امكان ادراك المتغير من الثابت مع بقاء فيه

من الجسم الثابت متعقبة نفس الامر  
 لا مقداراً له  
 من الجسم الثابت متعقبة نفس الامر  
 لا مقداراً له

من التنازع مجرد ادعاء فاسد لا يقبل منه بغير  
 شاهد فانه لا يترتب عن مرتبة الدعوى وان هو الا  
 عين المدعى فان من يمنع توقفه على الحركة والتغير  
 كيف يسلم ذلك وقد تقدم انه التكون والوجود  
 اذا استمر تجديله العقل مقداراً غير آراء وانكاره  
 مكابرة لا تصدق عن المحصل كيف لا وليس المعقول  
 من كونه مقدار الحركة الا ما يفهم من كونه مقدار الوجود  
 اذا لمعنى للانصاف والتاعتية ههنا كما يشتر  
 به التغير بالانطباق وعدم امكان ادراك التغير  
 بما هو متغير من مجرد ذات الثابت من حيث الثبات  
 لا يمنع من ادراك ذلك الزمان الذي ليس على حد  
 الامور المتغيرة من امتناع طرد العدم واستمرار  
 وجود الواجب تعالى وازليته وبقائه كما تدرك  
 الحركة القطعية من المتوسط وينتزع الزمان  
 الممتد المنطبق عليها من الاكس السائل مع انه

ادراك

ادراك امر ممتد مجرد من امر بسيط لا يتغير فيه ولا  
 تجده لكونه امر شخصياً على ما قد رده من ان شخص  
 الحركة باتحاد الموضوع والزمان والمكان وما  
 هي فيه ويزول بالتكون اثناء الحركة في حد من  
 المسافة او انتهاها ويعد باختلاف المبدأ  
 والمنتهى وما افاد من كون ذلك متغيراً باعتبار  
 اختلاف النسب تفاوت الاحوال يجري مثله  
 في هذا الاستمرار فان مع كونه غير متغير في ذاته ولا  
 منقوص ولا متجدد في حد نفسه كما لا يتغير في منشأ  
 انتماعه يعتبر له انصاف بالمضي والحضور و  
 الاستقبال يا لتنظر الى ما يفرض فيه من الحدود وقياس  
 بعضها الى بعض بحسب التوهم كما يفرض ذلك في الحركة  
 الوسطية سواء بسواء وقد قال الفاضل الموفق  
 والخير المحقق في تعليقه على الاسارات اختلاف  
 هذا الامر البسيط الذي يسمى بالاكس السائل

ان ان العوارض التي هي في حد ذاتها  
 لا تتغير ولا تتبدل في حد ذاتها  
 بل هي ثابتة في حد ذاتها  
 كما ان العوارض التي هي في حد ذاتها  
 لا تتغير ولا تتبدل في حد ذاتها  
 بل هي ثابتة في حد ذاتها

اختلاف نسبتها الى الزمانات الواقعة فيها يعني <sup>فان</sup>  
عن بران له حالات مختلفة في الخارج فزيدان هذه  
الحالات ان كانت انية فيلزم تنالي الالات وكون  
غير المتناهي محصورا بين خاصين وهو هو وان كانت  
متصلة واحدة يمكن انقسامها الى الحالات الغير  
المتناهية فقد عترفوا بوجود امر كذا في الخارج  
وليس هو الا الزمان المنطبق على الحركة القطعية  
الحركة القطعية والمحاكم انكر وجوده انفا وكذا  
جميع القائلين بالان السائل وان عن بران له  
حالات مختلفة في الذهن فالسؤال باق بعديات  
الذهن كيف ينتزع من مثل هذا الامر البسيط الا  
المستد المتصل القابل للقسمة الى غير النهاية فان  
اجيبك انتزاعه باعتبار حالات اخرى فتقتل الكلام  
اليها وهكذا فلا بد بالاخوة ان يعترفوا بان يمكن ان  
ينتزع من امر بسيط باعتبار بقائه امر ممد هو الزمان

نقول

نقول ما الدليل على ان ذلك الامر البسيط هو الان  
السائل لم لا يجوز ان يكون ذلك امر اخر كما يقول  
المكلمون ان الزمان ينتزع من بقاء ذات الله تعالى  
مع ان البدئية شاهدة بان لا معنى لكونه الا زمانا  
ازلا وابتدا اذ لا معنى لبقاء الان ضرورة الوجود  
الزمان والآن الباقي معناه الزمان ليس الا كما  
يحكم به الوجان قال وما الدليل على ان توهم هذا  
الامتداد توهم اصح مما يتوهم على اختلاف الاحوال  
في الخارج اما توهمها او واقعا ودعوى البداهة ممنوعة  
وفما علقه على التجديد ان تلك التسبب المختلفة ان لم  
تكن تدريجية لم يرسم منها الزمان وان كانت تدريجية  
غير فارة تحصل من مراتب بسيط باعتبار استمراره  
لزم ان يكون البقاء عندنا انتزاع الزمان اذ ليس  
الاستمرار الا البقاء انتهى ملخص كلامه قدس الله  
روحه الشريف ومنه وما نقلناه سابقا يظهر ان

المحقق المورد غير غافل عن جهة الأخرى العارضة  
 وإنما عرض عنها لأنه لا يحصل لها وعدم استقامته  
 اسناد ذلك الانتزاع إلى المحققين جميعاً كما في غير ذلك  
 عما أفيد الجاهل بما أريد وقديق أن وجود الذات  
 اثبات لا يتصور فيه شائبة تدريج وانقسام  
 فأي مناسبة بينه وبين ما يتبع منه واجبه من منع  
 لزوم تحقق المناسبة بين كل انتزاعي ومفنا انتزاعي  
 لأنه حكم غيريين ولا مبين ولن سلما لزوم فهو لا  
 يختص فيما يفهم من الزمان من معنى الجدة والاتصال  
 ولعله تحقق مناسبة ما بينهما من جهة أخرى خفية  
 عن ادراكنا وعدم الوجدان لا يعطي عدم الآرى  
 إن أكثر الانتزاعات شتى من محالها ولا يحكم  
 وجداننا يتحقق مناسبات تفصيلية وذلك أما  
 لعدم لزوم تحققها في الواقع أو لعدم اطلاعنا على  
 تفاصيلها وإيما ما كان فليكن الأمر فيما نحن بصدد

كذلك

كذلك وقد علم بذلك فساد ما أصلح به كلام بعض  
 المحققين لما تبين من أنه لا يقضى بعدم جواز انتزاع  
 من لواجب ضرورة ولا يشهد له برهان سواء قيل  
 بانتزاعه من الوجود بعد خلية امتناع طرقات <sup>العدم</sup>  
 عليه لانه هذا الوصف ثابت له سبحانه في أنه  
 غير يوقف على اعتبار بقاء أو زمان أو غيره لكفا  
 من لوازم الوجود الذاتي الذي هو عين ذاته أو امر  
 لا يحتاج بثبوت للذات إلى الوجود الذاتي ومجرد  
 الاستلزام بين الوصف المذكور والبقاء غير كما  
 في الزام الدور فانه انتزاع البقاء عن الذات متنا  
 عن ثبوت هذا الوصف بل عن انتزاع الزمان أيضاً  
 في وجهه أو قيل بانتزاعه منه بلا حطة استمراره لا  
 الدور على هذا التقدير أيضاً على ما بيناه وكون  
 الانتزاع أدراك امر من آخر بضرب من التحليل لا يستلزم  
 إلا ان يكون ذلك الأمر بحيث يصلح لذلك إذ لا بد

لا يصح الانتزاع من الوجود لعدم العلم بالذات كقولهم  
 انتزاع الوجود من الوجود وهو محقق لا بد من العلم بالذات  
 لأن انتزاع الوجود من الوجود هو انتزاع الوجود من الوجود  
 والوجود والعدم هما وجهان للوجود الواحد الصحيح كما بيناه  
 في عدم العلم بالذات وهو الوجود لعدم العلم بالذات  
 انتزاعه من الوجود لعدم العلم بالذات

في انتزاع امر من منشأ في المنتزع منه صحيح لذلك  
 ولا يلزم وجوده الا يرى ان الصفات الاعتبارية  
 كالاضافات ونحوها تنتزع من الاشياء من غير  
 لزوم امر فيها نعم يعبر في منشأ الانتزاع اي المنتزع  
 منه ان يكون موجعا او اما هذا المنشأ اي المصحح  
 لذلك الانتزاع فربما كان موجودا كما في انتزاع الاسد  
 من الشجاع ان كان مما فيه الكلام وليس فيه انما  
 الجحش في عدم اسكانه بغير هذا الوجه ولا في التمشيد  
 بالجرى باثبات الحكم الكلي ولذلك يكتفي في انتزاع  
 الوجود بمجرد ادراك منشأه الا انما اعترف به  
 وكذا ساير صفاته تعالى فانها منتزعة من تحت الذات  
 المنتزعة المتعالي عن التكرار والتكرار فلا ضير الاكتفا  
 ههنا بما يدرك من تعالي من امتناع طرانا العلم عليه  
 واستمرار الوجود الباقي السرمك وظان ذلك ليس  
 من قبل انتزاع البرودة التي هي من الكيف لان الامور لا

وجود

الكلام

من النار

من النار والحبل من السماء لعدم تلك الصلاحية لان لا  
 يدرك ذلك منه لان تقاء ذلك المنشأ فيه راسا وهو  
 حبل ولو سلم لزوم الدور من كونه مقدارا للبقاء الزمان  
 اي استمرار الوجود في امتداد الزمان بخصوصه فلام  
 ذلك فيها هو ارفع واعلى واجل من انحفاظ الوجود  
 من الواقع ودوامه في حاق السهد غاية الامر ان  
 يعبر فيه ضرب من التجوز ونوع من الاستعارة ودعوى  
 اختصاص المقدار والامتداد بذي الاجزاء المترتبة  
 يتضمن اعادة ادعاء كونه فرع الحركة ومن لا يسلم  
 يمنع هذا ايضا فلا تخبط ثم لا يذهب عليك ان ما  
 ابداه من الفرق لو وضع وصح لا يقدح في منع التوقف  
 على الحركة بل يؤكد كما سمعت ويصلح ما اوردهم  
 في مقام الاستشهاد سنداً لذلك المنع وان كان  
 الانتزاع باعتبار النسب المختلفة ايقه لا يتنازع  
 انفكك الزمان عن الحركة التي قطع السيد بانه

ان من انما يقع في كونه من غير ان  
 حاله سدا على ان يكون الوجود من غير ان  
 خصوصه الدور مع البقاء الزمان كما في

الكلام

لوازمها وحكم الجيب بانه فرعها وما بينه من ان الوجه  
في ذلك كونه مما يختلف نسبه ليشيد اركانها اذ  
المانع لانه يفيد ان ذلك الامتداد لا يتوقف  
على الحركة ويجوز انزاعها ما لا يتوقف عليها اذ لا  
يتفرع التوسط على القطع كما لا ترتب الاثر التباين  
عليها عندهم واما التقرير الذي يفهم منه تغير  
ما ادعاه المستدل وارضاه الجيب بان يق  
الامتداد والافضاء لا ينفك عن الحركة او ما  
يجري مجراها من اختلاف النسبة ولا يوجد  
قبل وجود العالم فلا يصح توهمه وعلى هذا لا  
يتأتى الاستشهاد ظاهرا لكن المنع مجالها و  
السند لم يندفع لانه لا يحتاج الى شاهدة  
عدم صحة الاستشهاد على هذا التقرير لا يرد  
على المورد اصلا لانه ليس منه في كلام السيد  
عين ولا اثر ولم يرتكب المحقق منعه ولم يستشهد

عليه

عليه وانما هو جواب بتغيير الدليل ورجوع الى  
استدلال اخر يندفع بما اوردناه وسيطل باصطناعنا  
كما ان ما سماه تلخيصا وجه ثالث لا بظالمه ونمط  
اخر من الكلام يكاد يكون تطويلا بغير طائل اذ لا  
يتم بدون التمسك بان الزمان مقدار الحركة و  
يجرى في الوقت التقديرية ايضا لانه كان له  
تحقق في نفس الامر دخل في اجزاء العالم والافليس  
الا اسم فلا تى وجه لسمي بالزمان وهو عبارة  
عن كم متصل للذات غير قادر على ان الظاهر لا  
يقاير الزمان الموهوم بالذات ولا فرق بينهما  
الا حجب العبارة فان المتكلمين كانوا يعبرون عن  
بالاوقات التقديرية وما يقايرها كما يظهر من  
تصريح كلامهم قال السيد المرتضى الصانع القدر  
يجب ان يتقدم صنعتها باذا قدرناه او قانا اذ  
ازمانا كانت غير متناهية ولا محصورة وقال

الكر اجلي المراد به تقدير اوقات دون ان يكون <sup>لقد</sup>  
اوقات في الحقيقة لان الاوقات افعال وقد ثبت  
ان للافعال اولاً فلو قلنا ان بين القديم واول <sup>الفعال</sup>  
اوقا لنا قضاة واجاب العلامة الخ في المناهج عا  
يقترن ان حدوث العالم بعد علمه بعدي زمانية  
يستلزم وجود الزمان قبل وجوده وتقدم البار  
عليه باوقات غير متناهية يقضي تقدم الزمان وتو  
العالم على ما لا يتناهي بانه التقدم لا يشترط فيه الزمان  
ويجوز ان يكون تقدمه عليه باوقات تقديرية لا  
وجودية والمحقق الطوسي حكى في قواعد العقائد  
المسكويه ان التقدم الذي لا يمكن اجتماع المتقدم  
والمتاخر معاً لا يجب ان يكون بحسب زمان مباين  
لهما فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض لا يكون  
بزمان اخر وهذا التقدم مثله قال ثم ان كان ولا  
بذلك في تقدير زمان ولا يحتاج في اولى وجوده

الغاير

الغاير للممكنات الحديثة والمتراد انه ليس له في الازل  
وجود يعاير اجزاء العالم وان كان له تحقق في نفس الامر  
ويوجد لمنشا التراجع ليفيد وقوع العلم <sup>بالتقدم</sup>  
فيه الانفكاك وفي مضارع المضارع نصر وقوع  
العلم السابق على الحادث الموجود الذي هو  
المعلول الاول في زمان مقدمه قال والا لا يمكن  
اجتماع مع الوجود الحادث المفروض قال في  
كشف الغوايد سلمنا انه لا بد من زمان لكن لا  
بالفعل بل يكفي فيه تقدير زمان ولا يحتاج فيه الى  
وجود زمان محقق كما نقول ان البارئ تعالى  
مقدم على العالم تقدماً لا يمكن ان يجامع المتقدم  
فيه المتأخر بمعنى انه لو قدرنا ازمته لانهاية لها  
في جانب الماضي كان الله تعالى مقارناً لها وهو  
الحادث لا سحالة ان يكون البارئ تعالى زمانياً  
وقال الطبرسي في مجمع البيان القديم يسبق الحث



بما لا يتناهى من تقدير الاوقات وفي جوامع الجامع فترا  
الاول بانها السابق لجميع الموجودات بما لا يتناهى  
الاوقات او تقدير الاوقات ولعله ناظر الى انكا  
الموجود الذهني كما هو المشهور منهم ولهذا اختلف  
التعبير عنه والظاهر خلاف بين المتكلمين في انه  
الزمان غير موجود ومنهم من قطع بانتر اعم من بقا تعام  
ومنهم من قال بانها مجرد معلوم يقدر به مجرد بهم  
كما يق جاء زيد اذ طلعت الشمس وكان يرى انتر اعم  
من الاوقات اي الحوادث المجردة التي هي اعلام  
للاوقات على ما بينه المحقق الشريف فان الوقت  
هو ما جعله الوقت وقتا للشيء وليس مجادث  
مخصوص كما افاده الشيخ المصنف وغيره والظان  
الاوقات المفترضة عندهم كالحققة في ذلك  
الانتزاع ولذلك يعبر عنه بالاوقات التقديرية  
اذ يقدر قبل خلق الافلاك والكواكب حركتها

الفلك

الفلك وطلوع الشمس وغروبها وينترخ من ذلك ما  
يعبر عنه بالليل والنهار ويكب منه الاسابيع  
الشهور وتترتب عليها السنون والدهور فقد  
روى ان تعالى خلق السماء والارض في يوم ال<sup>حد</sup>  
وخلق الملكة في يوم الجمعة فقصدهم سبعم  
سموات في يومين وخلق السموات والارض  
في ستة ايام قال بعض الفضلاء لولا الزمان  
الموهوم لما كان لسته ايام او يومين في الآتين  
معنى وايضا قد روى انه دحو الارض كان في  
ليلة خمسين وعشرين من ذي القعدة ولبساع عليه  
قوله عز من قائل انه عدت الشهر عند الله اثنا  
عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات و  
الارض منها اربعة حرم ولا بعد في ان يكون  
لسته ايام اسبوعا ههنا الاسماء والتعريف  
شهورنا بالقابها فرعا للزمان المتقدم كالمج

من بعض الاشارات الماثورة على ما شبه عليه بعض  
 الافاضل فلا وقع لما اخذه المبيح او رده صاحب  
 الواقي تبعاً لما في الفتوحات من ان اليوم  
 زمان دورة للاطلس والمنوط بالشمس والفرق  
 السموات الليل والنهار وهما غير اليوم فانه  
 مجموع الامرين وذلك لانه مجرد اصطلاح يابى  
 عنه اللغة والعرف المبني عليها لسان الشرع و  
 لذلك اطبق المفسرون على تأويله ولعل الجمل على  
 اقرب المعاني الى الحقيقة المتعارفة اولى و  
 كيف كان فلا يكون اختراعياً محضاً لان القول  
 به على تقدير كابدية الزمان في التقدم وعدم  
 صحة الاكفاء بانقضاء وظاهر ان الاختراع لا  
 اثر له واعتباره كعدمه فلا يكون فرق بينه وبين  
 عدم اشراط الزمان فيه فلا يتجه النزول من اعتبار  
 عدم لزوم الزمان في التقدم الى اشتراطه و

من بعض الاشارات الماثورة على ما شبه عليه بعض  
 الافاضل فلا وقع لما اخذه المبيح او رده صاحب  
 الواقي تبعاً لما في الفتوحات من ان اليوم  
 زمان دورة للاطلس والمنوط بالشمس والفرق  
 السموات الليل والنهار وهما غير اليوم فانه  
 مجموع الامرين وذلك لانه مجرد اصطلاح يابى  
 عنه اللغة والعرف المبني عليها لسان الشرع و  
 لذلك اطبق المفسرون على تأويله ولعل الجمل على  
 اقرب المعاني الى الحقيقة المتعارفة اولى و  
 كيف كان فلا يكون اختراعياً محضاً لان القول  
 به على تقدير كابدية الزمان في التقدم وعدم  
 صحة الاكفاء بانقضاء وظاهر ان الاختراع لا  
 اثر له واعتباره كعدمه فلا يكون فرق بينه وبين  
 عدم اشراط الزمان فيه فلا يتجه النزول من اعتبار  
 عدم لزوم الزمان في التقدم الى اشتراطه و

ينص

ينص عليه قوله في نقد المحصل المتكلمون حيث قالوا  
 القديم موجود في ارضه مقدرة لانهاية لها فقد  
 حكوا بصحة انطباق الثابت على المتغير ولو  
 يقتضون لك محالاً فانه صريح في نفي كون الزمان  
 المقدر اختراعياً صرفاً مخلوقاً للوهم اذ لا  
 انطباق ولا تميز حقيقة على انه يشكل يصح  
 التقدم الحقيقي الواقعي مثله فلا بد ان يكون  
 له تحقق في نفس الامر واذ لم يكن له وجود في الوجود  
 فوجوده في الازهار وحيث لا ذهن و قبل  
 وجود الذهن ولا قوة مدركة قبل ايجاد العالم  
 فلا يتصف بالوجود الا بعد ذلك ومن انكر  
 الوجود الذهني منهم ينفيه مطلقاً ويكتفي بالتقدير  
 فلا ينفي في اعتباره حدوث العالم سواء فسره  
 بما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض كما ذكر  
 المحقق الطوسي وغيره او اراد به ما سواه سبحانه

المردود في الامور هو ان يمتنع عن شئ المراد ولا يلزم من وجوده جميع القصور المدرك كالمثلث طوله من الاختلال سواء استعمله او لم يستعمله او لم يمتنع  
 المعنى بالمطلوب فيكون تحت الشئ الكلي من حيث ان لا يمتنع من خلافه او المراد به مقتضى البداهة والبرهان والمخبره في حين السبب والاعتقاد  
 الامر بالاعتقاد بل كونه لا يمتنع من وجوده الا بتبعه العقول المتزاعده وقد تعترف الامم بوجوده في العقل الفعالي بوجوده في العقل  
 الموضوع في العقل والحواس حيث كانت احوالها الموضوعه في العقل والحواس في اختياره الفاضل الروم وهو ان لا يمتنع من وجوده في العقل  
 او الذين ظهر في النفس ما لا يوجد في الاعمال من زبد في العقل القديم

هذا هو المقصود من قوله تعالى ان لا يمتنع من وجوده في العقل والحواس في اختياره الفاضل الروم وهو ان لا يمتنع من وجوده في العقل او الذين ظهر في النفس ما لا يوجد في الاعمال من زبد في العقل القديم

من الموجودات العينية والنفس الامرية على ما ادعا  
 الجبب فانه لا وجود له اصلاً وعله تعالى بل لا ينافي  
 حدوث العالم بالضرورة من الدين وفي الروايات  
 تنبيه عليه ولا يلزم من ذلك كونه وهمياً صرفاً لان  
 الاختراع لا يكون له منشا انتزاع ومن الضروريات  
 الاوليات ان استمرار وجود الواجب وعدم زواله  
 وتكميله سبحانه من شأنه ان ينتزع منه  
 المدرك استداداً متصفاً بعديم التناهي ولا  
 يعنى بالتحقق في نفس الامر ان يتحقق الامر في نفسه  
 بدون فرض فارض واعتبار معتبر الا هذا المعنى  
 لا يستلزم ذلك فعلية وجوده ذهناً ولهذا قال  
 في نقد المصدا العقلي هو الذي يجب ان يحدث  
 في العقل اذا عقل العقل ذلك الشئ كعقوبة  
 السماء واما الفرض فهو الذي يفرضه الفارض  
 وان كان محالاً فان اراد به التحقق في نفس الامر

ذلك

هذا هو المقصود من قوله تعالى ان لا يمتنع من وجوده في العقل والحواس في اختياره الفاضل الروم وهو ان لا يمتنع من وجوده في العقل او الذين ظهر في النفس ما لا يوجد في الاعمال من زبد في العقل القديم

ذلك فلا يلزم كونه من اجزاء العالم وما اشترت  
 بين اصحابنا وغيرهم من القول بالصفات الانتزاعية  
 كالوجود والعلم والهدرة وما ضاهاها من السلوك  
 والاضافات والمغايى الاعتبارية سيطر دعوى  
 انعقاد الاجماع على انقضاء منتج وكذا لا يقتصر على  
 محل يقوم به فان الانتزاع لا يوجب تحقق علاقة  
 التناعية ومن ادعاه فليبينه على انه لا مانع من  
 عروضة للاستمرار الممتد الموصوف بعديم التناهي  
 وان كان ذلك عارضا للوجود الذي هو من صفاته  
 تعالى كما يعرض للحركة مع انها صفة الجسيم الفار  
 وكون ذلك من خواص المقادير ولو اذم الكليات  
 الموجودة في الخارج كما سيذكره باطل الانرى  
 انهم قطعوا بانصاف الزمان الممتد المنتزع  
 من الان السيال بعديم التناهي والتجدد و  
 التقضى وغير ذلك مع القطع بان يمتنع وجود

هذا هو المقصود من قوله تعالى ان لا يمتنع من وجوده في العقل والحواس في اختياره الفاضل الروم وهو ان لا يمتنع من وجوده في العقل او الذين ظهر في النفس ما لا يوجد في الاعمال من زبد في العقل القديم

هذا هو المقصود من قوله تعالى ان لا يمتنع من وجوده في العقل والحواس في اختياره الفاضل الروم وهو ان لا يمتنع من وجوده في العقل او الذين ظهر في النفس ما لا يوجد في الاعمال من زبد في العقل القديم

في الخارج وقد يجوز بعضهم حمله عليه تعالى بطريق  
 الاشتقاق بناء على تجويز كونه سبحانه زمانياً  
 بمعنى انه معه وفيه ما فيه وان اراد به ماله وجود  
 في الخارج او في قوة مدلكه فنحن نرا الشق الثاني  
 لان ما لا يكون موجوداً في الاعيان او في الازدها  
 لا يكون عدلاً صرفاً وليسا ساذجاً فان صفات  
 تعالى الازدها عينية والاضافية كذلك في الازل  
 انما توجد في الازدها فيما تزال اذ ليس للامر الازل  
 الا الوجود الربطى فقط ولا وجود له في نفسه  
 اصلاً كما حقق في مظانه ولا استبعاد في انه لا  
 يكون الشيء موجوداً عيناً او ذهنياً لكن مجرد  
 بالضرورة او البرهان انه له وجوداً رابطياً للشيء  
 كالاضافات وكذا لا بعد في ان يتوهم له وجود  
 بسبب وجود امر مثلاً لكن يمكن ناعتاً لذلك  
 الامر والاجزاء له ولا موجوداً فيه ويكون ذلك

في الخارج وقد يجوز بعضهم حمله عليه تعالى بطريق  
 الاشتقاق بناء على تجويز كونه سبحانه زمانياً  
 بمعنى انه معه وفيه ما فيه وان اراد به ماله وجود  
 في الخارج او في قوة مدلكه فنحن نرا الشق الثاني  
 لان ما لا يكون موجوداً في الاعيان او في الازدها  
 لا يكون عدلاً صرفاً وليسا ساذجاً فان صفات  
 تعالى الازدها عينية والاضافية كذلك في الازل  
 انما توجد في الازدها فيما تزال اذ ليس للامر الازل  
 الا الوجود الربطى فقط ولا وجود له في نفسه  
 اصلاً كما حقق في مظانه ولا استبعاد في انه لا  
 يكون الشيء موجوداً عيناً او ذهنياً لكن مجرد  
 بالضرورة او البرهان انه له وجوداً رابطياً للشيء  
 كالاضافات وكذا لا بعد في ان يتوهم له وجود  
 بسبب وجود امر مثلاً لكن يمكن ناعتاً لذلك  
 الامر والاجزاء له ولا موجوداً فيه ويكون ذلك

في الخارج وقد يجوز بعضهم حمله عليه تعالى بطريق  
 الاشتقاق بناء على تجويز كونه سبحانه زمانياً  
 بمعنى انه معه وفيه ما فيه وان اراد به ماله وجود  
 في الخارج او في قوة مدلكه فنحن نرا الشق الثاني  
 لان ما لا يكون موجوداً في الاعيان او في الازدها  
 لا يكون عدلاً صرفاً وليسا ساذجاً فان صفات  
 تعالى الازدها عينية والاضافية كذلك في الازل  
 انما توجد في الازدها فيما تزال اذ ليس للامر الازل  
 الا الوجود الربطى فقط ولا وجود له في نفسه  
 اصلاً كما حقق في مظانه ولا استبعاد في انه لا  
 يكون الشيء موجوداً عيناً او ذهنياً لكن مجرد  
 بالضرورة او البرهان انه له وجوداً رابطياً للشيء  
 كالاضافات وكذا لا بعد في ان يتوهم له وجود  
 بسبب وجود امر مثلاً لكن يمكن ناعتاً لذلك  
 الامر والاجزاء له ولا موجوداً فيه ويكون ذلك

في الخارج وقد يجوز بعضهم حمله عليه تعالى بطريق  
 الاشتقاق بناء على تجويز كونه سبحانه زمانياً  
 بمعنى انه معه وفيه ما فيه وان اراد به ماله وجود  
 في الخارج او في قوة مدلكه فنحن نرا الشق الثاني  
 لان ما لا يكون موجوداً في الاعيان او في الازدها  
 لا يكون عدلاً صرفاً وليسا ساذجاً فان صفات  
 تعالى الازدها عينية والاضافية كذلك في الازل  
 انما توجد في الازدها فيما تزال اذ ليس للامر الازل  
 الا الوجود الربطى فقط ولا وجود له في نفسه  
 اصلاً كما حقق في مظانه ولا استبعاد في انه لا  
 يكون الشيء موجوداً عيناً او ذهنياً لكن مجرد  
 بالضرورة او البرهان انه له وجوداً رابطياً للشيء  
 كالاضافات وكذا لا بعد في ان يتوهم له وجود  
 بسبب وجود امر مثلاً لكن يمكن ناعتاً لذلك  
 الامر والاجزاء له ولا موجوداً فيه ويكون ذلك

الوجود

فان التصادق بينه وبين صفاته في الوجود لا يقتضي  
 جماعاً من تلك الصفات بل يقتضي ان يكون الوجود  
 مستقلاً عن صفاته

الوجود منشأ الأثار والأحكام لأن قبل الأمر  
 الأخر اعية قال بعض المدققين والزمان من  
 هذا القبيل وشمل هذا الوجود لا تسمية بالخارج  
 قال وح يمكن ان يقال ان مثل هذا الوجود في الازل  
 لا ينافي حدوث العالم الثابت بالاجماع اللدني  
 الاشياء التي يقولون ان الخارج طرف لنفسها  
 لا لوجودها كالاتصاف مثلاً امر افضى امرى  
 يرتب عليه الأثار والأحكام ولا يلزم فيه التسم  
 الم لو اتفق ان تحقق اتصافات غير متناهية  
 مترتبة ولا ينافي ايضاً تحققه في الازل ما ثبت بال  
 من حدوث العالم ففسر عليه الزمان ايضاً فانه  
 شئت ان تسمى مثل هذا الامر موجوداً في الخارج  
 فسمه ولا حرج وان لم تسمه ايضاً موجوداً فلا  
 جناح وبالجملة الاشكال مندفع في المقام سواء  
 كان اشكلاً عقلياً او شرعياً و امر التسمية و



سابقه مهومنه فان العالم اسم لما سوا الله تعالى من  
الجواهر والاعراض وقد يطلق على السماء والارض  
ما بينهما كما ذكره العلامة الحلي في كشف الغوائد  
لم يعرفها استعماله في هذا المعنى كما لم يثبت انعقاد  
الاجماع عليه قال في تجار الانوار الذي ثبت باجماع  
اهل الملل والنصوص المتواترة هو ان جميع ما سوا  
الحق تعالى ازمنة وجوده في جانب الازل متناهية  
ولو وجوده ابتداء والازلية وعدم انتهاء الوجود  
مخصوص بالرب سبحانه سواء كان قبل الحوادث  
زمان موهوم اودهر ولهذا قال الفاضل القمي  
العالم لحادث بمعنى انه حدث بعد قضي امتداد  
غير متناه في جانب الازل منترع من ذات الله سبحانه  
باعتبار بقائه وازلية وتقدم العدم على العالم في  
الزمان ولكن مرادنا بالزمان ليس بمقدار حركة <sup>طلس</sup> الا  
بل مرادنا به امتداد ينتزع عن العقل من ذات الله تعالى

بجمله

بملاحظة ازلية وبقائه والزمان بهذا المعنى ليس من  
العالم لانه ليس من الموجودات الخارجية بل منشأ  
انتزاعه موجود في الخارج فليس تقدم العدم على  
العالم زمانا محالا انتهى فان قيل الحكم بدخوله في اجزاء  
العالم منبى على ارادة الوجود الخارجي من التحقق  
في نفس الامر لذلك جزم بافتقاره الى محل يقوم  
لكونه كما متصلا وبعضه ان لم يمنع من تسميته  
بالزمان كما منعه في الشق الثاني مع انه لو كانت  
موجودا اذ هنيئا وان كان متحققا في نفس الامر لم يكن  
لتسميته بالزمان ايضا وجه لانه عبارة عن كم متصل  
الذات غير قادر عندك وينبئ عليه القطع بكونه عرضا  
والجزم بكونه مقادرا الى غير ذلك مما وقع منه قلنا ما  
ذكرته لا يفيد الا الاضطراب في كلامه والدفاع  
في مراسع قبح ذلك الترميد في الزمان الموهوم  
لا يسين ولا يعني من جوع لانه ينقل الايراد الى







يتصف بالفعل بالتوسط بين افراد ما هي فيه وذلك  
 حالة بين قوتها الصفر محوضة الفعل وما لم يكن  
 في حد من حدود المسافة او انها لم يتحقق  
 ذلك بالفعل وح لبيت الحركة موجودة كقدرها  
 وما لا جزاها من نحو وجود في اثباتها ليس وجودا  
 متميزا فليلا فليتم وجوده عند نفاة الجزء الا  
 بانقضاء فليس له وجود الا في الوهم والالكات  
 موجودا معدومانا فالحقق الدواني الحكاوه  
 الى ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها الا في الخيال  
 لانه انما يتوهم وجودها اذا وصل المتحرك الى المنتهى  
 وح كونه قد بطلت بالكلية وظاهر ان قطع المسافة  
 معنى نسبي اعتباري انتراعى لا سبيل الى توهم  
 وجوده مثل في الخارج بل التوسط بين مبدأ الحركة  
 ومنتهاها ايضا كك ومثله الخروج من القوة الى  
 الفعل تدريجيا على ما اعلم به بعض الافاضل فلا مجال

في قوله بالاعتباري انتراعى  
 انما يتوهم وجودها اذا وصل المتحرك الى المنتهى  
 وح كونه قد بطلت بالكلية وظاهر ان قطع المسافة  
 معنى نسبي اعتباري انتراعى لا سبيل الى توهم  
 وجوده مثل في الخارج بل التوسط بين مبدأ الحركة  
 ومنتهاها ايضا كك ومثله الخروج من القوة الى  
 الفعل تدريجيا على ما اعلم به بعض الافاضل فلا مجال

الحسبان  
 وقد استدلنا في كتابنا  
 بالاعتباري انتراعى  
 انما يتوهم وجودها اذا وصل المتحرك الى المنتهى

الحسبان ان احد من رؤساء الفلاسفة ومعلمهم  
 اتباعهم لا يستكر وجود الحركات القطعية المنقلة  
 جميعا في ظرف الاعيان وفي وعاء وجودها وهو  
 الزمان المستدام الموجود في الدهر وانما في  
 من ان هذه الحال وجودها على سبيل وجود الامور  
 في الماضي وتبايرها بوجه آخر ان الامور الموجودة  
 في الماضي قد كان لها وجود في ان من الماضي  
 كان خاصا ولا كذلك هذه الحركة فلا ينافيه لانه  
 المراد وجوده في الخيال على نحو وجود الاشياء  
 في الماضي بمعنى ان يرتسم في الخيال استداد  
 ما جز مخصوصه في الخيال على صفة الماضي  
 لذلك نفى ان يكون لها وجود في ان من الماضي  
 وعلى هذا فلا تناقض بينه وبين ما حققته فيه  
 من انها لا الذات لها قائمة في الاعيان وانها  
 انما ترتسم في الخيال ويرشد اليه انه صرح بان

الوجود المحصل للزمان لا يكون الا في النفس  
 ان الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق  
 صحيح له قال وليس هذا الوجود له بسبب التوهم  
 فانه وان لم يتوهم كان هذا النوع من الوجود  
 حاصلًا هكذا كما هو ينادى بان الوجود المطلق  
 للزمان في النفس لا يتعلق بهم المتوهم وليس  
 بسبب فرض الفارض ويتطابق ما فرض عليه من ان  
 الامر المتصل المعقول للمتحرك لا وجود له في  
 الاعيان اصلاً بل في الذهن يعني ليس له وجود  
 فارا وغير فار فلا اتجاه لجملة على ان المراد ان الحركة  
 ليست من الموجودات الثابتة المستمرة اللذان  
 الغير المتجددة لئلا يتوجه عليه ان الحركة محل الزمان  
 وعلة والمعدوم كيف يكون محلاً للوجود  
 علة له فانما يتجه ذلك مع التصريح بوجود الزمان  
 دولها وان لم يكن وكذا لا يقدر في ذلك ما سمع

كقولنا ان الوجود المطلق  
 لا يتوهم له وجود في  
 الاعيان بل في الذهن  
 كقولنا ان الحركة  
 ليست من الموجودات  
 الثابتة المستمرة  
 اللذان الغير المتجددة  
 لئلا يتوجه عليه ان  
 الحركة محل الزمان  
 وعلة والمعدوم كيف  
 يكون محلاً للوجود  
 علة له فانما يتجه  
 ذلك مع التصريح  
 بوجود الزمان دولها  
 وان لم يكن وكذا لا  
 يقدر في ذلك ما سمع

ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية اذ المراد  
 التحقق في نفس الامر على ما بينه السيد السند  
 قال ولو نقل بعض المناخرين خلافة ذلك فلا  
 تعويل عليه وجوز بعضهم ان يراد به الوجود الخيالي  
 الالهي لا في ذاته وجود بنفسه وهو كما لو وجد  
 الخارج في مرتبة الانوار وتحقق اجزاء ذلك  
 الامر الممتد بحسب ذلك الوجود مرتبة  
 متعاقبة ولا يكون عند تعقلها لهذا الوجه كما  
 يظهر عند الرجوع الى الوجدان فتأمل وقد  
 بين انهم كثيرا ما بنوا الامر على ما يدعي في بادى النظر  
 ثم اذ انتهت التوبة الى الفرض البالغ ظهر  
 حقيقة الحال فانهم ادعوا اول الامر وجود  
 الزمان في الخارج وبنوه بانفسه الى السنين  
 والشهور والايام والساعات وعلوه من  
 اقسام الكم مع ان المقسم في التقسيم الى الجواهر

فتأمل كيف ان الوجود  
 المطلق لا يتوهم له  
 وجود في الاعيان بل  
 في الذهن

كقولنا ان الحركة  
 ليست من الموجودات  
 الثابتة المستمرة  
 اللذان الغير المتجددة  
 لئلا يتوجه عليه ان  
 الحركة محل الزمان  
 وعلة والمعدوم كيف  
 يكون محلاً للوجود  
 علة له فانما يتجه  
 ذلك مع التصريح  
 بوجود الزمان دولها  
 وان لم يكن وكذا لا  
 يقدر في ذلك ما سمع

والعرض هو الموجود الخارج على ما صرح به  
عبارة منهم ثم عند تحقيق الحال صرحوا بان الزمان  
المستد غير موجود في الخارج بل يمنع الوجود  
وان الموجود في الخارج هو لان السيل الذي  
يرسم في الخيال وربما قيل ان كون الزمان الموجود  
عينا ام متصلا غير قادر الذات ما ينظر من  
السابقين ولضعفه عدل عنه من لهم الى ان  
الموجود من الزمان امر بسيط شخصي باق بذاته  
سواء حسب اضافة فبسيلا يرسم في الخيال  
امر مستد بقدره المركبات ويعبر عنه بالمشهور  
والاعوام وكيف كان يخيل به ما اشكل على الجيب  
من الزمان الموهوم حيث تحيزه انه كيف  
يسمى غير المقدر الموجود بالزمان وزعم ان  
التناهي واللاتناهي والتناهي وعدم التناهي  
الزيادة والنقصان وكذا التقدير والنقصي

والاستقبال

والاستقبال والمضيق وما شابه ذلك من الصفات  
من خواص المقادير ولو ازم الكميات الموجود  
في الخارج عندهم ولذلك عد لها من امارات  
الوجود وانكر تجزى العدم بالاجال والاقا  
والسنين والساعات ظنا منه انه تابع للحكم  
الذين جعلهم افاضل الناس عقلا في كل باب  
ان من نازع في ذلك من محقق المتكلمين من  
العلماء الاستلايين والفضلاء الامانيين  
مكابرا لا يستحق الجواب وقد حقق لنا قد اصب  
والمنازل الجنية ما تبيننا عليه او اشرنا اليه ما  
يكتفي به او لو االالباب فان فيه نجاته من ظلمات  
فلسفة بعضها فوق البعض وشبهات سفسطية  
يبعد ما بين السماء والارض كما ينظر على ط  
الحق والتحقق كل الظهور ومن لم يجعل الله  
لنور اذ لم يورثه انه لا فائدة ههنا في حكاية



قال المحقق الشريف اصحاب هذا المذهب جعلوا  
 اعلام الاوقات او قاناو لذلك تعاكس التوقيت  
 عندهم و اذا اعتبرنا ههنا وقت في الحقيقة اصنع  
 التعكيس التوقيت وقال ان جعل الزمان عبارة  
 عن نفس ذلك المتجدد لزم ان يكون الزمان امرًا  
 موجودا كما هو ما كما هو مندهم واما ثانيا فلان  
 الزمان ليس بالايمن فيه احداث قول اخذ لم يتم  
 عليه برهان عقلي ولا يدل عليه السمع فلعله لم يرتض  
 شيئا من تلك المذاهب و اختار غيرها واما رابعا  
 فلانه صرح بانصره من الاقوال وهو كونه متزنا  
 من استمرار وجوده تعالى وبقائه وعدم كونه امرًا  
 موجودا كما اختاره الفحول من الامامية كما تحقق  
 الطوسي والسيد المرتضى والعلامة الخليلي والمحقق  
 الخوانساري والمولى محمد باقر الاسترآبادي والفاضل  
 المجلسي والمولى خليل القزويني والمولى محمد طاهر القمي

فان قيل ان الزمان امر متزنا  
 فيكون له وجود مستقل  
 فيكون له وجود مستقل  
 فيكون له وجود مستقل  
 فيكون له وجود مستقل  
 فيكون له وجود مستقل

اضرابهم

اضرابهم قال في تنقيح المرام ما اطبق عليه محققو المتكلمين  
 فاطبة هو ان الزمان استمرار منتزع من بقائه تعالى  
 فتوهم انه لا يقول الا بما قاله البغدادي من تحيلا  
 المغضلين واما خامسا فلانه لا ضرورة الى كونه  
 قائما بشئ من الاقوال واختار له ولا مانع من سكوت  
 عن ذلك وتوقفه فيه كما صرح به على ما استطلع عليه  
 انشاء الله تعالى فالقطع بانخيله الميجع تصح  
 بخلافه يني عن حرصه على الايراد وان كان فيه  
 انحراف عن سبيل الرشد وعدول عن سنن السلف  
 والله العاصم من الجدل والفتاد **ثم قال في لك السيد**  
**المستدل واما ثانيا** فلانه لو صح في العدم ما توهموه  
 لكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها اذ كان  
 متكيفا سيبا لا كلمة ازيد لا محالة من بعضه وابعاه  
 مستاقبة غير مجتمعة فاما انه بالذات على ملك  
 الشاكلة فيكون هو الزمان او بالعرض فيكون هو

الحركة ضد اطلقوا على الزمان او الحركة اسم لعدم  
 فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة  
 سلب الاسم والالحاق بالعدم **واعترض عليه المحقق** بان  
 لا نقول بانصاف العدم بالتقدير والتفاد وغيره  
 الا بالعرض باعتبار انصاف وغايرة ولا يلزم منه كون  
 زمانا او حركة والحاصل انا نقول ان عدم العالم  
 كان في وعاء ممتد متجدد منقضى كوجود زيد في الزمان  
 وكان لا يلزم منه كون وجود زيد زمانا او حركة كذلك  
 لا يلزم ايضا كون العدم زمانا او حركة بل ليس الا كعدم  
 زيد في زمان قبل وجوده **ولا نقاوت الابان**  
 هذا الزمان يتبعص بالليل والنهار ويصفى بما  
 شابه ذلك من الصفات وليس ذلك في ذلك الزمان  
 فاللازم على هذا ليس الا وجود الزمان هناك وانما  
 تكون به يلزم منه لا كون العدم هو الحركة او الزمان  
 المحجب بعيدا ما استاء الادب باصاحبه اولى **فالتا**

فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم

المبادر

المبادر من اطلاق الوجود خصوص الخارج وهم لا  
 بوجود الزمان الممتد المتجدد في الخارج قاله ابن  
 خاين في حواشيه على شرح المطالع كون المطلق منقضا  
 الى المفرد الكامل ليس على اطلاقه بل ذلك فيما استمر  
 لفظ المطلق فيه بخصوصه بان استعماله كثيرا في  
 المطلق المتحقق في ضمنه حتى يكون استعماله منه  
 حقيقة عرفية كالوجود فانه لشيء استعماله في ضمن  
 الخارج يتبادر منه خصوصه انتهى ولعله اراد  
 الزمان الموهوم كالزمان الذي هو مطابق للحركة  
 بمعنى القطع وان لم يكن له وجود في الخارج الا ان له  
 وجود بحسب نفس الامر وانما الموجود في الخارج ما هو  
 بمنزلة الان السائل الذي هو مطابق للحركة بمعنى التقيد  
 وهو وجود الواجب تعالى عن ذلك الذي هو  
 خارج فانه باسمراره الذي هو بمنزلة اسمرار الان  
 السائل يفعل امرًا متجددًا يسمى بالزمان الموهوم

فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم  
 فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم  
 فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

وعدم العالم انا ووقينه وعلى هذا فلا فرق بين الزمان  
الابا ذكره وفيه مع ما تعرفه انه توجيه بالارضى  
اذ الفايكون به لا يقولون بعدم التفاوت بينها الا  
بذلك الامر العرضى كيف وهم مصرحون بان الزمان  
هناك معدوم ولا يوجد له الاعم اول وجود العالم فان  
خضومهم لما احتجوا عليهم بان تخصيص الاحداث بالوقت  
المعين يستدعي امتيازها عن سائر الاوقات وهذا يقتضى  
كونها موجودة قبل ذلك الحادث اجابوا بانها معدومة  
ولا تمايز بينها الا في الوهم وانما ابتدا وجود الزمان مع  
اول وجود العالم ولا يمكن وجود سائر الموجودات قبل  
ابتداء وجود الزمان اصلا لهذا كلامهم وبالجملة انهم  
لو قالوا بوجوده واستداده مثل استداد هذا الزمان  
ان له اجزاء متباعدة متعاقبة يمتنع الاجتماع بينها فكان  
لفا ان يقول لم اخص وجود العالم بهذا الحد الذي  
حد في غير ولم يكن حد في حد اخر قبله وكونه ههنا بالمعنى

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يفترونه  
والله اعلم بالصواب

المذكور لا ينافي طلب المخصص فيما بين اجزائه ووج  
فامعنى قولهم واخص الحدوث بوقته اذ لا وقت  
قبله فبقي ان يكون معنى الوهمى ما يخترعه الوهم كقول  
الثلة فيكون عدما محضاً وليس اساساً فجاءه الصف  
ذلك العدم التام بما توهمه من التقدر والتكتم  
والتأد والتجدد والتقضى وما شابه ذلك فاما  
انه بالذات على تلك الشاكلة فيكون هو الزمان  
بعينه او بالعرض فيكون هو الحركة بعينها فانما تصانف  
الحركة بالزيادة والتقصان والتأد وغيرها انما  
هو بساطة مقدارها ولها مقداران مقدار  
بسبب المسافة وذلك بالعرض ومقدار مجبى التراخى  
وذلك بالذات لانه ذاتها من حيث هي تقتضى ذلك  
اذ اجزائها لا تقع معاً بل على التراخى وهذا  
المقدار هو الزمان وبالجملة الحركة لها حقيقة سوى  
عدم الاستفاد يقارنها عدم الاستفاد واما الزمان

فليست له حقيقة إلا استداد الجاه <sup>سبها</sup> وعدم <sup>سبها</sup> الاستمرار  
 فاذن قد اطلقوا على الزمان او الحركة بلا ذنب اسم  
 العدم المحض والليس الشاذج وبما قرناه ظهر ان  
 مراد المستدل بالعدم المذكور ما جعله المورد وعما  
 له كما يصحح به قوله في الدليل الاول فكيف يتصور  
 في العدم الصريح والليس لصف البات تمايز  
 حرود وتلاحق احوال وسيصحح به في قوله اذ لا  
 في العدم وفي قوله وذلك الاستداد العدمي لا العدم  
 الذي وقع في هذا الوعاء على ان عدم العالم لو كان  
 في زمان موجود غير مماز عن هذا الزمان الا بما ذكره  
 وهو امتياز بالعرض يلزم منه ثبوت قديم سوي الزمان  
 ولا ينفع الفرار منه بالقول بان مرادهم بالعالم ما سوا  
 ذلك الزمان من الموجودات وهو لا وجود له كما يصحح  
 به المورد تبعا لآخرين مع ما فيه من التذليل الصريح و  
 التناقض الصريح وسياتي لذلك زيادة التوضيح و

هذا هو المراد من عدم العالم  
 وهو عدمه في الزمان  
 وهو امتياز بالعرض

هذا هو المراد من عدم العالم  
 وهو عدمه في الزمان  
 وهو امتياز بالعرض

التفتيح

التفتيح وايضا لو كان الزمان هناك امر موجودا  
 وكان له اختلاف اجزاء او كان امرافض امري كما  
 سيصحح به المورد العلامة بعيد هذا وكان العالم  
 به يلزم منه ثباتي وجبر سموه بالزمان الموهوم  
 ينموه بالزمان الموجود مع اشتراكها في جميع الذانبات  
 واللوازم الا بالليل والنهار وما شابه ذلك وهو  
 غير موجب لسلب عقدا لوجود ووضع عقدا العدم  
 مقاسر الا ان يق لامشاحرة في الاصطلاح والظا  
 ان الذي اسقطه في تلك الورطة انما اراد ان  
 دلائل السيد قدس سره على ابطال القول بالزمان  
 الموهوم دلائل مستينة وبراهين مكينة ورام ان  
 عنها فر من القول بكونه امر معدوما الى القول بكونه  
 امر موجودا ولم يدبر انه يعرض الى القول بالقدم  
 هو بغير منه وقوعه من حيث لا يشعر فيما كان هاربا عنه  
 هذات انت خيرا بهم لوقالوا بما قرره المورد كلامهم

ان كان الزمان شيئا  
 كان له وجودا مستقرا  
 مع وجود العالم لان  
 كل واحد منهما لا يخلو  
 عن الآخر

ان الزمان لو كان  
 شيئا لكان له وجود  
 مستقل عن وجود  
 العالم لان كل واحد  
 منهما لا يخلو عن  
 الآخر

هذا هو المراد من عدم العالم  
 وهو عدمه في الزمان  
 وهو امتياز بالعرض



لكان لغايل ان يقول هذا مجرد دعوى بلا دليل وهل  
 الا في اثبات وجود هذا الوعاء المنشد المتجدد  
 المنقضى حتى يمكن ان ينعدم العالم كان فيه وكان  
 متصفاً بصفة بالعرض اذا اشاعة لما نشوا  
 في اثبات حدوث العالم بالقول بهذا الوعاء وان  
 عدم العالم كان فيه فالخصم لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت انه لا يمكن تصويره فضلاً عن  
 ان يقام عليه دليل فله ان يقول ان الاعية المسئلة  
 عندنا ثلثة الدهر الذي هو وعاء للوجود الصريح  
 المستوجب لعدم الصريح والزمان الذي هو وعاء  
 للاسور المتغير المتقدرة التساؤل والسرها الذي هو  
 وعاء ليجت الوجود الغير المستوجب بالعدم والمير الاشارة  
 بقولهم نسبة الثابت الى المتغير هي الدهر ونسبة المتغير  
 الى المتغير هي الزمان ونسبة الثابت الى الثابت هي المير  
 والاعية منحصر فيها فن ادعى ان لعدم الازلي وعاء

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

موجودا يكون هو فيه وبتسمية يتصف بالتقدم و  
 القاد وغيرهما فعليه البيان وقياسه على عدم المقاد  
 لوجود الزمان لعدم زيد في زمان قبل زمان وجوه  
 قياسه فارق فان هذا عدم لما كان مقارناً  
 للزمان الذي هو سبيل ومتكلم ومتقدراً نصف هو  
 ايضا بذلك بالعرض بخلاف لعدم الازلي فانه لا يتصف  
 بالتقدم لعدم ثبوت ما يتقدم هو به فيكون عدماً  
 محضاً غير متقدم ولا متمكلاً لا بد لتغيره من ليل وعد  
 قد يتنا على تعقله بوصف كونه سابقاً على الوجود  
 سابقاً غير اتي بدون الوعاء بعد ان دل الدليل  
 عليه غير قادم فيه فانه دلائل القدم باسرها لما  
 كانت مدخولة وقد دلت الاخبار المتواترة من الطرق  
 على وجود اله العالم بدونه بان يكون بينهما انفضال  
 وقد انعقد عليه اجماع الميئين من المسلمين وغيرهم  
 دل عليه الحديث المشهور الذي لا دليل عقلي بغاوضه

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

في اثبات حدوث العالم  
 بالعرض اذا اشاعة  
 لما نشوا في اثبات  
 حدوث العالم بالقول  
 بهذا الوعاء وان عدم  
 العالم كان فيه فالخصم  
 لا يسلم منهم ولا يصدق  
 الا بالدليل وقد عرفت  
 انه لا يمكن تصويره فضلاً  
 عن ان يقام عليه دليل

بل له دليل عقلي يعاضده كما سياتي في آخر الرسالة  
 انشاء الله العزيز فاذا لم يثبت القول بالزمان  
 الموهوم الذي قبل وجود العالم مع كونه محالاً  
 لظاهر الشرع فلا بد من القول بان ذلك الانضاب  
 انما كان بالعدم الصريح النفس الامري الغير الزمان  
 لان كل ما له تحقق في نفس الامر لا يجب ان يكون في  
 زمان كما لا يجب ان يكون كل ما له تحقق فيها في مكان  
 فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر لا يجب ان يكون  
 في زمان اذ ما ليس للزمان في سلسلة علله دخل  
 لا يتق اذ في هذا والجواب الحاسم لمادة الشبهة  
 ما اشترنا اليه انفاوسا لقاسن ان عدم الازل هو  
 كانه وعاء فذلك الوعاء اما معدوم فاستحال  
 انضافه بالتقدير والتكم والمساواة واللامساواة  
 اذ لا اختلاف في عدم ولا محض فكيف يكون  
 احدهما ظرفا ومتصفا بالصفات المذكورة بالذات

في قوله تعالى انما كان بالعدم الصريح النفس الامري الغير الزمان  
 لان كل ما له تحقق في نفس الامر لا يجب ان يكون في زمان  
 كما لا يجب ان يكون كل ما له تحقق فيها في مكان فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر لا يجب ان يكون في زمان

والآخر مظهر وفا ومتصفا بها بالعرض وموجود  
 فيلزم بثبوت قديم سبق الواجب ثم ذلك القديم  
 لما لم يكن جوهراً فاما بقاء فلا بد له من محل يقوم به  
 لا يتصور له محل غير الحركة فيلزم قدم الجسم كما سبق  
 وبما قررنا ان الازل ليس كالزمانه واجزائه يتقدم  
 جزوءه ويتاخر اجزاله هو عبارة عن اللان زمان السابق  
 على الزمان سبباً غير زمان في سبق اجزاء الزمان  
 بعضها على بعض وليس بين الله وبين العالم بعد  
 مقدر لانه ان كان موجوداً يكون من العالم والاول  
 لم يكن شيئاً ولا ينسب احدهما الى الآخر من حيث الزمان  
 بقبلية ولا بعدية ولا معية لانقضاء الزمان عن  
 الحق وعن ابتداء العالم فليس الوجود ببحث خاص  
 ليس من عدم وهو وجود الحق ووجود من العدم  
 وهو وجود العالم فالعالم حادث في غير زمان  
 انما يتعسر فهم ذلك على الاكثرية لتوهم الازل

في قوله تعالى انما كان بالعدم الصريح النفس الامري الغير الزمان  
 لان كل ما له تحقق في نفس الامر لا يجب ان يكون في زمان  
 كما لا يجب ان يكون كل ما له تحقق فيها في مكان فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر لا يجب ان يكون في زمان

تحقق

جزء من الزمان يتقدم سائر الأجزاء وإن لم يسبقه  
 بالزمان فانهم اشتهوا له معناه وتوهوا ان الله  
 سبحانه في وجوده في سواه ثم اخذنا بآيات  
 شيئاً فشيئاً في اجزاء اخر منه وهذا توهم باطل  
 امر محال فان الله ليس بزمان ولا مكان بل هو محيط  
 بهما وكيف يقول غافل ان العالم بكلمة مسبوق بالعدم  
 الزماني و زمان عدمه ايضا جزء من اجزائه وبالجملة  
 عند عدم الزمان يكون حالة مستقرة فارة لا فيها  
 تقدم حال ولا تاخر اخرى فاذا تغيرت الاحوال  
 بحدوث الحركة التي لها اجزاء لا يكون وقوعها معاً  
 بل وقع كل مترسخ عن وقوع الاخر يحصل منه مقدار  
 في العقل وهو الزمان ولهذا التفريق بخل ما شك  
 على المورد قدس سره حيث قال اذا انصف لعدم  
 في نفس الامر بان سابق على الوجود سبقا غير ذاتي  
 فيكون البتة محتاجا الى وعاء وظرف يكون فيه

والمورد قدس سره في جوابه ان الله ليس بزمان ولا مكان بل هو محيط بهما وكيف يقول غافل ان العالم بكلمة مسبوق بالعدم الزماني و زمان عدمه ايضا جزء من اجزائه وبالجملة عند عدم الزمان يكون حالة مستقرة فارة لا فيها تقدم حال ولا تاخر اخرى فاذا تغيرت الاحوال بحدوث الحركة التي لها اجزاء لا يكون وقوعها معاً بل وقع كل مترسخ عن وقوع الاخر يحصل منه مقدار في العقل وهو الزمان ولهذا التفريق بخل ما شك على المورد قدس سره حيث قال اذا انصف لعدم في نفس الامر بان سابق على الوجود سبقا غير ذاتي فيكون البتة محتاجا الى وعاء وظرف يكون فيه

ويتصف

ويتصف هو لا محالة بالتقدم والنكح وغيره وكو  
 سابقا عليه بدون ذلك مما لا نقدر على تعقله  
 فلعله يحتاج الى لطف قريح لم يكن لنا وسياتي له  
 بيان اخر والقول بان التقدم بالذات لا يحصل  
 لعوده الى سبق الزماني كما هو مختار المورد لا  
 يحصل له كيف ولم يدل دليل على بطلان زبل لا  
 يتضح معنى حدوث العالم الا بالتمسك به  
 ولذا قاله المحقق في التوحيد وبه فسر المورد قوله  
 وجود العالم بعد عدمه ينفي الايجاب حيث قال لفظ  
 ان مراد المص من البعدية ههنا هو البعدية بالذات  
 وورد قوله لمراده منها البعدية الزمانية وهذا  
 منه كما يتضح بان المحقق لا يقول بالزمان الموق  
 كما صرح به والله المأجد والا لكان مراده منها  
 البعدية الزمانية فهو ايضا قابل بالحدوث والذات  
 لانه لما نفي الايجاب المستلزم للتقدم واثبت

هو  
 ومنه يتضح وجوده في نفس  
 والمورد قدس سره في جوابه ان الله ليس بزمان ولا مكان بل هو محيط بهما وكيف يقول غافل ان العالم بكلمة مسبوق بالعدم الزماني و زمان عدمه ايضا جزء من اجزائه وبالجملة عند عدم الزمان يكون حالة مستقرة فارة لا فيها تقدم حال ولا تاخر اخرى فاذا تغيرت الاحوال بحدوث الحركة التي لها اجزاء لا يكون وقوعها معاً بل وقع كل مترسخ عن وقوع الاخر يحصل منه مقدار في العقل وهو الزمان ولهذا التفريق بخل ما شك على المورد قدس سره حيث قال اذا انصف لعدم في نفس الامر بان سابق على الوجود سبقا غير ذاتي فيكون البتة محتاجا الى وعاء وظرف يكون فيه

هذا هو المقصود من قوله  
 ما افسد الدهر **أقول** حاصل هذا الوجه ان  
 الامتداد والسيلان وقبول الزيادة والنقصان  
 والنقصان والتجدد من لوازم الحركات وما يقدر  
 من الازمان فلو صح في العلم الازلي ما توهموه  
 من عرض التقدير والتماهي والقضاء بالنصر  
 وعدم التماهي اوضح حال العلم ما توهم من  
 الامتداد الموصوف بالنكيم والسيلان القابل  
 للزيادة والنقصان لم يتصح ان يطلق عليه اسم

الحروف لتصح بوجود العالم بعد العلم فذلك  
 اما في الزمان وهو خلاف مذهبهم ومع ذلك لا  
 يلايه في قوله بعد العلم وسياتي بتحقيقه او في الله  
 وهو المطلق وبما فضلناه ظهر ان القول بوجود  
 الزمان الموهوم وكونه وعاء لعدم العالم ينافي  
 طريقة الملة بل ينافي مذهب من قال به وبفسده  
 وهو قد ايام بذلك اصلاحه وهل يصلح العطاء  
 ما افسد الدهر **أقول** حاصل هذا الوجه ان  
 الامتداد والسيلان وقبول الزيادة والنقصان  
 والنقصان والتجدد من لوازم الحركات وما يقدر  
 من الازمان فلو صح في العلم الازلي ما توهموه  
 من عرض التقدير والتماهي والقضاء بالنصر  
 وعدم التماهي اوضح حال العلم ما توهم من  
 الامتداد الموصوف بالنكيم والسيلان القابل  
 للزيادة والنقصان لم يتصح ان يطلق عليه اسم

العلم

رها

العدم ويسلب منه اسم الحركة والزمان اذ كل ما هو  
 ما مشابه ذلك من الاوصاف تحققت الحركة ومقدار  
 وينعكس الى قولنا اذ لم توجد الحركة وما يتبعها  
 لم يكن الى توهم شئ من التجرد والامتداد واما  
 ذلك بسبيل وهذا بعينه ما ذكره السيد ولا  
 من الدليل فلا يبقى فرق يعتد به بين الوجهين وتوجه  
 ما اورده المحقق من المنع على كلنا الفقيهين  
 فانه يجوز ان تصان ما ينتزع من البقاء ونحوه  
 بالامتداد وعدم التماهي ولا محذور في قبوله  
 للزيادة والنقصان والتماهي كما يجوز توصيف  
 العلم الازلي الواقع فيه باعتباره بتلك الصفات  
 ومن انكر من المحققين وجود الكم المنفصل **المتصل**  
 سيما غير الفارصه ومن الاعراض مطلقا ينبغي ذلك  
 الاختصاص ولا يشهد بخلافه ضرورة ولم نجد  
 دليلا يفيد اختصاصها بما يوجد من الكميات

الارتمى ان يتصف بها الزمان الممتد المرسوم في الحيات  
ويوصف ما وقع فيه وجودا كان او عدما بالزيادة  
والنقصان وغير ذلك باعتبار ما عرض له من التماهي  
السيلان ولا يستلزم ذلك باعتبار ما عرض له من  
التماهي والسيلان ولا يستلزم ذلك ان يسلب  
عنه اسم الوجود والعدم ويطلق عليه الحركة او  
الزمان ولا تفاوت بين ما لا يوجد الا في الحيات  
وبين ما يتوهم من الزمان بل لا تفاوت بين الزمان  
المتزوج من قبالة تعالى وبين ما بعد وجود العالم  
حيث يحكم بكونه مترنجا ايض من البقاء الابان  
هذا الزمان قد صادف حركة الفلك وطلع  
الكواكب وغروبها فانقسم الى الليل والنهار  
والساعات وتبعث بالبين والاقا تاجلا  
نالم بصادق شيئا من ذلك من الزمان ومن ثم  
يقدر عدم زيد بالشمس والاعوام ولا يتألف

ذلك

ذلك فيما قبل وجود العالم من الاعدام فظهر ان  
اتصاف المظروف بعدم زيد بوصف وعائنه  
بالعرض لا يسلبه اسمه وحده وليس فيه قياس  
العدم الا في علمه في اتصافه باوصاف الوفاء  
واقفاره اليك حتى يفرق بعدم ثبوت ما  
يتقدرب ذلك العدم على انه لا يلزم من عدم  
الثبوت انقائه فيحوز ان يتوهم ما يتقدرب  
ويوصف بوصفه بالعرض وتوهم ان اتصاف  
الاول بالنقد بالعرض احتياجه اليه باعتبار  
المفارقة للزمان المتكتم بخلاف الثاني لعدم  
ثبوت مصادره مع انه ينافي انحصار المقدر  
بالعرض في الحركة ويبين كونه عدم متقدرا  
على ان الكم بالعرض ما له ارتباط بالكم الذاتي  
مصحح لاجراء اوصافه عليه كما قيل فكيف يخبر  
فيها وفي الشفاء لا يكون في الزمان الا الحركات

والمحركات اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها  
واما المحرك فن تلقاء الحركة واما ساير الامور  
فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان فان  
العالم مع الخردة وليست في الخردة ومع قطع النظر  
عن جميع ذلك لا يلزم منه الا بطلان اطلاقهم  
اسم العدم عليه وهذا مع كونها على غير اقرار  
بلا امتراء اذ لم نطلع عليه الا ههنا ليس من ابطال  
الزمان الموهوم في شيء مع انه المقص من قابلية  
البراهين المتينة وان اريد انه يلزمهم وجود  
كما يفهم من النجاة والتعليقات وغيرها الامكان  
وقوع الحركات المختلفة المقدرة في فرد عليه مع  
عدم اشغاره به انه لا يقتضي الوجود العيني  
لجواز قدرها لو لم يمنع الامكان بالاستعداد  
الموهوم والرسمة في الخيال على ما تقدم والوجود  
الذي يتناول الاعتبارات لا محذور فيه ويلزمه

القائلون

القائلون به كما افاده المحقق حيث قال فاللازم  
على هذا ليس الوجود الزمان هناك فان مراد  
هذا المعنى كما صرح به في الحاشية التي كتبت عليه  
فيما رايته من الشيخ العبدية اذ قال المراد به الوجود  
الشامل الاعتبارات فافهم انه حق وليس طلاق  
الوجود على هذا المعنى يبدع منه بل يطلق الحاشية  
على نفس الامر كثيرا ايضا وقد صرح بشيوعه  
الفاضل القوشجي في ذيل قوله وعدم العلول  
ليس علة لعدم العلة في الخارج وكيف يرد به  
ما لا يلزم من قال به كما صرح به المحقق الشريف  
وغيره على ما سلف وفي الشرح الجديد للترديد  
الزمان هناك موهوم ولا وجود له الا مع اول  
وجود العالم ولا يميز بين اجزائه الوهمية الا مجرد  
التوهم وهل يجوز غافل حمل كلام هذا المحقق  
على الترتام الوجود العيني بدو توقف مراد

لوجوده  
بج

عليه بعد الاطلاع على تصريحه بان مرادهم بالعام  
 ما سوى ذلك الاستداد الموهوم فان المراد  
 به ما سوى الواجب من الموجودات والاستداد  
 المذكور لا وجود له هذا كلامه طاب ثراه ولا ريب  
 في انه تضمن في الباب فيجمل ما اجمله هناك عليه  
 لولا اتباع المتشابه ابتغاء للحكم بالتناقض  
 البقيح فلا حاجة الى ما ارتكبه من الترجيح الذي  
 حاول ان يجمع به بين الآراء المختلفة فان من  
 اثبت ان السائل الباقي اذ لا وابدأ ينبغي كون  
 غيره زائدا للزمان ومن نفاه من المحققين في  
 ضحوة من تجسم مؤنة اعتبار ما يقوم مقاسره ويكون  
 بمنزلة فان له في انتر اعم من استمرار الوجود لندية  
 عن ذلك كله ولا وجه لتطبيق المطالب الكلا<sup>م</sup>  
 على الاصول الفلسفية وعدم التميز بين الواقع  
 مندرار فان من تخايل الترجيح السوداوية على

هذا الكلام في قوله عليه بعد الاطلاع على تصريحه بان مرادهم بالعام ما سوى ذلك الاستداد الموهوم فان المراد به ما سوى الواجب من الموجودات والاستداد المذكور لا وجود له هذا كلامه طاب ثراه ولا ريب في انه تضمن في الباب فيجمل ما اجمله هناك عليه لولا اتباع المتشابه ابتغاء للحكم بالتناقض البقيح فلا حاجة الى ما ارتكبه من الترجيح الذي حاول ان يجمع به بين الآراء المختلفة فان من اثبت ان السائل الباقي اذ لا وابدأ ينبغي كون غيره زائدا للزمان ومن نفاه من المحققين في ضحوة من تجسم مؤنة اعتبار ما يقوم مقاسره ويكون بمنزلة فان له في انتر اعم من استمرار الوجود لندية عن ذلك كله ولا وجه لتطبيق المطالب الكلا على الاصول الفلسفية وعدم التميز بين الواقع مندرار فان من تخايل الترجيح السوداوية على

انه يتضمن الاعتراف بجملة على الوجود في نفس الامر  
 فيرتفع التناقض الصحيح والتدافع البقيح وغير  
 ذلك ما شغ به على المورد العلامه طاب ثراه ولا  
 يرد عليه بزعم الانا اوردته على هذا التقدير  
 ذلك توجيهها بالارضاه الفائلون به كما ارتكبه  
 من التوجيه الذي لا يطبق على مذهبه ولا يقضيه  
 احدا الوجود عندهم باستمراره يرسم الزمان مطلقا  
 فهو بمنزلة الآن السائل لدى الحكماء ولم يذهب  
 ذاهبا الى ان اقسام الزمان المتقدم على وجود  
 العالم من استمرار الوجود كما قسمه من استمراره  
 بعدة ويقوم مقاسره ويكون بمنزلة عند انقضاء  
 ولو فرض ذلك فلا يخبره عدم انحصار النقا<sup>وت</sup>  
 فيما ذكر لان المنقسم الى الايام والليال هو المسمى  
 من الان السائل وهو معدوم في الاعيان كما  
 اعترف به غير مرة فليس اوى المرسم من البقاء في ان

لا وجود له الا في الازهار فلا تفاوت بين اول حادث  
وهذا الحادث في ان انصاف عدمه بما ذكر من التمايز  
والسبلان ونحوها لا يوجب ان يعد حركة او يطلق  
عليه اسم الزمان ولا يتاخر في ذلك تحققة في نفس الامر  
لمشاغرة العجب حيث اذا ادركه العاقل وصفه بـ  
ان لم يوجد بالفعل عيناً ولا ذهنياً وهذا لا يتاخر  
طلب المخصص فيما بين اجزائه لا تنقسمها قطعا ولقد  
التاخر بينها في الخارج اذ لست له اجزاء متباينة  
متعينة في الواقع لان تمايزها وتحددها باعتبار  
مضاد فمرها للاوقات والحوادث المتجددة ولا وقت  
قبل وجود العالم اذ لا حادث يجعل وقتا على ان  
صريح بانه القبلي لا تستدعي زمانا ناسبا على تسلسل  
اقسامها ينفي الزمان قبل وجود العالم مطلقا وهذا  
معنى قولهم واخص الحوادث بوقته اذ لا وقت قبله  
فانهم ولا تتحير فانه اعتبار هذا الزمان بعد النزول

لا فم

عن عدم اشتراطه في هذا لتقدم فلا يجزى في التصريح  
بانقسامه اولاً مع ان ذلك التصريح لم يوجد الا  
من بعضهم فلا يناقض وجوده في الجملة عند غير  
ذلك المصحح وهو وظوايض التصريح بنفسه في  
الخارج لا يصادم تحققة بحسب نفس الامر على الوجه  
الذي صورناه كما يستفاد من كلام المحققين منهم نعم  
لو قيل بوجوده وامدادته مثل امتداد هذا الزمان  
كما فرضه امكن توجيه ذلك السؤال باعتبار تشابه  
الاجزاء دون تمايزها وتمايزها وتعاقرها المتناهية  
له لكنه توجيه بالارضاء الفاعل به اذ لم يهل بوجوده  
كان قبل وجود العالم حيث لا ذهن ولا اذن  
احد منهم وليس المراد انه لا يمكن وجود شيء من  
الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان اصلاً  
ولا وجه لتوهم ذلك فانه يستلزم الدور اذ توهمه  
على الحركة وموضوعها وتحقق الخيال المتخيل



ضروري عندهم والوقت فرع على وجود العالم  
ومتاخر عنه فلا يمكن ان يكون وجوده اعني حدوثه  
فيه فقول بوقته صالحة وتمثيل كإفاده للفضل  
وقديق النسبة بين الزمان والجسم كالنسبة بين  
الهيولي والصورة بالنظام والزمان من جملة  
المستحضات للجسم والجسم علة بقاء الزمان <sup>سواء</sup>  
فما لم يكن على انه <sup>سواء</sup> فإدعاء من انه لما بقى وجود  
من الزمان اجزاء متباينة متعاقبة يمنع الاجتماع  
بينها كلاما اذا لا وجود له في الخارج وفي الوجود  
الذهني مجتمع الاجزاء حال البقاء بل حال الحدوث  
ايض عند ادراكه دفعة وتخييل الذهن من عند  
نفسه وقطعة من الزمان وارسامة الخيال على  
سبيل التذريح عند مشاهدة حركة تواسطية و  
اختلاف نسبتها الى حدوث المسافة لا ياتي عن اجتماع  
تلك الاجزاء بحسب الوجود بنفسه وهو الوجود الاصل

للزمان

للزمان عند بعضهم ومن ادعى ان العقل يحكم بانها  
لو وجدت في الخارج كانت متعاقبة فلا بد له  
دليل لانه ملك الملازمة غير بينة فما يدري لعلها  
لو وجدت في الخارج لكانت مجتمعة بل عند من ينفي  
وجود الاعراض الغير الفارة وجودها مستلزم لاجزاء  
اجزائها لا محبة على ما قيل وقد ادعى بعض الافاضل  
ان الزمان في الواقع وبالنسبة الى الفقد والحق  
وضرب من الملازمة موجود بوجود واحد شخصي  
ومتصل فار واجزائه بالنظر الى المبادئ العالية على  
الزمان والمكان مجتمعة التحقق متوافقة المضمون  
اذ لا فقد ولا عينية هناك الا للاسور المستحيلة  
وهذا كله فيما بازاء الحركة القطعية من الزمان و  
من يعاطي الزمان الموهوم لا يرضيه وكيف كان ذلك  
فلا شك في انه ليس موجودا في الاعيان وانما يكون  
وجوده في الازدهان وهو اعم مما يخترعه العقول

الادهام كائنا بالاعمال فان الامور الاعتبارية <sup>للمحقق</sup>  
 في حد انفسها الوجود ما من شأنه ان يتخرج منه بدو  
 توقف على فعل واختلاق موجودة في الذهن وليست  
 محض اختراع العقل واعتباره فلا يتم التفرغ في قوله  
 ان يكون معنى الوهي ما يخترعه العقل الا اذا ثبت ان  
 الموهوم من الزمان ليس كذلك ولم يظهر ما قرره ذلك  
 اذ لم يعلم منه الاعدم وجوده في الاعيان ولا يختص في  
 الانواع ولا يلزم منه ان يكون وجوده محض الاختراع  
 لو كان الزمان الموهوم عديم الحضا وليس اساذجا  
 لم يبق بينه وبين الوقت التقدير فوقه لانه ايضا كذلك  
 عنده فيجوز فيه هذا التقرير بان يبق اذا فرض قبل  
 وجود العالم وقت وزمان امر ممتد متقدرا  
 كان ذلك زمانا او حركة فلا يكون عديم الحضا فاباى  
 ذنب اطلق عليه اسم العدم وانكاره تلهه مكابرة صريحة  
 اذ لو لم يصف بالامتداد والتقصي لم يعرض للجدد

وغير

وقد التناهي لم يكن المفروض ما نابلسيا الخ ولم يصح به  
 معنى يقابره تعالى كما سبق منه ومعنى كان الله ولم  
 يكن معه شيء كما يصح به فيما بعد وايضا سيصح بان  
 سيدفع به شبهه الفلاسفة لو كان تقدم الباري على  
 وجود العالم بقدر متناه لزم حدوثه والا لزم عدم  
 العالم لان معنى التقدم الغير المتناهي انه لا ينهي  
 وجود المتقدم الى حد لا يكون قبله وتلك القبليته  
 لا يتحقق الا بالزمان قال لاننا نختار الثاني ونقول  
 كان ذلك بالزمان المقدر لا المحقق فلا يلزم قدم  
 الزمان وانت خبير بان يصح في انصافه باللاتناهي  
 حيث اختار ان تقدم الباري على العالم بقدر  
 غير متناه من الزمان المقدر وظاهرا تيقفت  
 على كونه ممتدا متقدرا متمكنا ليصح اعتباره على  
 تناهيه لا خصا صر النهائي واللا نهائية بمثله على  
 ما ذكره من السيد المستدل مرة بعد اخرى

فدعوى كونه غير متقدر ولا متم بعد ذلك تدافع صريح  
 وشافض صحيح وقد سمعت ان من دفع تلك المشبهة  
 بالاول فان التقديرية كالعلامة الخالية عنسك به بعد  
 النزول عن الاستغناء عنه الى الحاجب اليوسمين  
 المكشوفة لا يصح بدونه تقديره وتكمه والا كان  
 اعتبار لغوا وعند هذا يظهر انه القول بالزمان  
 التقديرية لا يتناقض مع يرى ما تمسك به السيد  
 كدليل متينة وبراهين مكينة فلا تغفل واعلم ان  
 تقدير العدم والتضافر بالنهاية وعدم التناهي نحو  
 ذلك باعتبار وغايمه انما هو في التوهم على ما ينادى  
 عليه ما مر من الشرح الجديد وهو المطابق للمشهور  
 بين جمهور كما قاله بعض الفضلاء وج لا يكون من  
 الزمان والحركة على الوجه الذي اراده في شئ  
 بل لا معنى لكونه زمانا اصلا اذ ليس متقدرا بالذات  
 قطعا وان اراد انضاف لك العدم الساذج بما

توهمه

توهمه في الخارج فظاهر الفساد مع ان الساذج يابى  
 عن الاتضاف وينافيه في العبارة مسالحة تبني  
 عن اغلوطه كما فيما اختلفت من اطلاقهم عليها  
 العدم المحض وليس الساذج ولم يظهر باقوة  
 سكو تفسير العدم بالزمان الموهوم واما كونه مراد  
 المستدل فغير ظاهر منه بل الظاهر انه عليه المحقق  
 اذ لم يعهد اطلاقه على ذلك الزمان سيما اذا عتبر  
 بالعدم المحض وليس الساذج واعتبار حذف  
 او ارادة المعدوم منه على المسالحة المشهورة بعيدا  
 في المقام ولا يصح في الدليل الاوله وكان فيه ايضا  
 خلط يفهم من استناده الى المتكلمية القول بان  
 قبل العالم عدما وهو انزيا لافان اتضاف  
 بالانزية والسيلان يشربا به وغاوه الزمان وكذا  
 قوله اذ اختلف في العدم لانه اذ لم يكن هناك  
 زمان يتقدر به العدم لم يتحقق الا صرف العدم

في قوله العدم المحض ليس الساذج  
 في قوله العدم المحض ليس الساذج  
 في قوله العدم المحض ليس الساذج  
 في قوله العدم المحض ليس الساذج  
 في قوله العدم المحض ليس الساذج

التأذج واما قوله ذلك الاستدلال العدم فهو عليه  
اذ لا شك انه لا يصح الال على الزمان العدم الذي  
اقبمت البراهين على نفيه فالمعنى انه لو تحقق ذلك  
الاستدلال العدم لزم منه الخ فيطابق ما حمله عليه  
المحقق من ان لو صح الزمان الموهوم لزم من ان تصدق  
العدم بالسيلاز وغيره ولزم منه الخ بخلاف ما اورد  
قيل لو اتصف العدم بذلك لزم منه الخ على الله  
لا بد من اعتبار طي المفدية الاولى لان اتصافه  
بذلك فرع اعتبار الوعاء الموصوف بما ذكره و  
الاولى ان يقع لوصح حال العدم ما توهموه من  
الاستدلال كان زمانا للثبوت بالذات ولو صح توهم  
اتصاف العدم به كان حركه لتقديره بالعرض  
ولم تكلف ان يحمل الكلام عليه واما الزمته  
ثبوت قدم سواء تعالى من كون عدم العالم في  
وعاء موصوف بما ذكره فكانه جواب عن ايراد

المحقق

المحقق بتغيير الدليل او رجوع الى استدلال اخر على  
نفي الزمان الموهوم لو بان لفساد القول بوجود  
ذلك الزمان بوجها اخر وعلى حال فهو حال  
عز القايد وتكريرا لما تكبر منه وقد ظهر ضعفه  
فلا تكدره وقد علمت نفع القول بعدم وجوده  
بما سمعته من ان الاجماع لم ينعقد الا على حده  
الموجودات واطلاق العالم على ما يتناول الاعتبار  
من الحقائق كتوهم التناقض والتدافع كما عرفت  
وكذا ما استبعده من سمية الزمان الموجود  
في نفس الامر على ما التزمه القائلون به بالزمان  
الموهوم مع اشتراك مع الزمان الموجود فيما  
عدا الانقسام الى الليل والنهار وحده لما  
يبين لك من انه لا وجود لما سماه زمانا موجودا  
الا في الخيال لانه المنقسم الى الاوقات المتبعض  
بالليل والنهار وانا لان السيل الذي

يزعمون وجوده في غير الاوهام والاذهان فلا ذ  
 لتوصيفه بالموجود على انك قد عرفت الامتياز  
 بينها بما عدا الانقسام المذكور المرتب عليه  
 فقد كروا اذا كان الزمان امران فنسب كما مر  
 المحقق حيث حكم بان له منشا انتزاع ويسانى تصح  
 به ولم يكن موجودا في الاعيان اذ صرح بان الاستد  
 المذكور لا وجود له كان وجوده في الاذهان و  
 الاوهام بخلافه لو كان موجودا في الخارج  
 كان له اختلاف اجزاء فان توصيفه بالموهوم  
 او المرسم في الخيال مجرد اصطلاح لكنه لم يسم  
 الزمان الموجود كذلك بالزمان الموهوم كما  
 توهم اذ لم يذهب اليه احد من المسلمين فانضج ان  
 لا يتجزأ المجمع بينهما لعدم اتحاد مقضاها واذا  
 احطت خبرا بما بيناه من ان المحقق لم يذهب الي  
 وجود الاستداد المذكور وسمعت ان عبارته نحو

في قوله  
 في قوله

على الوجه

على الوجود بحسب نفس الامر كما جوزه المحقق وعرفت  
 انه لا يلزم من هذا الوجه الا الوجود في الجملة على ما  
 التزمه القائلون به دريت انه لم يقع في الوطة  
 الا من نسبة الى ذلك من حيث لا يدرك وكيف يرى ما  
 تمسك به السيد من الشبه لا يدل متينة من انصب  
 لدفعها وتعرض لبطالها ولا تى وجبريرون ان يقضى  
 عن تلك البراهين المكينة من بالغ في ردّها وضيعها  
 وتقضى عنها وفرغ منها و بان انقضاء دلالتها  
 على راد مع انه قد عرفت رجوع الثاني منها الى الاول  
 وستعرف ان مرجع الثالث والخامس الى وجه واحد  
 واما الرابع فلا يربط له بان نحن فيه ولا سبيل كما ان  
 اخرها خال عن التحصيل فلا يعطى تكثيرها الا بطول  
 بالاشقي العليل ولا يروى العليل ثم كيف يقضى  
 عنها على تقدير صحها بالقول بما ينافى مقضاها  
 ويخالف مودها وانما يقضى عنها بالاقرار

بوجوبها ولم يتيسر المقضى بقصرها فان توقفنا لاستد  
 والصحة والحد على الحركة واستلزام وقوع العدة  
 فيه لا تقاخر بالتقدير والنادى والخضار ما لا يتنا  
 بين الحاصرين واستواء النسبة ومضاهاة الكا  
 دلالة قوية على ابطال الزمان الموجود قبل وجود العالم  
 وان كانت دلالتها على نفي الزمان الموقوف ضعيفة  
 لتوهم ذلك في خصوص هذا الوجه وجروم يلزم  
 المحقق الا الوجود في نفس الامر دون الخارج كما اعتر  
 به المحقق ليس يقضى الى القول بالقدم من حيث لا شعير  
 ثم انت خبير بان في مقام الانتصار للمستدل لكنه  
 عدل عنه لانه لا يرضى له جعل يمنع ما قرره المحقق  
 في مقام المنع بقرينة ادعاء من الاشاعة تشبوا  
 به في اثبات حدود العالم وذهب عن ان المتكلمين  
 من الاشاعة وغيرهم استدوا اليه منع ان وجود العالم  
 بعد عدمه بعدي لا يجتمع معها القبل العبد يتوقف

هذا الوجه لا يثبت  
 في مقام المنع بقرينة  
 ادعاء من الاشاعة تشبوا  
 به في اثبات حدود العالم  
 وذهب عن ان المتكلمين  
 من الاشاعة وغيرهم  
 استدوا اليه منع ان وجود  
 العالم بعد عدمه بعدي لا  
 يجتمع معها القبل العبد  
 يتوقف

على الزمان الموجود المقضى الى قدمه فانهم قالوا ان  
 العقلية لا تستدعي الزمان اصلا كما في تقدم  
 اجزاء الزمان بعضها على بعض على ما سبق وان  
 انه يقضى زمانا في كفي في الزمان الموقوف المقدر  
 لكون العدم السابق على الوجود ايضا كذلك وقد  
 نص على ذلك المحقق الطوسي وغيره وكذا ليسند  
 اليه منع قولهم ان فيضان الحادث عن القديم يتوقف  
 على ما لا يتناهي من الشروط المتعاقبة الموجودة  
 بانه يجوز اشتراطه بحد معين من هذا الزمان المتو  
 على قطعة سابقة عليه وليستد اليه منع مقدما  
 اخر ما خذ في شبه اخرى ولم وظ ان نظر المحقق  
 اليه وحي فلا يمكن الاعتراض بالمنع على ما قرره مرارهم  
 فلا ينفعه ما فوب في الحاشية حيث قال هذا ليس  
 توجيهها اخر كلام السيد ليتوجه انه مستدل فوظيفة  
 الاثبات لا المنع وطلب الدليل بل هو اعتراض

عليهم على ما قرره المورد من انهم انتهى ثم لم يتعرف الا  
 بما يمكن تصوره وتصويره وليس يتعسر ويتعد  
 اقامة الدليل عليه فانه مقتضى التقدم الانفكاك  
 الحقيقي لانه لا يعقل بدون الاستداد المتوهم المذ  
 كور على ما يشهد به الفطرة السليمة والغريزة الملكون  
 والقرينة القديسة وسنزيدك بيانا انشاء الله تعالى  
 نعم لا يمكن التمسك لابطالها بالاشبه الضعيفة و  
 والترهات الباطلة الضعيفة وادعاء الاختصاص  
 الاوعية الثلثة بالنظر الى الموجود لا يجدي نفعا  
 لانه مجرد اصطلاح من الفلاسفة بحيث استقر اصطو  
 فلا يندرج تحتها على من عداهم من يرى الزمان الموهوم  
 ويعتبره وعاء للعدد ومع انه غير خارج عنها على انما  
 وقع الاصطلاح عليها معية المتغير للثابت كوقوع  
 المحبب للذات المستمرة الوجود مع الزمان كون  
 مغاير لوقوع المتغير مع شدة تلك النسبة هي المستمرة

الزوم كقوله

عندم

عندم بالدهر ولا يجري فيه الاستداد والسيلان فكيف  
 يكون وعاء ولا اشارة في قولهم نسبة الثابت الى المتغير  
 هي الدهر الى ما ادعاه من ان الدهر وعاء للوجود الصريح  
 المسبوق بالعدم الصريح وكذا انما لياه وقد يقال لعل  
 المراد من الدهر بقاء معية المتغير بالثابت كدوام  
 بالملك وبقاء الملك بالملكون وان كان احدهما  
 متجددا في كل حين والاخر مستمر او من السرد البقاء  
 المطلق الذي لا تغير فيه اصلا ومن الزمان مدة  
 دوام المتغيرات ولا يتغير ان هذا التوجيه مخالفة  
 للبقا المشهور واشتماله على غاية شدة  
 لا يعني عما يراد شيئا ويكون ان يقال الدهر كانه  
 وعاء الامور الثابتة كات الزمان الذي جعل  
 كما متصلا وعاء الامور المتغيرة السائلة وكما لا  
 يتقدح ذلك في كونها ساها كذلك لا ضرة كون  
 الدهر مثلا متى تلك الامور مع كون من مقولة اخرى

وهو صريح في الزمان  
 في قوله تعالى

او من الامور الاعتبارية والمستفاد مما في التحصيل <sup>عليه</sup>  
بما استقف عليه انه من مقوله متى و لكون ذلك محققا  
نسبيا لا يجري فيه الاستداد والسيلان فلا فرق في  
ذلك بين النسبة الى الزمان بالمعية او بالقبضية  
ولهذا يظهر حال توهم كون وعاء كالزمان المعدوم  
من مقولة الكم والظا انه يقول الى حقيقة من ان بعض  
الامر كما اوحى اليه ففهم ولا تنكر تقدر العدم ولا  
تنف ازلية مجردة توهم عدم بثوت ما يتقد به ولا يقاس  
العدم الازلي على العدم المقارن لوجود الزمان  
الاتصاف بالتقدير والتكم بالعرض حتى ان  
وعاء سياتى مقدرا يوجب لك الاتصاف بخلاف  
العدم الازلي مع ان وجود ذلك الوعاء وانقائه  
ما يتقد به العدم الازلي اول المسئلة وعين  
التزاع بل المراد كما مر ان الاتصاف باعتبار  
الوعاء لا يوجب كون العدم الازلي حركة او زمانا

كالا يقضي

كما لا يقضي ذلك ان يكون علم زيد كذلك ولا يثبت  
عليك ان حدوث العالم الثابت بالادلة السمعية  
وانفضاله عن وجوده تعالى لا يقضي سوى تقدم  
عدم اول حادث على وجوده سبعا غير اني اذ لم يلد  
الدليل على غير ذلك واما كون ذلك المقدم بالعدم  
الصريح الغير الزماني فلا يقيد به العقل لا يقضي  
بادى الراى بالنظر الى تلك الادلة عن تقدم ذلك  
العدم على العالم تقديما بالذات بالمعنى الذى  
المحققون من المتكلمين ومنهم الطوسى في التبريد  
غيره كالاجزاء الزمان بعضها على بعض كالايات  
عن كون ذلك تقديما زمانيا باعتبار وعاء وهو  
لذلك العدم السابق و عرض المحقق ان سبوا العدم  
لهذا النوع من تقدمه كالا يعقل بدون الوعاء  
المذكور والام لم يكن سابقا بالحقيقة فلا يتوجب  
عليه ان عدم قد تنا على ذلك العقل بعد لالة



الدليل غير تام لان اللان من طلان اوله القدم  
وابتات الحدوث بالحجة التعمية المعتضدة بالادلة  
العقلية وعدم ثبوت الزمان الموهوم كما حصل  
بالمنع ليس لا يجوز انتقاء ذلك الزمان فيجوز على  
هذا اعتباره بالنظر الى دلالة الدليل ولا مخالفة له  
لنظرة الشرح وباطنه اذ لم يكن موجودا او لا يلزم ان يكون  
الزمان التقديري ايضا كذلك ولعله ينبى على وجوه  
او اشبه عليه عدم الثبوت بثبوت العدم فزعم انه  
ثبت عدم الزمان الموهوم وح لا بد من القول بان  
ذلك الانفصال اما كان بالعدم الصريح وكذلك  
ما ادعاه من انه لا يجب ان يكون كماله يتحقق في نفس  
الامر في زمان فانه لا ينفيد الا عدم وجوب كونه ذلك  
العدم في زمان ووعاء ولا ينفعه الا وجوب عدم  
كونه كذلك حتى يلزم ان يكون الانفصال بالعدم  
الصريح الغير الزماني لانه اذ ذلك مستدل به انه

ليس

ليس من الحدوث الدهري في شئ كما اشير اليه والمحقق  
قد بين وجوب كون ذلك العدم في زمان بما  
اثبت له من تضافه بالتقدم الذي لا يتحقق في  
غير اجزاء الزمان ولا يعقل الا بعرض زمان  
اذ لا معنى لكون هذا التقدم بالذات في غير هذا  
فلا يقاس عليه غيره واذا كان وجود الزمان  
مستحيلا وليس العدم موجودا فيكون فيه الزمان  
الموهوم فكان على المجيب ان يتعرض له حتى يستبين  
له امره لكنه نبذ وراه ظهر مع انه عدة ما  
تمسك به على ابطال الحدوث الدهري في  
الحدوث الذاتي الذي اثبت المتكلمون  
ويجيب به على اثبات الحدوث الزماني و  
اعتبار الزمان الموهوم فلا ينبغي الاعراض  
عنه والاستغفال بالاطال تحت من منع  
النتيجة وان حدوث العالم ينافي وجود

الموهوم

وجود ذلك الزمان والحركة والجسم لأن قضاء  
 ما يلزم منه انقضاء الزمان قبل وجود الهلاك  
 واللازم منه انقضاء ذلك السبق حقيقة لأنه  
 مرجح إلى أن السبق الموقوف على الزمان يتحقق  
 بدونه فلا يثبت تحقق هذا السبق بدون زمان  
 هذه المقدمات وإشراك لك كقولنا إن ليس  
 للزمان في سلسلة علمه مدخل لا يقال إنه فيه  
 وسائر ما التقطه من كتب الفلاسفة الناركين  
 للشرائع المعرضين عن الأدب ما ينبغي على  
 أصولهم الفاسدة وأهوائهم الكاسدة فلا  
 ينتهض على المتكلمين وغيرهم من المتكلمين  
 بأذيال القدسيين من حجج رب العالمين صلوا  
 الله عليهم أجمعين على أن عدم وجود كونهم  
 زمان على الوجه الذي بين في الزمان في أنه في لا  
 ينا في أن ذلك عدم في زمان بحسب التوهم

بالمفاسية البية كما قال المحقق الطوسي في نقد  
 كل ما هو علة الزمان أو شرط وجوده فلا يكون  
 في الزمان ولا معه إلا في التوهم حيث يعطسها  
 إلى الزمانيات أي الأمور الواقعة في الزمان  
 الموجود بزعمهم فلا يتوهم أن المراتب من أغلا  
 الوهم فتأمل وجواب الحاسم لمادة الشبهة ما  
 كونه مرة بعد أخرى مما لا يرتبط بالسؤال ولا  
 الاستدلال فهو يرجع إلى الاحتجاج آخر من أجل ما  
 أورده لبعض فضلاء جيلان وقد عرفت جريانه  
 في الوقت التقديرية على ما فيه من الضعف  
 والقصور فلا تطول تكبيره ولا استبعاد  
 فإن يتصور عدم المستمر ممتدا متصفا بعد  
 التناهي باعتبار وقوعه في استداد غير متناه  
 المقادير وهو موهوم كلك ولا ضرورة على استقامة  
 ولا بهان ومن ادعى خلافاً فعليه البيان بل لا

توسطه بالادب والادب والادب  
الوقت القدير في الاصل

لترصيفه بالاذني على ما يصدر به المنكرون لا تصاف  
بعدم التناهي والامتداد الا ذلك ولا يفيدنا  
قرره وكرره لو تم سوا ان الازل ليس له وعاء  
امانه ليس كالزمان فغيره فانه فسر الازل  
باللازمان السابق على الزمان سبعا غير زمان  
فان اراد بالزمانى المنفى ما هو المعروف المتنا  
من عدم اجتماع السابق مع اللاحق على ان  
يكون سبق بعض اجزاء الزمان على البعض  
تمثيلا للزمانى فيقول الى القدم وان اراد  
به السبق الذى لا يكون السابقه زمان  
كاجزاء الزمان فانها متقدمة وناخرة  
غير مجتمعة ولا يكون السابق نهائى زمان كالاجزاء  
فيرجع الى اختيار الحدوث الذاتى على غنار  
المتكلمين فيكونه الازل كاجزاء الزمان متقدما  
كقدمها بل يتاخر ذلك في اجزاء المفروضة

وهو ان الزمان ليس له وعاء  
فان اراد بالزمانى المنفى ما هو المعروف المتنا  
من عدم اجتماع السابق مع اللاحق على ان  
يكون سبق بعض اجزاء الزمان على البعض  
تمثيلا للزمانى فيقول الى القدم وان اراد  
به السبق الذى لا يكون السابقه زمان  
كاجزاء الزمان فانها متقدمة وناخرة  
غير مجتمعة ولا يكون السابق نهائى زمان كالاجزاء  
فيرجع الى اختيار الحدوث الذاتى على غنار  
المتكلمين فيكونه الازل كاجزاء الزمان متقدما  
كقدمها بل يتاخر ذلك في اجزاء المفروضة

لذلك

توسطه بالادب والادب والادب  
الوقت القدير في الاصل

لا كان وقوع الحركات المختلفة فيه ونفى ان يكون  
بين الله وبين العالم بعد مقدريا في اختيار  
الوقت التقديرى مع ان توسط المبدأ على  
هذا الوجه فاسد كما سيرد عليك انشاء الله تعالى  
ودليله ما ذكره من وانجيم بعدم انتساب الزمان  
اليه تعالى بالقبلية والبعديّة والمعينة يتاخر  
ناسيا من تجويز الانتساب بالمعية ولا يلزم  
كونه تعالى قبل القبل وهو الاول والاخر نعم  
لا يكون الله تعالى في زمان كانه سبحانه ليس  
في مكان فانه معنى انقضاء الزمان عنه جل شاناه  
واما انقضاؤه عن ابتداء العالم فانه عنى به  
انه لا وقت قبل حدوثه اى ليس له وقت موجود  
فيه معنى وان عنى الاعم فهو اول المسئلة وعينه  
المتنازع فيه وكونه العالم حادثا في غير زمان هو  
وكون وجوده من العدم لا يحالف القول بالزمان

وهو ان الزمان ليس له وعاء  
فان اراد بالزمانى المنفى ما هو المعروف المتنا  
من عدم اجتماع السابق مع اللاحق على ان  
يكون سبق بعض اجزاء الزمان على البعض  
تمثيلا للزمانى فيقول الى القدم وان اراد  
به السبق الذى لا يكون السابقه زمان  
كاجزاء الزمان فانها متقدمة وناخرة  
غير مجتمعة ولا يكون السابق نهائى زمان كالاجزاء  
فيرجع الى اختيار الحدوث الذاتى على غنار  
المتكلمين فيكونه الازل كاجزاء الزمان متقدما  
كقدمها بل يتاخر ذلك في اجزاء المفروضة

الموهوم واردة الاعم من ذلك مصادرة ودعوا  
لا يقبل الا لشاهد له وتصورنا ذكره متعس  
والتصديق بذلك متعذر لانه تصديق بعديم  
ازلية الازلي ونفي تعدد المتعدد وعدم امتداد  
المتعدد ومن توهم الازل كالزمان ممتدا متقدرا  
قابلا للزيادة والنقصان اثبت له معناه و  
سماه بالزمان ولا استحالة فيه لكنه لم يوقم  
ان الله سبحانه فيه وان اعتقد انه لا موجود  
سواه ثم اخذ بايجاد الاشياء شيئا فشيئا  
في اجزاء اخرى من هذا الامتداد وليس هذا توهم  
باطلا وامرا محالا واتما التوهم الباطل كونه  
تعالى في زمان او مكان وتركيب هذا الخالق  
الامور الصحيحة لا يقتضي استحالة شي من  
ذلك ولا يغير بمثل هذا الكلام الا الجاهل الذي  
يقول بان زمان عدم العالم جزء من اجزائه

فان

فان المتكلمين نفوا ان يكون لزمان عدم العالم وجود  
فكيف يكون جزء من اجزائه والزمان ذلك عليهم  
بناء على ما ذهب اليه غيرهم من سخييف القول  
على ان من ذهب الى ذلك كافلاطن على المشهور  
حبله جوهريا فانما بنفسه وقال لا يقع في تحت ذلك  
الزمان تغير تام تغير نسبة الى المقينات فلا  
يستلزم قدمه قدم الحركة والجسم ولا يلزم ان يحمله  
من اجزاء العالم اذ يجوز ان يقول مجردت ما  
سواه ويعترف بقدمه على ما جوزه بعضهم نعم لا  
يقطع عاقل بان العالم بكلمة سبق بالعدم الزمان  
وما ينجز اليه ثم يقول بان الزمان مقدار موجود  
غارض للحركة وبالجملة عند عدم الزمان الممتد  
المطابق للحركة القطعية المترع من الان الشيا  
الذي بانها الحركة القوسية يكون حالة  
قارة مستقرة لا فيها حركة ولا متحرك يتقدم

هذا هو المقدم  
على ما تقدم  
في كتابنا  
الذي هو  
المتقدم

لحال ويتأخر أخرى فاذا تغيرت الأحوال بعدت  
الحركات ارسن منها الزمان في الخيال وحصل  
مقدار في العقل ولا يخجل بذلك ما استشكله  
المحقق من ان سبق العلم الازلي الذي لا يجامع  
الوجود المسبوق لا يعقل بدون زمان متفرع  
من ان ليدتعالى واستمرار وجوده وعدم زواله  
لان الصبي ما حصل من افاذاته الماخوذة من  
الواقف للفاضل الكاشف وغيره انه لا يتحقق قبل  
وجود العالم الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك  
كما لا يتحقق الحركة والمتحرك وهذا بعينه ما  
استدل به اولاً وتمسك به ثانياً ولا فائدة في  
تكرار الدعوى واعادة المدعى كونه بعد اخرى  
ولا يلزم من ذلك ان يعقل تقدم ذلك العلم عليه  
هنا الوجه بدون ملاحظة الزمان الموهوم  
فانه لا يتحقق بدون عرض الزمان الا في اجزائه

وبال

وبال تقدم الامر على اليوم بالذات الى السبق  
الزمانى وارجاع السبق الذي الى التقدم الزمانى  
لا يفتقر الى دلالة دليل على بطلانه وكما يتضح حد  
العالم مجرد السبق المذكور كانه يتضح بالزمان  
الموهوم الا ترى الى ما في قواعد الطوسي وغيرها  
من تقدير الزمان لتصح الحدوث استظهاراً  
والظان لم يفسر المحقق المورد قوله في التجريد  
الا بالبعدية الزمانية كما يظهر بادي في ناسل  
قال الظ كما يستفاد من كلام الشرفي في بحث الامور  
العامة ان المراد بالبعدية بالذات التي اثبتتها  
المكتمون وجعلوها متساوية وسأوزعوا ان  
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض من هذا  
القبيل لكن التحقيق انه لا يحصل له بل الظ  
انه تقدم بالزمان هكذا لا سه طاب ثراه وهو  
كما ترى ارجع التقدم الذاتي المعترضة اجزاء الزمان

في قوله لا يرد قول من قال ان مراده  
 منها البعديّة الذاتية وحكم بان البعديّة ههنا  
 هي البعديّة الزمانيّة ولم يرد قول من فسره بها  
 اسند الرد الى من يعبر عنه بالفاضل المعاصر  
 به ابن المولى صدر الدين الشيرازي والنجيب اهل  
 عن هذا الاسناد ولهذا توهم ما نسبته لذلك  
 على ما هو ابراه الى والدك يعني المولى صدر  
 الى الوالد الماجد للمحقق المورّد واسند التصريح  
 بان المحقق الطوسي لا يقول بالزمان الموهوم  
 اليربع ان المحكي عن المولى صدر ليس الا ان الزمان  
 الموهوم غير صحيح واسناد التصريح بان لا يقول  
 به الى والد المحقق مجرّد اشعار هذا الكلام ليس  
 الالحب ترويج كساده واصلاح فساداه واما  
 المحقق المورّد فقد صحح بان التقديم الذاتي  
 لاجزاء الزمان يرجع الى التقديم الزماني فعدم

الزمان

الزمان يجب ان يكون في زمان لا غير ليس اجزاء  
 الزمان لكن يكفي فيه الزمان الموهوم فلا بد  
 من القول بالزمان الموهوم وهذا من كالتصريح  
 بان المحقق الطوسي قابل بالزمان الموهوم لا يتنا  
 كلامه عليه ثم لا يقدر التفسير بالبعديّة الذاتية  
 في اعتبار الزمان الموهوم لان القول على  
 تقدير تسليم عدم صحّة الاكتفاء بالتقدم بالذات  
 واحتياج سبق العدم على الوجود الى زمان كالا  
 اتجاه لتوهم ان انتفاءه ونفي الالحجاب المستلزم  
 للتقدم يوجب القول بالحدوث الدهري و  
 كانه ارجح الى ما اثبتته المتكلمون مع ان من حكم  
 بالحدوث الدهري يفتيه ويتجاشى عنه كيف  
 قد قطع في القياسات بانقضاء البق واللحق  
 في الدهر لعدم الاستداد فيه وظاهر انه لا يتصور  
 عدم العالم تقدم على وجوده في الدهر بل



يعرض لاجراءه وان لم يعرض لشي من هذا الا لاجل ان زمان  
 كانا لتقدم و التاخر العارضان لتلك الاجزاء  
 زمانيين بل هي اولى بذلك ويكون على هذا تقدم  
 عدم الزمان على وجوده ان فرض له وجود تقدم  
 عدم العالم على وجوده بل تاخر وجود الحادث  
 عن عدمه ايضاً زمانياً ولا جرم في ان يطول عليه مع  
 ذلك التقدم الذاتي ايضاً اذ لا محذور في اجتماع  
 اقسام التقدم فان الله سبحانه متقدم بها اجمع  
 على ما بينه بعضهم والعلك متقدم على الحادث  
 المولود بالذات والشرف والرتبة والزمان  
 ان اعتبر في ذلك التقدم عرض الزمان للسابق  
 والمسبوق لم يكن ما لاجزاء الزمان تقدماً زمانياً  
 واما التقدم الذي لعدم العالم على وجوده فتقدم  
 زمانى على القول بان الزمان موهوم وان فرض  
 ان احداثا بوجوده البتة ونفي كونه موهوماً

في هذا المقام  
 ان تقدم العالم  
 على وجوده  
 بل تاخر وجوده  
 عن عدمه  
 ايضاً زمانياً  
 ولا جرم في ان  
 يطول عليه مع  
 ذلك التقدم  
 الذاتي ايضاً  
 اذ لا محذور  
 في اجتماع  
 اقسام التقدم

في هذا المقام  
 ان تقدم العالم  
 على وجوده  
 بل تاخر وجوده  
 عن عدمه  
 ايضاً زمانياً  
 ولا جرم في ان  
 يطول عليه مع  
 ذلك التقدم  
 الذاتي ايضاً  
 اذ لا محذور  
 في اجتماع  
 اقسام التقدم

مطلقاً

مطلقاً الاعتراف بحدوث العالم فلا يكون ذلك <sup>السبق</sup>  
 عندك سبقاً زمانياً بهذا المعنى ولا فساد فيه واما التقدم  
 اليه من حيث المتأخر فتقدم الشيء على اخر تقدمه انفاً كما  
 لا في احوال الزمان بل في حايق الاعيان المتضامات للثنا  
 الدهرى والتاخر المطلق والتخلف الصحيح الغير  
 السببى والمسبوقية الغير المتكتمة او ما شئت فسمه  
 فلا يتصح الا بارجاعه الى التقدم الذاتي الذي  
 اعتبره المتكلمون وان كان اعم من ذلك من حيث المهور  
 بناء على ان التقدم بالذات لشيء لا يقتضى انفاً كما  
 على ما يقال على انه معتبره صح باختصاصه به نقلاً  
 فلا يجزى في العدم ويلزم عدم صحته توصيفه بالسبق  
 حقيقة كما ادرياك واذا انقش ما فضل في لوح  
 خاطرت انصح لك ما في قول الجيب من ان عود  
 التقدم بالذات الى السبق الزمانى لا يحصل له  
 وانه لا يتصح مع وجود العالم الا بالتقدم به لما صح

خر



منزلة لا معنى لتقدم الاسم بالذات على اليوم الا انه  
 يتقدم عليه تقدما انفكا كذا في غير مفتح الى  
 اعتبار امر مغاير ويعرض له القبليّة لذاتة ولا يعني بالاسم  
 الى الزمان المعبر فيه المحقق بين اجزاء المعبر عنه بالا  
 يجتمع السابق والسبوق لهذا المعنى ضرورة ان  
 اعتبار عرض الزمان في هذا التقدم المفضي الى  
 عدم كون تقدم اليوم على العدم زمانيا من قبيل <sup>صطلح</sup> الا  
 التي في قوة الخطا عندهم وان نسبة بعضهم الى <sup>المتكلمين</sup> ا  
 وتصح حدوث العالم لا يتوقف على اول هذا التقدم  
 واعتباره قسما على امره وانما يتصح بمجرد المسبق <sup>كسبة</sup> الانفكاك  
 سواء سمي ذلك تقدما ذاتيا او سبقا زمانيا او <sup>اطلق</sup>  
 عليها القبليّة الدهرية او السردية والسبق المطلق  
 والتقدم الصريح الغير المتكلم والانفكاك الغير التسي  
 كما لوحنا اليه في صدر المقال وعلم بذلك ان  
 مراد المحقق الموردة تقدم الاسم بالذات على

اليوم

اليوم اذ ارجح الى التقدم الزماني فلم يتم ما <sup>تنبه</sup>  
 المتكلمون من القسم الثاني وحيث تمسكوا  
 بذلك التقدم فلا يثبت ما جوزوه تقريرا <sup>عليه</sup>  
 من كون تقدم عدم الزمان عليه او سبق عدم  
 العالم عليه بالذات لانفكا هذا المعنى في ذلك  
 فلا يحصر عن كونه تقدما زمانيا ولا محذور فيه  
 لان الزمان امر موهوم ولا وجود له وما  
 تخيلوه من المفاسد انما يتب على وجوده  
 يقال بكفاية الزمان الموهوم فيه لان <sup>العدم</sup> الا  
 لا وجود لها في الخارج حتى يتوهم احتياجه  
 الى الزمان الموجود ويعد مخالفة لطريقة  
 الملة ويعد لغيره الى القول بالحدوث الد  
 والدهر فمن اولع به ما لا يرجى رواله ولن يصلح  
 العطار ما اسند الدهر <sup>قال المستد</sup> **واما ثالثا**  
 فلا ترجح يكون الباري سبحانه واقعا في حد <sup>بعينه</sup>

هري

من ذلك الامتداد العدمي تعالى عن ذلك والعالم  
 في حد آخر مخصوص حتى يصح تخلل ذلك الامتداد  
 بينه سبحانه وبين العالم ويصح تأخر العالم وتخلفه  
 عنه سبحانه في الوجود فاذا كان ذلك الامتداد  
 غير متناهى التماهي كان غير المتماهي محصورا بين حاصرين  
 حاشيته وطرفاه **قال المحقق قدس سره** ومنه  
 ان يرادهم بقولهم بين الباري والحق واول العالم زمانا  
 وهو مازلي انه كان قبل العالم امتداد محصور  
 لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى الذي  
 يقال الآن انه تعالى موجود لآلة الزمان واسطة  
 بينه تعالى وبين العالم بحيث يكون هو تعالى في  
 احد الحدين والعالم في حد آخر حتى يلزم كون  
 غير المتماهي محصورا بين حاصرين وهذا خطأ جليا  
**واجيب** بان هذا الامتداد الازلي لما كان  
 امر متحققا موجودا في نفس الامر وكان منشأ

تحققه

تحققه ومبدء وجوده وجود واجب الوجود كما  
 بر قبيل ذلك كان من الواجب ان يكونا الزا  
 تعالى في ابتداءه بحسب نفس الامر ليحقق كون  
 منشأه ومبداه اول العالم في شتاه لانهما  
 فيكون واسطة بينهما فاذا فرض كون غير متماهي  
 التماهي بحسب نفس الامر اذ لو لم يكن غير متماهي لزم  
 حدوث الواجب تعالى عن ذلك لان العالم  
 لما كان خادما كان متماهي التماهي فلو كان  
 ذلك الامتداد السابق عليه الواقع بينهما  
 متماهيا كان خادما ويلزم منه ما سبق كان غير  
 المتماهي بحسب نفس الامر محصورا بين حاصرين  
 هما حاشيته وهذا خطأ جليا وبعبارة اخرى  
 لما كانت امر امكنا موجودا كان له مبدء ابتداء  
 منه فلما انتهى باول العالم وفرض غير المتماهي كان  
 غير المتماهي محصورا بين الحاصرين الا ان يثبت

لكن ان كان الامتداد العدمي  
 فيكون له مبدء وجوده  
 وهو واجب الوجود  
 كما هو في حق الله تعالى  
 والواجب الوجودي  
 فيكون له مبدء وجوده  
 وهو واجب الوجود  
 كما هو في حق الله تعالى  
 والواجب الوجودي

306

فقط من الجاهل العرش اذ لم يسمع  
 بمبدأه كغيره بل هو في نفسه  
 كلفه كلفه كلفه كلفه كلفه  
 فليس له مبدء وجوده

انما غير المتماهي من الازلي  
 انما غير المتماهي من الازلي  
 انما غير المتماهي من الازلي  
 انما غير المتماهي من الازلي

فما كان له مبدء وجوده  
 فان كان له مبدء وجوده  
 فان كان له مبدء وجوده  
 فان كان له مبدء وجوده

لعدم انتهائه به فانه كما كان قبل وجود العالم وعاء  
 لعدله فكذلك يكون بعد وجوده وعاء لوجوده  
 فهو كما كان اذ ليا فكله يكون ابديا لوجوب  
 دوام وجود المعلول بدوام وجود علته  
 الناتية فان ذلك الموجود القديم لما كان من  
 اثر الواجب ولم يكن وجوده متوقفا على شرط  
 اخر غير استمرار وجود الواجب لم منه دوامه  
 بدوامه فهذا على تقدير تامة كان من الواجب  
 ان يجاب به فاسئل فيه وما فيه **اقول** من السبق  
 الواضح جدا ان هذا الامتداد لما كان منشا  
 تحققة واجب الوجود كما اعترف به كان غير متناه  
 التامى فلا يكون له ابتداء حقيقى تاتى ان يقال  
 من الواجب ان يكون الواجب تعالى له ابتداء وما  
 ذلك الا من الالهام العامية فان محصل  
 كونه تعالى في ابتداء يرجع الى انه لا بدء له كيف

في قوله تعالى ان الله لا يبدئ بشئ الا اذا اراد  
 ان يبدئ به فانه لا بد له من ان يبدئ به  
 في قوله تعالى ان الله لا يبدئ بشئ الا اذا اراد  
 ان يبدئ به فانه لا بد له من ان يبدئ به

ولو كان

ولو كان ابتداء لم يكن غير متناه التامى فلم يكن  
 في انحصاره بين الحاصرين وايضا يلزم من اعتبار  
 الابتداء له الزمته من شانه اعمى حدوثا  
 تعالى فلا محالة يكون ذلك الامتداد غير متناه من  
 جانب السبق فلا معنى لان يكون الواجب تعالى طرفه  
 وفي حده ولا يقضى انفضاله تعالى عن العالم الا  
 ما بينه المحقق من تحقق امتداد يصح ان يقال  
 يمكن العالم فيه وكان الواجب بالمعنى الذي يصح  
 الان ان يقال انه تعالى وجوده عند هذا نظير  
 اننا افاده لو لم لا يقضى الا انقطاع غير المتناه  
 بما جعل طرفه وحدها وحاشية وليس يسمى ذلك  
 انحصار غير المتناهى بين الحاصرين اذ لا يلزم  
 الانقطاع من الجانبين الا بعد كونه غير متناه  
 التامى من الطرفين فانه المحذور من الانحصار  
 بين الحاصرين ولو كان كذلك كان تعاقبا للمحدود

الغير المتناهية من انحصار غير المتناهي بين الحاصرين  
هما السبب الاول وهذا الحادث اليومي فلم  
يكن بهم حاجة الى ابطال التسلسل بهان التطبيق  
وغيره فيرو في نظيره على انه الواجب تعالى و  
العالم بل اول جزء منه موجودان في الخارج ولا وجود  
لهذا الزمان فيه فكيف يخصص بينهما ولا يخفى جريا  
البيان المذكور في الزمان التقديري ايضا كما  
يجرى في الزمان الممتد المتخيل من حركة الفلك  
الازلية المخصوصة بمبدئه الذي هو الفلك  
بين هذا الحادث وهذا ولا ينفخ القول بعديم  
انتهائه كما زعم لانه الكلام فيما كان منه قبل وجود  
العالم على انه دوا من غير لازم لانه وان كان متزا  
من استمرار وجوده تعالى لكنه يتوقف على اعتبار  
العقل وانتزاعه وانكاره وتوقفه على شرط اخر  
غير الاستمرار مكابرة شنيعة فينقطع عند وجود

العالم

العالم بانقطاع الاعتبار لعدم الحاجة اليه اللهم  
ان في بانه لا وجود للزمان مطلقا الا في الوجود  
قبل وجود العالم وتعبه فيعتبر كانه ويستمر  
لذلك لا لما تقر من ان ثابت قد امتنع عد  
لاختصاصه بالوجود ان الخارجية دون الامور  
الاعتبارية ومن ثم لا يوصف بالامكان لا متناع  
وجودها في الاعيان فنظلمنا قال من ان لم يكن  
امرا يمكننا موجودا كان له مبدئا مبتدئا من مع انه  
الترام ان يكون له مبدئا مبتدئا من نيا في انتزاعه  
وجوده تعالى ويناقض كونه غير متناهي التماذي  
ولا يصح كونه تعالى طرفه وحاشيته اح لانه  
من الواجب تقدم الواجب تعالى عليه بحسب  
الامر ليتحقق كونه سجا من مشا انتزاعه ويصح له  
يكون مبدئا حقيقا ولا يفضي لك الى كونه جل  
شانه من مشا له ومبدا بمعنى ما يتبدد منه امتد

وظاهره ان لا يتصح ان يكون له ابتداء وهدي  
 لنوره من لشيء **ثم قال السيد** **وما تارا بيا**  
 فلات حدود ذلك الامتداد سوا سبه منشأ<sup>هنة</sup>  
 اذ لا اختلاف في العدم ولا مخصص من استعداد  
 او حركة او غير ذلك ولم اخص العالم بهذا الحد  
 لم يكن حد وش في حد اخر قبله **واجاب المحقق طاب ثراه**  
 بان هذا مجرد دعوى بلا دليل اذ لعله كان اختلا  
 في اجزائه لانه ليس عدما محضاً الا في ذلك فيه  
 بل امر نفس امرى وقع العدم فيه فتأمل **وقد** يعتقد  
 عنه بان الامور الوهية اذ لم يكن منشأ انتزاعها  
 موجوداً في الخارج تكون وهية محضة واخترا<sup>ة</sup>  
 صرفة غير متحققة في نفس الامر كزوجية المنسة و  
 ههنا كذلك فكيف يتصور اختلاف في نفس امرى  
 وما سبب ذلك الاختلاف النفس الامرى مع  
 وحده طبيعة ذلك الامتداد فهل هو استعداد

بجواب

من جانب القابل ونشأ ذلك من اثر الفاعل من  
 الحركة الحافظة وغيرها ولم صار مختلف الاجزاء  
 من غير ما يبره الاختلاف وهل هذا الا مجرد تخيل  
 ومحض احتمال غير مطابق لما عليه القوم نقل عن  
 الغزالي في الشهستاني وغيرهما انهم قالوا كما ان  
 الوهم يتخيل امتداداً مكانياً لا يقف عند حد  
 معين ويتوهم وجود العالم في جزء منه ويحكم العقل  
 بانه لو وجد في الخارج لكان بعض اجزائه متقدماً  
 على بعض بحسب الوضوع وبعضه متأخر من غير  
 ان يكون لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج  
 كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ  
 له موجود في الخارج فكما لا يدل حكم العقل<sup>بتقدم</sup>  
 بعض الاجزاء على بعض في الامتداد المكاني على  
 وجود منشأ كذلك لا يدل حكم بتقدم البعض  
 على البعض في الامتداد الزماني على وجود منشأ

بل نقول تخيل الامتدادين يركون في فطرة الوهم  
 حتى ان العقل المشوب بالوهم يحكم بان ههنا  
 فضاء غير متناه وان العالم في جزء منه وكذا  
 يحكم بان ههنا زمانا غير متناه وان العالم  
 جزء منه وكذا انه ليس في الواقع فوق العالم ولا تحت  
 خلاء ولا ملاء اذ لا فرق ولا تحت فانه المرات  
 تتحد ببعض العالم كك ليس في الواقع قبل العالم  
 قبل ولا بعده بعد ولا يلزم من ذلك عدم تناهي  
 الزمان كما لا يلزم من الاول عدم تناهي المكان بل  
 الزمان متناه كما ان المكان متناه من غير فرق  
 وحكم الوهم بلا تناهي الزمان مثل حكمه بلا تناهي  
 المكان فكما لا عبرة به في الزمان هكذا كلامهم و  
 هو صحيح في كون عدم محض وليس اساذجا  
 فوق جبهتها ووجهه المورد مع مخالفة للواقع  
 توجيهه بالايروني **اقول** ما ادعاه من كونه اختراعا

في ذلك  
 في ذلك  
 في ذلك

هنا

محضا لا يكون منشأ انتزاعه موجودا في الخارج  
 مع كونه خلاف الواقع لما تقدم من انتزاعه  
 الواجب تعالى لا يثبت المقدمة المنسوبة الاصل  
 ولا يفيد سوا استبعاد الاختلاف الذاتي ولا  
 ينفي الاختلاف باعتبار الامور الخارجية على ان  
 اتحاد الطبيعة لا يستلزم الا انقضاء تغاير  
 مقضياتها ولا ريب في انقضاءها ما يوجب  
 تقدم بعض اجزائها على بعض وانصافها  
 بالنصم والتجدي وغير ذلك ولا استبعاد في  
 استناده الى تلك الامور المختلفة وما يوجبها  
 والمجيب لا يرد على السؤال عن سبب ذلك  
 وخاصة انه لم يظفر بوجه الاختلاف وجملة  
 لا يقضي انقضاءه لجواز جهله بالاسباب الواجبة  
 فانه عدم العلم به غير قارح مع دلالة الدليل  
 عليه لان ما دل على حدوث العالم في حد معين

اختلاف



لعدم دلالة حكم العقل بالتقدم على وجود المنشأ  
 انه لا يدل ذلك على وجود ما يصدق عليه هذا  
 المعنى وبطابقه كما في هذا الجز لا منشأ له والآن  
 فنفي دلالة على وجود منشأ الانتزاع لا يخرج عنه  
 ساجدة ويصير به قولهم من غير ان يكون لهذا  
 الامتداد منشأ موجود في الخارج وليس المراد انه  
 ليس له منشأ انتزاع اذ لا يتم معه المقابلة على  
 انه لم يستدك احد بذلك الحكم على وجود حتم  
 يحتاج الى نفيه وما يرشدك الى ذلك قولهم حكم  
 بان ههنا زمانا غير متناه وان العالم في جزء منه  
 فانه صريح في ان المراد ان الحكم بالزمان الموجود  
 قبل العالم من اغلاط الوهم كالحكم بالمكان الموجود  
 وراء العالم الا ترى الى قولهم بل الزمان متناه  
 فانه المراد منه تناهي الزمان الذي هو مقدار  
 الحركة ولو كان المراد نفي الزمان الموهوم لم

يناسب

يناسب هذا الاضراب فامل وادعاء مخالفة  
 توجيهه للمواقع غير متسوع كغيره من الدعاوي  
 ما قد اطلعت على فسادهما ولا يبعد ان يفوق  
 بين الزمان المتوهم من ملاحظة تناهي هذا الزمان  
 وتناهي الاجسام الواقعة فيه وبين ما ينتزع  
 من بقاء الواجب تعالى ووج فاحكي عن الغزالي  
 وغيره مخصص بالاول فانه اختراعي محض لا يوجد  
 لمنشأه دون الثاني لان له منشأ انتزاع **قال**  
**السيد ما هنا** فلان المتقدس عن الغواشي و  
 العلايق يكون مع اى امتداد فرض ومع كل جزء  
 من اجزائه وكل جزء من حدوده معية غير  
 متقدرة على سبيل واحد ومحيط بجميع اجزائه  
 وحدوده على نسبة واحدة موجودا كان ذلك  
 الامتداد او هو متناهيا على ما لي عليك غير مرة  
 فاذا ن اختصاص العالم بحد من حدود ذلك



الامتداد الموهوم لا يترناخه وتختلف عن الباري  
 الحق جل سلطانة اصلاً فانه اذا كان امتداد  
 الزمان الموجود بالقياس اليه سبحانه على هذا  
 السبيل فالزمان الموهوم بالقياس اليه سبحانه  
 احد وبذلك **ودفعه المحقق طاب ثراه** بان القول  
 بالامتداد المذكور ليس الا ليصح تحقق العدم  
 قبل الوجود وقد صح ذلك ومرادهم من تخلف العالم  
 عن الحق سبحانه ليس الا ذلك لان كان الواجب  
 وقت لم يكن العالم فيه حتى يوق انه الواجب برئ  
 من الكون في الوقت فلم يصح ذلك على انك قد  
 عرفت انه يمكن القول بمقارنته وجوده تعالى للوقت  
 في يتصح التخلف بهذا المعنى ايضاً فقد **كروم**  
**تخلف الجوارح عن قال** انهم كيف يصحون بالامتداد  
 المذكور تحقيق العدم قبل الوجود والحالات  
 ذلك الامتداد موجود بزعمهم كما صح بربيل

في الامتداد الموهوم لا يترناخه وتختلف عن الباري  
 الحق جل سلطانة اصلاً فانه اذا كان امتداد  
 الزمان الموجود بالقياس اليه سبحانه على هذا  
 السبيل فالزمان الموهوم بالقياس اليه سبحانه  
 احد وبذلك ودفعه المحقق طاب ثراه بان القول  
 بالامتداد المذكور ليس الا ليصح تحقق العدم  
 قبل الوجود وقد صح ذلك ومرادهم من تخلف العالم  
 عن الحق سبحانه ليس الا ذلك لان كان الواجب  
 وقت لم يكن العالم فيه حتى يوق انه الواجب برئ  
 من الكون في الوقت فلم يصح ذلك على انك قد  
 عرفت انه يمكن القول بمقارنته وجوده تعالى للوقت  
 في يتصح التخلف بهذا المعنى ايضاً فقد كروم  
 تخلف الجوارح عن قال انهم كيف يصحون بالامتداد  
 المذكور تحقيق العدم قبل الوجود والحالات  
 ذلك الامتداد موجود بزعمهم كما صح بربيل

ذلك

ذلك بقوله فاللائم على هذا ليس الوجود الزمان  
 هناك والفائون بربيلتزمونزوهل هذا الا  
 ترافق على انك قد عرفت انهم لا يلزمونزوهل بل بما  
 عنده وان مرادهم من القول بالامتداد المذكور ليس  
 الا ليصح ان كان الواجب وقت لم يكن العالم فيه ليصح  
 لم القول بكان الله ولم يكن معه شيء فلا يكتم القول  
 بمقارنته وجوده تعالى للوقت الا ان الوجود الذي  
 هو جزء من اجزاء العالم المناقاة لغوم الجزاء الموجود  
 في نفس الامر بعيد عليه ان شيئاً فانه الوجود ليس  
 الشئ بل القول بذلك المقارنته عن القول بالقد  
 ان كان لذلك الوقت وجوده والامر هو مجرد اسم  
 دون تحقق المسمى فاذن لا بد من القول بالوقت  
 التقديري الراجع الى الحدوث الدهري كاسياني  
 ليصح ذلك التخلف بهذا المعنى وبالجملة هذا  
 الامتداد المذكور لا يحتمل ان يكون شيئاً في نفس

شون

منه ان من شئان في زمان  
كان له وجود في زمان  
الذي هو غير زمانه  
فان الوجود في زمان  
لا ينافي الوجود في زمان  
آخر

مظروفا وهذا واما اتوجه بعض المتفلسفة من ان كان  
هنا منسوخ عن معنى الماضي بل عن مطلق الزمان  
ونافاه بعض المتصوفة حين سمع الحديث الا ان كان  
عليه كان هذيان عند اهل الاديان اما الاول  
فلا دارة الى القول بالقدم الا ان يشرب ذلك الى  
الحدوث الدهري واما الثاني فاما في المنطق  
ان الوجود حقيقة في الواجب الممكن بالاجماع لانه  
لو كان مجازا في احدهما لصح نفي الوجود عنه في  
الامر لانه من اشارة الجواز لكن السلب محال والمنابع  
في اتصاف الهيات بالوجود اتصافا حقيقيا كما  
مقتضى عقله وكذا القول بان الشئية اعم من  
الوجود على ما ذهب اليه المعتزلة من ان المعدوم  
الممكن شئ وثابت على معنى ان الماهية يجوز تقريرها  
في الخارج منفكة عن الوجود لا يضر في هذا المقام  
كالا يخفى على من لا يهمل بل الخبر نفي القول بشئ

الامر ولا شئان فيها فان كان الاول فعمم الخبر بنفي  
ازليته فان مفهومه نفي الاشياء وسلب الوجودات  
الازلية مطلقا اي وجود كان في اي ظرف كان باي  
مخو كان الوجود الواجب بل يفهم منه نفي الصفات  
الزائدة ايضا بل هو صحيح في ذلك لان مع الله شئ  
في الازل فيلزم تعدد القدم كما هو من لوازمه  
من قال بزيادتها فيطل قولهم كان قبل العالم زمان  
سوهوم اذ في نفس امرى وان كان الثاني فلا يكون  
امر امتدا والالكان حد وذلك الاستداد  
سواسية متشابهة اذ لا اختلاف في العدم ولا  
مخصص يلزم منه عدم تحلف العالم عن البارحة  
سبجانة تحلفا زمانيا ذلك سبطل قولهم ان عدم  
العالم كان في دعاء وظرف ممتد متجدد منقضى  
كوجود زيد في الزمان كيفك وهما متساويان في  
العدم والاشئية فكيف يكون احدهما طرفا والآخر

وهذا هو  
المراد من  
القول بان  
الوجود في زمان  
لا ينافي الوجود  
في زمان آخر

في سائر الامور  
فان الوجود في زمان  
لا ينافي الوجود في زمان  
آخر

في الازل كون شيئا ويوجب كفايله الا ان يق<sup>رب</sup> ان الوقت  
 للكفر انما هو اعتقاد قدم الجواهر والاعراض وهم  
 لا يقولون بذلك اذ القديم يعتبر فيه الوجود وهم  
 لا يقولون بوجوده في الازل ولكن حصلت لهم  
 شبهة في الفرق بين الثبوت والوجود وجعلوا  
 الاول اعم من الثاني فهم لا يقولون بوجود قديم  
 لا بالذات ولا بالزمان سوى الله تعالى سواه فيه  
 القائلون منهم بالاحوال وغيرهم هذا واعلم ان المور  
 قه قال قبل كلامه على السيد ان الظاهر في الجسم  
 ان زمانه بمعنى ان وجوده مقارن لوجود الزمان  
 يصح ذلك في شان الواجب ايضا اذ يصح ان  
 وجوده مقارن لوجود الزمان نعم لا يصح ان يقال  
 ان زمانه بمعنى ان وجوده ينطبق على الزمان مثل  
 الحركة ولا يصح ذلك في الجسم ايضا وعلى هذا فلا اشكال  
 اصلا هذا موضع حوالة في هذا المقام ولكن ليس هنا

الكلام

الكلام لذلك العلام كما يشعر قوله متصلا بما مر  
 هذا ما يحظر بالبال على سبيل الاحتمال فان كان  
 الحق فهو الحق وان كان من الوسواس الشيطانية  
 فغوة بالله منها والله يعلم بحقيقة الحال بل هو ما  
 اخذ من كلام سيد المدققين على ما نقله المحرفي  
 في حواشيه حيث قال نسبة الزمانيات الى الزمان  
 بالمعية في الوجود سواء كانت منطبقه او غير  
 منطبقه لا بالانطباق فقط والامكن الاجسام  
 التي في زمان ولا يعرض لها تغير زمانية قال ولا  
 شك ان الموجد مع ان يرى عن التغير يصيد في عليه  
 ان مع الزمان في الوجود الى اخر ما قاله هناك  
 والمراد ان نسبة الزمانيات انما تكون بحسب الوجود  
 ولا يتوقف على الانطباق عليه فالموجد البري عن التغير  
 يجوز ان ينسب الى الزمان نسبة المعية فان قلت  
 لما جازت نسبة الموجد البري عن التغير الى الزمان

نسبة المعية فنسبة جميع الازمنة اليه ليست نسبة  
واحدة للمجرد اذ نسبته في كل زمان معين بهذا اليوم  
الى ذلك الزمان يكونه معاً في الوجود وظان  
نسبة جميع الازمنة الى هذا اليوم ليست على السواء بما  
الى المجردة الموجود معه ايضاً ليست على السواء فمعنى  
قول السيد المتقدم عن العواشي الى اخره قلت  
يصدق على المجردة انه في هذا اليوم ظرفاً للمصدر لا  
للمجرد اذ لا تعلق له بهذا اليوم ولا نسبة غير كونه  
في اصل الوجود كما انه موجود في هذا اليوم اصل الوجود  
كان موجود مع سائر الازمنة في اصل الوجود وكان  
يصدق في هذا اليوم انه موجود معه اصل الوجود  
كان يصدق فيه انه موجود مع سائر الازمنة في اصل  
الوجود فعدم كون نسبة جميع الازمنة الى هذا  
اليوم على السواء لا يسلزم عدم كون نسبتها الى  
المجرد الموجود معه كذلك وذلك لا اختصاصاً بـ

بما اليوم

هذا اليوم بهذا اليوم وعدم اختصاص وجود  
لهذا اليوم **اقول** قد اتضح لك ان اسناد القول  
بوجود ذلك الزمان في الخارج وجوداً فعلياً  
الى المحقق وغيره محض اشتباه نشأ من الغفلة عما  
على هذا الكلام من ان المراد به الوجود الشامل  
للاعتبارات ومن المتعاقب عن تصريح بعدم وجود  
ذلك الامتداد ومن الجهل بانه الصابط في مثل  
حمل الجبل على ما يرجع الى محصل معنى المفصل و  
التجاهل من عدم التزام الفالكنية ومن ان  
عما حققه والدا المحقق روح الله تعالى وجهنا  
كما حكيناها سابقاً من ان هذا الوجود لا ينفك في  
حدوث العالم وعلى هذا فيندفع التهافت ويصح  
سبق العدم على الوجود وتحققه قبله عنده ايضاً  
كما يصح عندهم والاعتراف بانهم لا يميزون الوجود  
ويتجاسرون عن نيات في انكار ان يكون غرضهم ذلك

التصحيح واستبعاده رجحاً بالغيبا ثم يصحون به  
ينادون عليه ولا وجه لادعاء انحصار الغرض  
القول بذلك في يصح بعض الظواهر مع انه لا  
يصح ذلك ايضا مع القول بوجوده وان حمل على  
الوجود في نفس الامر كما عدل اليه ثانياً تحليطاً  
كما يصح بذلك الظاهر كما يصح بتحقيق العدة  
قبل الوجود وليس ذلك من اجزاء العالم كما تقدم  
فلا حاجة الى القول بالوقت التقديري الرجح  
الى الحدوث الدهري بناء على ما سجد كره  
انحصار اقسام الحدوث الذاتي والزمانى والذات  
وانه اذا لم يكن التقدير بمعنى الحدوث الذاتي لا  
عبارة عن وجود المهية بعد عدنها في لحاظ العقل  
دون الواقع ولا معنى الحدوث الزمانى لانه عبارة  
عن وجودها بعد عدم واقع كى فلا بد ان يكون  
معنى الحدوث الدهري اى وجودها بعد نفي

صحيح وواقع غير كى اذ لم يعهد منهم اصطلاح غير ذلك  
هنا من كلامه وانت تعلم انه لو سلم عدم انحصار  
الحدوث في الذاتي والزمانى على ما هو المشهور  
بين ان الحدوث الدهري ما اصطلاح عليه بعض  
الفلاسفة وثبت انحصار معاني الحدوث بحسب استقراء  
ما يقصده هذا ههنا ولم يكن مخالفاً لها على ما  
هو الظاهر فلا وجه لتزويل مقال من ينكرهم ولا  
يرضى طريقتهم من المتكلمين عليه ولا مانع من  
كونه حدثاً زمانياً باعتبار ان الحدوث الزمانى  
ما يسبق وجوده عدسه سبقاً لاجماع السابق  
المستبوس سوء اعتبر لذلك عدم زمان مقداره  
موهوم ام لا ومن اعتبر الوقت التقديري بفسر  
الحدوث ايضاً على وجه مطابق وان كان غير  
معهود كما لم يعهد ذلك الوقت ولولم ذلك  
فلاولى ان نرى انه يرجع الى ما ذكره المتكلمين

من الحدوث لذا في اولى الزمان اما مقدار الحركة  
او للبقاء واذا لم يكن الوقت المذكور مقدارا  
للحركة فلا بد من ان يكون مقدار البقاء اذ لم يعهد  
من اعتبره اصطلاح غير ما ذكر على ان انكار  
انضافه بخواص الزمان من التقدير والتكتم  
مع كونه سفسطه يفضي الى ان لا يكون لا اعتبار  
فايدك لانه مجرد اسم من دون تحقق المسمى فيكون  
اعتباره كعدمه وبأي وجه يطلق عليه الزمان  
مع سلب جميع خواصه عنه ولا يرضى بقوله  
ولا يراد به مستماه وهذا الاغلو طره وان هو الا  
العجوبة فالظان يرجع الى الزمان الموهوم الذي  
له مفسدات انتزاع حتى يتم ما يراد منه من تصحیح  
التخلف في نفس الامر لتوقفه على كونه امر امتنا  
كما اعترف به وتوقفه في الواقع لا يوجب ان يكون  
شيئا موجودا في نفس الامر ولا ينافي في عموم الخبر

النفس

الشيء لسياوق الموجودات اهل اللغة في كل عصر  
يطبقون لفظ الشيء على الموجود نص عليه  
المحقق الشريف في شرح المواقيت فلا يتناول العلم  
كما يدل نحو قوله تعالى خلقكم من قبل ولم يك شيئا  
ولا يحال ما في الحديث الاعلى المعنى المعروف لغة  
او عقادون المعاني الاصطلاحية الخاصة  
على ان الشئية لسياوق الوجود الخارجي لانه  
المبتدأ ومنه كما بينه المحيبي لا ويرد به على من زعم  
ان الشئية اسم منه وان المعدم المسمى شيئا  
من انكروا الوجود الذهني فالشيء المنفي في الخبر لا  
يشهد باعدا الموجودات العينية والايضا تصح  
تعاها بالصفات الاعتبارية والاضافية على ان الزمان  
الموهوم يمتنع وجوده في الخارج كما لم يتم في الحيا  
بل كسائر الاعتبارات المترتبة فلا يكون شيئا  
انقفا وفي اعادة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه كلام

وح فكونه لا شيئاً لا ينفى كونه امرأ متداً وآلام يكن المطالب  
للحركة القطعية ايضاً كك وكانه عنى به المعدوم <sup>المطلق</sup>  
وهو كما ترى واستواء حدوده وتساويها لا يتلذ  
حالا كما سبق وتحقق العدم قبل الوجود لا يتوقف على  
كونه امرأ متداً في الخارج لان العدم ليس من الاعيان  
الخارجية فكيف لتعقل تحلف العالم عنه سبحانه تصوراً  
عدمه في وعاءه متداً في نفس الارض وتساويها في الافعال  
واللاشئيه في الخارج لا يمنع من كون احدهما ظاهراً  
والآخر مضموراً فابل يؤكده ويحققه كما بيناه وآلام  
يستند عدم العلول الى عدم علته مع انها متساوية  
في العدم واللاشئيه فكيف يكون احدهما علته  
والآخر معلولاً ولا ينافي ذلك ما يوقن انه لا يمان  
بين الاعدام فانه بما احتلقت المعدومات وانما تـ  
العدماء وعليه كثير من المحققين الا ترى اننا  
ينافي وجود المشروط عدم الشرطه ووجود عدم غيره

موجوداً

كما ان عدم الضد يصح وجود الضد الاخر بخلاف ما في  
الاعدام ولو لا امتياز هالما اختلفت مقتضياتها وكو  
التميز صفة وجودية لا يتوقف على كون المتصنف  
بها شيئاً موجوداً عينياً فاعلم ان الرواية لا تنفي ثبوت  
المعدومات في الازل وان كان مفهوماً نفي الاشياء  
وسلب الوجود امتيازاً لزمه مطلقاً لا تبالى لست شيئاً  
الاعلى القول به وليس لها وجود في ظرف محض من الاشياء  
فصلب الوجودات لا ينافي ثبوت المعدومات اللهم  
الا ان تدعى الضرورة في انقضاء الفرق المعنوي  
بين الوجود والنبوت فيستدرك التمسك بالخبر ضرورة  
ان المعدوم ليس بوجوده وادعاء نفي هذا الخبر لثبوت  
المعدوم كيف يحتاج دعوى نفيه لكونه شيئاً مع انه لا  
يتم التقرب فيه ايضاً على انه لا يثبت مثل هذا الطلب  
بالظواهر ولا ظاهراً تحت ولا يرتبط بما فيه الكلام  
اجاب الخبر بنفسه كهر القائل بثبوت المعدوم غير ظ

سدا و دلالة حتى يحتاج الى الاعتذار فانه مخالفة لا  
 يقضى التكفير اذ الموجب القول بقدم العالم على  
 وجه يؤدي الى نفي الصانع كما ينسب الدهر من الزمان  
 ان العالم لم يزل كذلك موجودا بنفسه ولم يزل الحيوان  
 من نطفة والنطفة من حيوان وكذلك يكون ابدا  
 او يؤدي الى تكارنا علم من الذي ضرورة كفي اختيا  
 سبحانه كما اشهر عن انكر تحلف العالم عنه تعالى  
 لاستلزامه فلك ولا وجه لما يتكلمه المتسفون ولا  
 بعيد ان يكون حدوث العالم من ضروريات هذا  
 الدين وقد صرح جال العلماء العلامة الحلي  
 في جواب المسائل المدنيات بان القول بقبول المعاد  
 لا يوجب الكفر لانه الموجب له هو اعتقاد قدم الخلق  
 وهم لا يقولون بوجوده في الازل لانه القديم  
 يعتبر فيه الوجود لكن حصلت لهم شبهة وقطع  
 رة بان من اعتقد قدم العالم فهو كافر سلبا  
 خلافا لانه الفارق بين المسلم والكافر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خاتم النبيين  
 والمرسلين  
 أما بعد  
 فقد بلغنا من كتاب  
 الفقه في الدين  
 من كتاب الكفر  
 ما يدل على  
 ان الكفر  
 لا يوجب  
 الكفر  
 لانه  
 الموجب  
 له هو  
 اعتقاد  
 قدم  
 الخلق  
 وهم  
 لا يقولون  
 بوجوده  
 في الازل  
 لانه  
 القديم  
 يعتبر  
 فيه  
 الوجود  
 لكن  
 حصلت  
 لهم  
 شبهة  
 وقطع  
 رة  
 بان  
 من  
 اعتقد  
 قدم  
 العالم  
 فهو  
 كافر  
 سلبا  
 خلافا  
 لانه  
 الفارق  
 بين  
 المسلم  
 والكافر

ذلك وحكمه في الاخرة حكم باقي الكفار بالاجماع  
 قال رة في نهاية المرام قد اتفق المسلمون كما  
 على نفي قديم غير الله وغير صفاته وفي القسبا  
 القول بقدم العالم نوع شرك وفي موضع اخر  
 منها انه الحاد وفي توجيه الصدق كون  
 غير الله تعالى قديما كقوله بالاجماع ولا شبهة في  
 ان اللبثاد من القدم والحدوث هو الزمان  
 ليس الا والحدوث الذاتي كالقدم <sup>صطلح</sup> مجاز  
 على ما صرح به غير واحد من المحققين فقد علم  
 بنقل العلماء قديما وحديثا على تباين ادانهم  
 ان حدوث العالم مما اتفق عليه كل من انسب  
 الى اصحاب الشرايع وهذا ما يورث العلم  
 بكونه صادرا عن صاحبها وما خوذ منه ولا  
 يخفى الفرق بينه وبين سائر الاجماع التي  
 تنهى الى واحد ويتبع الآخرون على في مسكة

ذلك



في قوله تعالى  
 لا يقصده لانه استعمل للدوام والاستمرار  
 نحو كان الله سميما بصيرا حتى ذهب بعضهم في  
 التناقض الى انها تدل على استمرار مضمون الخبر  
 في جميع الزمن الماضي ولعله المراد من الانسلاخ  
 بناء على كونها ناقصة وعلى اي حال فتأنيده  
 الى القول بالقدم غير مطرد ولا مناسبة له بالحدث  
 الدهري لعدم تصحيح الزمان الاستفاد من لم يكن  
 معه بخلاف الزمان الموهوم فالظ انه يشير اليه ولا

من العقل والانساق على ما افاده بعض من اعيا  
 الاعلام وبذلك يحل ما استشكله المحيبتان  
 اثبات الاجماع على وجه يكون ليللا قطعيا يعلم  
 دخول المعصوم فيه بدون التمسك بالضرورة  
 او بالاجزاء المتواترة مشكك في الظان كان ثمة  
 معني ثبت و وجد والانسلاخ عن معنى الزمان  
 تاويل لا يصار اليه الا بالدليل وتعاليه تعالى  
 لا يقصده لانه استعمل للدوام والاستمرار  
 نحو كان الله سميما بصيرا حتى ذهب بعضهم في  
 التناقض الى انها تدل على استمرار مضمون الخبر  
 في جميع الزمن الماضي ولعله المراد من الانسلاخ  
 بناء على كونها ناقصة وعلى اي حال فتأنيده  
 الى القول بالقدم غير مطرد ولا مناسبة له بالحدث  
 الدهري لعدم تصحيح الزمان الاستفاد من لم يكن  
 معه بخلاف الزمان الموهوم فالظ انه يشير اليه ولا

وجرا اعتبار الانسلاخ فيه ايضا مع انه لا يؤدي  
 الى القدم مع ذلك بل يؤدي الى انتفاء الوجود  
 عن غير تعالى كما في الوجه الثاني مع اعتبار الانسلاخ  
 والا كان المراد كان الله لم يكن موجودا مع في مرتبة  
 ذاته والآت كما عليه كان فيؤدي الى القول بالقدم  
 لكن لا يجري ذلك في مثل قول الباقر عم كان الله  
 ولا شيء غيره اللهم الا ان يعتبر فيه ذلك القيد بجمعا  
 والصواب حمل القيد على معنى مجامع الاطلاق  
 على ما هو الظ لعدم الداعي الى ذلك التاويل على  
 مخار المسلمين بل الملميين وكذا التاويل الاخر  
 ضرورة بطلان القول بعدم وجود شيء غيره نعم  
 اللهم الاعلى سبيل المجاز بمعنى انه وجودها بالانظر  
 اليه تعالى كالعدم فافهم واعلم ان المحقق طاب  
 بعدنا زيف ما نقله عن بعض معاصريه من كون  
 تقدم عدم العالم تقدما ذاتيا شبيها بالتقدم

في قوله تعالى  
 كان الله سميما بصيرا حتى ذهب بعضهم في  
 التناقض الى انها تدل على استمرار مضمون الخبر  
 في جميع الزمن الماضي ولعله المراد من الانسلاخ  
 بناء على كونها ناقصة وعلى اي حال فتأنيده  
 الى القول بالقدم غير مطرد ولا مناسبة له بالحدث  
 الدهري لعدم تصحيح الزمان الاستفاد من لم يكن  
 معه بخلاف الزمان الموهوم فالظ انه يشير اليه ولا

الزمانى من حيث توهم كونه في امتداد سوتهم كقولهم الامتداد  
 المكافى فوق المحل بدون ايات الزمان الموهوم  
 وابطل ذلك بان مرجعنا افاده الى القول بالقدم  
 حيث لا يكون سبق بالحقيقة بل بحسن التوهم وذكراته  
 لا بد على طريقة الملة من القول بالافضال بين  
 العالم و صانعه او رد على نفسه ان الواجب ليس  
 بزمانى فلامعنى للافضال واجاب عنه بالاحاطة  
 هنا من انه لا يقضيته ثم جوز كونه مقارنا للزمان كما  
 حكاه المحيية قال على هذا فلا اشكال ام هذا ما  
 يخطر بالبال على سبيل الاحتمال الى آخره ولا يخفى على  
 من خلع جليا بالجدل والعتاد ان قوله هذا ناظر  
 الى مجوز كل ما افاد ولا اختصاص له ببناء الجرم  
 الاخير من الكلام كما فهم من اسناد الانتحال الى  
 العلم وكيف جزم بان ما جوزه المحقق ارتضاء  
 بما ذكره غيره ليس منه مجرد اطلاقه على نقل الخبر

مثله عن غيره على انه لا اختصاص له به فقد جوز مثله  
 الحكماء والمتكلمون فليس ذلك مما يرجح احتمال  
 ويطبع فيه فقد ذكرنا التعليقات ان لعقل  
 يدرك ثلثة احوال احدها الكون في الزمان و  
 الثاني كون مع الزمان ويسمى الدهر وهذا الكون  
 محيط بالزمان و وعاءه وهو كون الفلك مع  
 الزمان والزمان في ذلك الكون لانه يتشأن  
 حركة الفلك وهو نسبة الثابت الى المتغير  
 الالات الوهم لا يمكن ادراكه والثالث كون الثابت  
 مع الثابت ويسمى السرد وهو محيط بالدهر  
 قال وما يكون مع الشئ لا يتغير بتغيره ولا يتنا  
 اعراضه بعد ما بين ان الشئ الذى يكون فيه  
 الزمان يتغير بتغيره ولمحة جميع اعراضه وقال  
 في عينون الحكمة نسبة ما مع الزمان وليس الزمان  
 هو الدهر وفي الغاية ليس كل ما وجد مع الزمان

قال في الجواهر ان ما افاد من قولهم الامتداد  
 كقولهم الامتداد هو ما افاد من قولهم الامتداد  
 كقولهم الامتداد هو ما افاد من قولهم الامتداد

اعلم ان ط الزمان المتغيرات في زمانه هو ط الزمان المتغيرات  
 متغيره وجزءا فطوت في وقت واحد واما ط الدهر فيس من هذا القبيل  
 كما هو ط الدهر بالدهر في بعض الاعراض اما ان كان الدهر محيطا بالدهر  
 المتغيرات متغيره ط الدهر في بعض الاعراض اما ان كان الدهر محيطا بالدهر  
 في بعض الاعراض اما ان كان الدهر محيطا بالدهر في بعض الاعراض

القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

وقال المحقق الطوسي في نقد المحصل لا شك ان وقوع  
الحركة مع الزمان ليس كوقوع الجسم الفاراد الثاني  
المستمر الوجود مع الزمان وليس كوجود القادر  
الذات الباقي مع الفاراد الذات الباقي كما  
مع الارض ذلك الفرق معقول محصل  
وليس معية الثابت والمتغير مستحيلا وجوز  
العلامة في كذا الفوائد تقدمه سبحانه  
على العالم بمقارنته للازمة المقدمه الغير  
المتناهية لا غير لا استحالة كونها في زمانيا  
كما تروى في التلويحات الجسم من حيث هي  
حسبهم ليس في الزمان لانه في الحركة وهي في  
الزمان والاشياء الغير المتغيرة اصلا كالعقل  
والتي تتغير ونسبت من جهة كالحساب فهي  
مع الزمان لانيه وقال في الاسفار الحق  
موجود مع العالم ومع كل جزء من اجزائه و

فيه فانا موجود ونمع البرة الواحدة ولسنا في زمانه  
بمنازعة ما بين ان المعية على وجه اعتبرها  
كانت بقياس ثبات الى غير ثبات فهي الدهر قال  
وهذا الكون اعني كون الثابت مع غير الثابت  
والثابت مع الثابت بازاء كون الزمانيات  
في الزمان فتلك المعية كما تها سمي الامور الثابتة  
وكون الامور الزمانية في الزمان متاهها وليس  
في الدهر ولا للسرمد استدادا في الوهم ولا في  
الاعيان وفي الموافق النسبة الى الزمان لا  
يتعين ان يكون متى فات للحركة والجسم نسبة  
الى الزمان وليس بحصوله فيه وفي شرهما  
وانا الامور الثابتة التي لا تغير فيها اص  
فهي وان كانت مع الزمان الا انها مستغنية  
فجد انفسها عن الزمان بحيث اذا نظر  
الى ذواتها يمكن ان تكون موجودة بلا زمان

القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل  
القياس هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

كذا الحال في كل علة مقصية بالقياس الى معلولها  
 فالع لاجل نقصه والمكان غير موجود مع العلة  
 ولكنها موجودة مع المعلول قال الله تعالى  
 هو معكم انما كنتم منهومع الزمان السابق  
 معية لا يوجب تغيرا يصدق عليه انه يوجد  
 قبل الزمان المعين كما يوجد معه وبعد  
 على هذا فلو وجود الثابت نسبة الى كل زمان  
 معين هكذا اليوم يكون معه في الوجود ولا  
 في غير ان نسبته الى الامس يكون معرفة فاذ  
 اختصاص وجود العالم بحد من حدود الاستد  
 المذكور الذي له نسبة المعية اليه تعالى يعطى  
 تخلفه عن شجانه لانه تلك النسبة غير نسبة  
 سا بحدوده واجزائه وعلى هذا يصح الخلف  
 بالمعنى الذي فهم من كونه ذلك الامتداد  
 متخللا بنية تعالى وبين العالم في المحلثة ولا

ينافي ذلك لما قيل من ان نسبة ذاته تعالى التي هي  
 صفة الى الجميع نسبة واحدة ومعية ثابتة غير  
 متغيرة لانه يتبع ان تختلف بالمعية واللامعية  
 والافىكون بالفعل مع بعض وبالقوة مع اخرين  
 فتغير صفاته حسب تغير المتعاقبات تعالى  
 عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه اتحاد هذه  
 النسبة من جهة المبدأ القويم لا يصادم اختلا  
 من لقاء المتغيرات فانها مغايرة لها فكانت لها  
 نسبة واحدة تتحلل منعكسة الى الب متكررة  
 مختلفة باختلاف المتعاقبات على ان مثل  
 هذه التغيرات في الصفات لا محذور فيه  
 وظ انه لا توقف لذلك الاختلاف المبر  
 للمخلف على اعتبار اختلاف نسبة الارض  
 بعضها الى بعض كما تكلمه الجليليرد عليه انه  
 ذلك الاختلاف لا يستلزم اختلاف نسبه

فها

كذا في قوله تعالى في الزمان السابق هو معكم انما كنتم منهومع الزمان السابق  
 معية لا يوجب تغيرا يصدق عليه انه يوجد قبل الزمان المعين كما يوجد معه وبعد على هذا فلو وجود الثابت نسبة الى كل زمان معين هكذا اليوم يكون معه في الوجود ولا في غير ان نسبته الى الامس يكون معرفة فاذ اختصاص وجود العالم بحد من حدود الاستد المذكور الذي له نسبة المعية اليه تعالى يعطى تخلفه عن شجانه لانه تلك النسبة غير نسبة سا بحدوده واجزائه وعلى هذا يصح الخلف بالمعنى الذي فهم من كونه ذلك الامتداد متخللا بنية تعالى وبين العالم في المحلثة ولا

مجرد مع الا ترى الى قول سيد المدققين حيث  
 افاد بعد ما حكاه الجيب ان نسبة اليه يعني مجرد  
 ليست نسبة واحدة قال فان اخلافا لنسبة الشيء  
 الى الزمان يكون على وجهيه احدهما باختلاف  
 هذا الشيء كالحادث اليومي فانه في اليوم لكونه  
 معه في الوجود لا في الماضي لفقدانه في الماضي  
 باختلاف الزمان كالعلة فانه اليوم في اليوم  
 لكونه معه في الوجود دون العلة لفقدانه في  
 نسبة مجرد المذكور الى اجزاء الزمان من هذا القبيل  
 فانه في هذا اليوم في الحال لكونه معه في الوجود لا  
 في الماضي والمستقبل لفقدانهما لا لفقدانه في  
 في الزمان الماضي في الحال ولا في المستقبل  
 لفقدانهما هذا ولقابل ان يدفع بما قطع به من  
 المتعالي عن العلان مع كل حد من حدود هذا  
 الامتداد معية غير متقلدة على سبيل واحد

ما الزم

ما الزم من كون الباري الحق سبحانه واقعا في حد  
 بعينه من ذلك الامتداد العدمي تعالى عن ذلك  
 علوا كبيرا ولا وقع للاعتذار بانه الزام وكان  
 عليه الاستفسار بانه تعاليم سلطانه ان كان  
 في حد بعينه لزم الاحتضار والام تير التحلف  
 فيكون له وجه في الجملة وان اندفع بما اوردته  
 المحقق من افادته وبحق الله الحق بكلماته وايات  
**ثم قال السيد واما سائرا** فلات الزمان والمكان  
 شقيقتان متضاهتان مرتصتان في الاحكام  
 من لهن واحد ومن ثدي واحد كما وراء الامتداد  
 المكان في اعنى فوق الفلك الاقصى المحدد  
 لجهات العالم عدم صرف لا خلاء ولا ملأ ولا  
 لا امتداد ولا لا امتداد ولا لهاية ولا لاهية  
 فاذا بلغ السطح المحذب منه انسان لم يمكنه  
 ان يتدبره ويبسطها للمصادم وما مانع مقدرا

بل عدم الفضاء والمعد وانقضاء المكان والحجة  
فلك وراء الامتداد الزماني عدم صريح لاتمام  
ولا لاتمام ولا استمرار ولا استمرار ولا نهاية  
ولا لانهاية ولا زيادة ولا نقصان فاستمع القول  
واتبع الحق ولا تكون من الجاهلين **قال المحقق**  
وضعفه ظ لا نمرجة تمثيل لا يناسب المقامات  
الحكيمة **والمقصود للجواب** قال المراد ان قياسه  
لا يفيد الا الضن والمثله مما يطلب فيه اليقين  
فلا يجوز ايشائها بالدليل القطعي ثم تصدق لترميمه  
تعرض لنتيجة **فقال** تتبع احوال الزمان والمكان  
لكونهما امتدادين متساويين وكالتلازم بينهما  
وجودا وعدمًا اذ الزمان ليس لامقدار حركة  
الفلك كما ان المكان ليس الا ما احاط به الفلك  
فاذا لم يكن فلك فلا زمان ولا مكان كما سياتي في ذلك  
في صريح كلام امير المؤمنين عم فلما ابدع الفلك

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا زمان ولا مكان  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل وجودهما بوجود  
الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل هما وجودهما  
بوجود الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا زمان ولا مكان  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل هما وجودهما  
بوجود الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا زمان ولا مكان  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل هما وجودهما  
بوجود الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء

ثانية

ثانية من اجسام وادير وجرا الزمان والمكان  
فهما امتلا زمان لكونهما معلول وعلة واجدة  
اليه الاشارة بقوله متضاها من ررضعان في  
الاحكام من لبن واحد وشدى واحد مع الحدس  
القوى من اذهان الثاقبة يفيد الخزم بان  
وراء الامتداد الزماني عدم صريح وليس ساذج  
ليس فيه شائبة ليس كما ان وراء الامتداد المكاني  
كذلك وكل الحال في كثير من المسائل الحكيمة يستعاض  
فيه بالحدس الصائب فلا يقوم حجة على الغير مع  
كونها معلومة يقيناً وقد سبق منهم التصريح بان  
الامتداد الزماني هو هو محض لا منشأ له موجود  
في الخارج واذ لم يكن له منشأ موجود في الخارج بل  
كان مخلوقا للوهم ومخترعاً له كان عدماً صريحاً  
وليساً باتاً اجتساباً صافراً لا امتداد فيه ولا  
زيادة ولا نقصان الى غير ذلك من الصفات

ليس الزمان الامتداد الزماني كالمكان بل هو  
امتداد الحركة والوقت والفضاء الامتداد المكاني  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل هما وجودهما  
بوجود الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا زمان ولا مكان  
فان الزمان والمكان ليسا شيئا بل هما صفتان  
لا وجود لهما بحد ذاتهما بل هما وجودهما  
بوجود الاشياء التي هي في الزمان والمكان  
فان الزمان هو امتداد الحركة والوقت  
والمكان هو امتداد الجسم والفضاء

المذكورة فهذا منه قد سره ايماء لطيف الى ان  
 وراء الامتداد الزماني يكون حاله مستقرة لا  
 فيها تقدم ولا تأخر اخرى وهو المعبر عنه بالثابت  
 فهو تصوير لعقلنا ورائه ذلك الامتداد و  
 يخل بنا الشكل على المورد تعقله واعلم ان اللاتمام  
 عبارة عن عدم التمام عما من شأنه التمام وناورا  
 الامتداد الزماني ليس كذلك وكذا النهاية و  
 اللانهاية والزيادة والنقصان وما شابه ذلك  
 فانها كلها من خواص المقادير والكميات وناورا  
 الامتداد الزماني عدم صريح لا مقدار له فلا  
 يثبت له شيء من تلك الخواص بطريق اولي و  
 هذا مثل الخاطف فانه لا يق له اعرج ولا بصير  
 كذلك المجدات لا يقال لها انها دخلت العالم  
 ولا خارجة ولا متصلة ولا منفصلة اذ الخرج  
 عدم الدخول عما من شأنه الدخول **اقول** لا

لا يفتقر  
 الى الوجود  
 من الوجود  
 انما هو  
 عدم الوجود  
 في الوجود  
 في الوجود

بضمير

يتضاهي الزمان والمكان الا في بعض الاحكام  
 واختلاف قار الذات مع غيره في كثير من  
 الامور بين الاستمرارية وكيف يتشارك ما  
 يمنع وجوده في الخارج من الزمان الموهوم  
 او المرسم في الخيال مع المكان المخالف له  
 ذلك فانه المراد به اما البعد واما التبع  
 وليس شيء منها تماما يقطع بعلم وجوده على  
 اية ما يقاس عليه الزمان هو الامتداد  
 القائم بالعالم الجسماني كما يصرح به الكلام  
 وليس هذا من المكان المرصع مع الزمان  
 من لبن واحد وتدي واحد في شيء وتفسير  
 المكان بما خاطبه الفلك لا يطابق شيئا  
 ما ذكر ولا يثبت باسئال هذه المظانبات  
 الشعرة المطاب الحكيم والمسائل الدينية  
 وبيان القضاها يكونها امتدادين متنا

هيبه

ليرتب عليه الحكم بان قبل الزمان ليس ساويج يسهل  
 على استدراك صريح وود ورمظاهر فان تناهي  
 امتداد الزمان مع كونهم ودا عند من ذهب  
 الفلاسفة المخلافة ومخالفا لما عليه المحققون  
 من ان الزمان استمرار متزعم من بقاء تعالى لوق  
 سلم استدراك الجرم بان وراء الامتداد الزمان  
 المتناهي عدم صرف بدون حاجة الى توسط  
 التناهي المتوقف على اعتبار التناهي والظ  
 ان يثبت على ان ما هو مقدار حركة الفلك من الك  
 المتصل الغير القار متناه محدود الفلك كالك  
 المتصل القار القائم بالعالم الجسماني كما  
 انه وراء الامتداد الموجود القار وهي  
 اختراعي محض كذالك ما يتوهم قبل الامتداد  
 الموجود الغير القار لا بد وان يكون كذلك  
 وفيه من الخلق بين مذاهب الفلاسفة وعقا

الخطاب

المتكلمين ما قد كرره وقد بين لك ضعف ما  
 قرره وسمعت ان يجوز ان يتوهم وراء الامتداد  
 الزماني ما يشاكل المتوهم وراء الامتداد المكاني  
 من الامر المخترع الذي لا منشأ له وهو غير الزمان  
 المتوهم المجهول عنه لان له منشأ اختراع هو  
 يتزعم منه انترعا اصحيا واقعا وليس الامتداد  
 المتوهم المكاني كذالك اذ ليس له منشأ انتر  
 اصلا وهو الفارق بينهما المانع من قياس عليه  
 فيه ولو جاز ذلك لتاتي قياس المكان على  
 الزمان في احواله ولزم ما لا يترتب احد على ذلك  
 من قال بالخلأ منهم يرى ان وراء الامتداد المكاني  
 بعدا متوهم ما كما وراء الامتداد الزماني سواء  
 لسواء ثم لا بد من اثبات تناهي المكان ولو هو  
 من طريقة الملة حتى يفرغ عليه انقضاء الزمان  
 المتوهم المترتب على حدوث العالم بعد ذلك

ع

في الجواهر في بيان ان  
 في الامتداد الزماني  
 في الامتداد المكاني



وتختلف عنه سبحانه على ما دللت عليه الشرايع والآداب  
 كما روى عن الصادق ع انه قال لعبد عدا جسام  
 العالم ولا وزراء ذلك سمعة ولا صديق ولا  
 يتوهم الا انه لا يمكن الا كقائه بمجرد كماله كفى ابنا  
 على تناسل الابناء الموجودة الثابت عند بعضهم  
 من طريق العقول بالبرهان مع مخالفة مدلوله  
 على ما اعتبره ما دللت عليه الاخبار المتواترة عن  
 العترة الطاهرة من آل الرسول صلوات الله  
 عليهم من وجود الحجب والاسرار والتراتفات  
 اختلافها ما نظقت به الروايات المتضافرة من  
 العوالم المتكاثرة الى غير ذلك فعندهم عليهم الصلوة  
 وتكلمان بين الله وبين خلقه تسعين الف حجاب  
 لله وراء ذلك سبعون الف عالم اكثر من عدد  
 والجنج وروى الكليني باسناده عن ابي جعفر ع  
 انه هذه قبة ابينا آدم ع وانه لله تعالى سواها

قوة الارواح  
 الا ان فيهم  
 الف

الجنة  
 في الجنة  
 في الجنة

تسعة وثلاثون قبة فيها خلق ما عصوا الله طرفة  
 عين في التوحيد والمخالفة عن زيد بن وهب قال  
 سئل امير المؤمنين ع عن الحجب فقال اول الحجب  
 سبعة غلظ كل حجاب منها مسيرة خمسمائة عام وبين  
 كل حجابين مسيرة مائة عام والحجاب الثاني سبعون  
 حجابا بين كل حجابين مسيرة خمسمائة عام وطوله خمسمائة  
 عام حجبة كل حجاب منهم سبعون الف ملك  
 قوة كل ملك منهم قوة الثقلين الى قوله ع و  
 هي حجب مختلفة غلظ كل حجاب مسيرة سبعين  
 الف عام ثم سرادات الجلال وهي سبعون سرادقا  
 الى ان قال ع ثم سرادق الوحدانية وهو مسيرة  
 سبعين الف عام في سبعين الف عام هي  
 الف عام ثم الحجاب الاعلى والفضي كلاهما  
 وسكت وفي الكافي عن ابان بن تغلب عن ابي  
 عبد الله ع قال سالت عن الارض على اى شئ هي

قال هي على حوت قلت فالحوت على اي شيء قال <sup>على</sup> الماء قلت فالماء على اي شيء هو قال على صخرة قلت فعلى اي شيء الصخرة قال على قرن ثور انما قلت فعلى اي شيء الثرى فقال هي نبات عند ذلك <sup>ضم</sup> علم العلماء وفي حديث زينب العظيمة <sup>نقط</sup> الحز عند الثرى بعد ما تلا صلى الله عليه وآله لما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى وفي بعض الروايات الثور على الحوت والحوت على الماء والماء على الهواء والهواء على الظلمة ثم انقطع علم الخلائق عما تحت الظلمة فهذه الروايات واشتاتها تنادى باعلى صوتها على فساد ملك الاصول وضعف اراء اولئك الفحول فويج من تلقاه بالقبول من ضعفاء العقول ولا يعبدان يقال بمضاهاة الزمان والمكان في ان لا اتفاق على وجودها وعدم

الثور على الثرى قلت على اي شيء م

القط

القطع بحقيقتها وانقضاء الخبز بالظمان الاحكام وعدم اليقين بتناهيها من طريق السمع ولا وثوق بما يفيد ذلك من سبيل العقل سيما اذا كان امرين موهوبين حتى يصار الى التنازل ونعم ما قيل ان اول درجة في الاحاد ارتكابها بعير دليلا والله هيدك سواء السبيل وقد اعترفوا بجواز وجود ما عدل ما عدوه من اجرام في بضد العالم الجسماني فكيف يقطع بانتهائهم بالملك الاطلس هذا واما التلازم بينهما وجودا وعدنا فهو كاللتناهي ان تم ثبت المطلق من غير توقف على التصاهير وبدون حاجة الى الحدس الصائب من الذهن الثاقب لكنه فرع كون الزمان مقدارا للحركة ويتوقف على الزمان الموهوم ان اريد بالوجود ما يتم التحقق في نفس الامر فيدور والام لم يقيد شيئا فانزوا

سلمات التلازم بينهما <sup>بوجود</sup> العيني وخلا  
يفيد تضاهي الموجود من الزمان لما وجدته  
الكان فلا يرتب عليه مع ما فيه من المصادرة  
والدور والاستدراك الاتاهي ذلك الزمان  
المضاهي وليس الكلام فيه ومقتضى الخبر ليس  
الوجود الكان عند ابداع الفلك ووجود  
الزمان مع ادارته اذ الكان يستند الى ابداع  
الفلك وما فيه كالات الزمان مستند الى اداء  
فالنشر على غير ترتيب اللف وليس فيه نفي  
الموهوم من الزمان قبل ذلك اصلا ولا يقتضى  
كونها معلولين لعلته تالته هي الفلك <sup>سابق</sup>  
الى بعض الالهام مع انه لا بد في التلازم من  
ارتباط خاص موجب لعلاقة اللزوم ولا دلالة  
فيه على ذلك قطعاً وتسلمه من جعله مقداراً للمركبة  
القائمة بالفلك والاحتجاج به على من ينكره

حازكاه

من الكثرة والسخافة <sup>بمعنى</sup> فاما الادارة  
يتبعض الزمان بالليالي والايام فيضابقها  
تقدم نزات الزمان قبل وجود العالم <sup>بأنفسهم</sup>  
الى الشهور والاعوام الاتى الى ما في نهج  
البلاغة من قوله <sup>تم</sup> وانه يعود سبحانه <sup>بعده</sup>  
الدنيا وحده لا شئ معه كالكان قبل ابتداءها  
كذلك يكون بعد فناءها بلا وقت ولا مكان  
والحين ولا زمان عدت عند ذلك الاجال  
والاوقات وزالت السنون والساعات  
فانه صحيح في ان المعلوم انما هو الاجال  
الاقوات والمنسقى هو السنون والساعات  
فان قوله <sup>تم</sup> عدت عند ذلك استيناف  
بباني بين ما قبله من انتقاء الزمان <sup>كما</sup>  
في علم البيان فالمعنى ان الحال بعد فناءها  
مثل ما قبل ابتداءها في كون الزمان متزعمين

بقائه تعالى غير منقسم الى الليالي والايام بخلافه  
وجود العالم وادارة الفلك وطلوع الشمس وغروبها  
فان ذلك موافق للناس تجزى به الزمان الى  
السنين والساعات ويحدد به الاجال والاوقات  
ولا يفهم من الزمان عرفا الا الليالي والايام و  
الاسابيع والشهور والاعوام وقد تقررت ان ما في  
النصوص لا بد ان يحيل على المعاني المعروفة اذ  
الاصطلاحات الخاصة غير مفهومة منها قطعاً  
الحاصل انه لا دلالة لشدته على وجود الزمان <sup>كونه</sup>  
مقدار حركة الفلك فضلاً عن كونه صريحاً فيه  
انما يستلزم تبعه الى السنين والساعات و  
تجزية الى الاجال والاوقات وهذا المعنى  
عرضي للزمان كما اعترف به الجيب في المواضع  
والكم المنفصل قد يعرض للتصل كما اذا قسمنا  
الازمان بالساعات وانقسامه الى هذه

الاقام

الانقسام لا يفيد الوجود في الذهن وتحققه  
في نفس الامر ولا يدل وجود الزمان باي محتمل  
كان بعد وجود العالم على نفي الزمان الموهوم  
قبله لانه لا وجود له اصلاً كما بينناك عليه <sup>شفا</sup>  
كان انقضاء الاجال والاوقات لا ينفى الاستدلال  
الموسوم بالزمان الموهوم لانها مترتبة على  
ادارة الفلك وطلوع ما فيها من الكواكب و  
غروبها ولذلك يكال به السنون والشهور و  
يقدر به الايام والدهور بعد ذلك وليس  
ذلك فيما قبله ولا يفتقر ذلك الى اعتبار وجوه  
في الخارج كما توهم ولم يسبق التصريح من احد  
بان الاستدلال الزماني منحصراً الموهوم المحض  
وليس له منشأ انتزاع موجود وانما سبق التصريح  
من بعضهم بان ههنا زمانا وههنا كذلك واين  
احدهما من الآخر كيف وقد صرح المحققون

بان لهذا الزمان منشأ وجوده ان يتزعم ذلك منه  
ولا يرتاب من لراد في مسكة في صحة انتزاع  
الامتداد الموصوف بالاستمرار وعدم التنا  
القابل للزيادة والنقصان والنماد في المنازع  
فيه مكاب لا يستحق الخطاب وغاية ما علم من  
التصوير ما تر منه غير مرة من ان قبل وجود الزمان  
حالة مستقرة يعبر عنها بالثابت اذ لا حركة ولا  
تغير ويتوجه عليه ان سبق العدم المحض المعري  
عن الاستداد لا يقتضي الانفكاك ولا يستحيل اجتماعه  
مع المسبوق من حيث هو كذلك فسلب التقد  
عن العدم السابق على الوجود يؤدى الى الحدوث  
الذاتي ويفضي الى القول بالقدم اذ لا معنى له  
الا المسبوقية بحالة ثابتة غير متغيرة ولا متقد  
وهي التي يعبر عنها بالعدم الصريح البان لللسب  
الصرف الساذج ولا يتحقق الا بفضل عن

الواجب

الواجب تعالى بمقتضى العقل الخالص من شوب  
التقليد الا بالعدم الواقع في زمان قبل زمان  
وجوده والحكم تجلث العالم عنه سبحانه وانفكاك  
بدون ذلك من كاذب الوهم الظلماني وتلا<sup>عنه</sup>  
فليجهد في لطيف الترحية وليسجد سواس<sup>شيطان</sup>  
الوهم فان قيل بان ذلك العدم سابق بالذات  
كقدم الامس على اليوم فلا حاجة به الى زمان  
فالجواب انه لا يكون السبق لانفكاك تقدما  
بالذات في غير اجزاء الزمان لانه معروض القبليته  
والبعدية بالذات ولهذا ينقطع السؤال عن  
وجه التقد اذ انتهى اليه فقدم بعض اجزائه  
على البعض يكون بدواها من غير توقف على  
زمان مغاير غارضا ولا واسطة في ثبوت  
لها كما لا واسطة في ذلك الاثبات بخلاف  
غير الزمان فانه لا يتصف بالتقدم والتاخر

الانفكاكيين الا باعتبار ما يعرض له من الزمان  
وح فلا بد في انصاف عدم الزمان وغيره بهذا  
النوع من التقدم من عروض الزمان ولا ضرورة  
الى الزمان الموجود بل يكفي فيه الزمان الموهوم  
كما صرح به المحقق المورد لانه العدم السابق  
لا وجود له في الاعيان على انه ليس يوجد في الخارج  
عند المحققين شئ من الازمان اللهم الا ان  
ينبغي كون هذا ذاتا او عرضا اوليا للزمان و  
يقرب بان لا يلزم من كونه معروضا له بالذات  
يعرض لغيره بوساطة لا بد لذلك من دليل و  
يجوز ان يعرض للعدم بدونه وقد يقرب ان انصاف  
العدم بالسبق انما هو بعد وجود العالم و تحقق  
الموجودات ولو سلم فلان ان منشأ استحقاق  
الاجتماع هو انصافه بالسبق بل يجوز ان يكون  
لانها متقابلان بالاجتناب السلب لاجل هذا

التقابل

التقابل لا يجتمعان ثم ان الحق المورد قدس الله  
روضته بعد ما يبطل ما تمسك به ذلك السيد  
عظ الله مرقدنا باسمعته من الايراد ان القوتية  
التي لا مد لها ولا لا يستطيع من واد النفس عنها  
ان يحوم حولها قال فقد ظهر ما قرنا ان القول  
بالزمان الموهوم مما لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه  
وان معنى حدوث العالم لا يتصح بحسب ظاهر  
ما وصلنا اليه الا بالتمسك به بل يترتب ان  
ربط الحوادث بالقديم ايضا لا يتصح الا بالتمسك  
بذلك في ينبغي ان ينظر فيه هل هو ما يخالف  
الشرع ام لا فان لم يكن مخالفا له فيها ولغيت  
وان كان مخالفا له على ما يشعر به ظاهر بعض الا  
فيجب ترك الاحتجاج فيه والوقوف عند الشبهة  
عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده انه ولى  
التوفيق وقانه الحاشية وايضا ينبغي ان يتامل

نار

في جريان براهين بطل التمس فيه والمقام لا يسع  
تحقيق ذلك **اول** لا يشبه علي من اتم بالابن  
وتجنب عن مطية الاعتساف بعد التامل فيما  
اوضحناه بعين بصيرة واخذ ذلك بيد غير قصيرة  
ما ذكره المحقق الموردي في هذا الباب لم يخف عن  
ضوب الصواب وانما انصرف المتعرض المعترض  
كسبح العنكبوت بل او هن بكثير من تلك البسوت  
كما انضح بفضل الحى الذى لا يموت فرميه بقلة  
التدبر وسوء التكر من هو اولي بذلك شئ  
عجاب الا ترى اولي الفضل والزهى في الاعصار  
والامصار اذ عنوا بان من اصحاب التحقيق  
ايقنوا بكونه من ارباب التدقيق ولم يذلولوا له  
التصديق الا اثر ما عرفوا بالتامل الدقيق و  
الفكر العميق انه بذلك حقيق ولا يتكوه الا من لم  
يلغفه فهم ولا يحيط به علم فاته الناس ابناء

ما يحزنون

١٢٥

ما يحسنون واعلاء ما يجهلون ومن انى يتوهم  
ان ادعى شيئا لم يقدر له على بيان وكيف يتطرق  
الى ما افاده السهو والسيان مع انهم يذهب  
الى وجود ذلك الزمان في الاعيان وانما اور  
على ما تمسك به لا بظلمة من الدليل والبرهان  
ان ما هو كالمثل السائر من ان المانع من حيث  
ان مانع لا مذهب له ولا يثبت على دين من الاديان  
على انه صرح بتوقفه وتردده فيه لما يشعر به  
بعض الابرار كقولهم في حديث ذعلب سبق الاوقات  
كونه والعدم وجوده والابتداء ازاله وقوله صلوات  
الله عليه لا تصحبه الاوقات وقال عم الذي لم  
يسبق له حال حاله فيكونه اول قبل ان يكون احزا  
وفي صحيح ابى يعفور عن الصادق عم هو الا  
قبل كل شئ وعن ابى ابراهيم صلى الله عليه  
تبارك وتعالى لم يزل بلا زمان ولا مكان وفي





القرائية انما اليه وفي كثير من الروايات شواهد  
 عليه وقد مر من ذلك ما فيه كفاية فالظاهر يطابق  
 المنقول كما يوافق المعقول ولا يتضح معنى الحدوث  
 والارتباط بين الحادث والقديم الا بما يجوز  
 ان يكون تخلف العالم عن المبدئي الكائنه الاول  
 بمجرد الفرض ومحض التوهم لانه خلاف الاجماع  
 التصور فلا بد ان يكون تخلفا حقيقيا واقعا  
 فلا محتمل توهم لعدم امتداد ازل وانكاره مكابرة و  
 لا بد على الاجماع بل الضرورة الدينية على ان جميع ما  
 سوا الله بقضها وقضيتها منفك عن ذاته تعالى  
 بحيث يتوهم بينه وبينه اى شئ فرض زمان ممتد غير  
 متناه فهذا الامتداد لا يكون بدو ونشأ ولا ينفك  
 عن راسه وان جواز الترجيح بلا مرجح وتخلف العباد  
 عن السبب للثام وكذا لا ينفع دعوى انه لا يكون  
 وجود الحادث قبل وقت حدوثه ثم صار ممكنا  
 كما خصاص الحدوث بوقته اذ لا يوجد قبله

المجمع والحدوث لا يوجب في ذاته وجودا  
 له في الماضي بل هو حادث في الزمان  
 والحدوث لا يوجب في ذاته وجودا  
 له في الماضي بل هو حادث في الزمان  
 والحدوث لا يوجب في ذاته وجودا  
 له في الماضي بل هو حادث في الزمان

١٣٧

وقت ولا يتأني اسناد ذلك الامتداد الى الحركه  
 ونحوها من لوازم الموجودات لانه يلزم القدم كما  
 لا يصح استناده الى احكام متحركة او غير متحركة  
 متعاقبة غير متناهية او اكون مجردة يكون لكل  
 منها حادثا لذلك ايضا فانه لا يطابق الادلة  
 السميعة مع بطلان التسلسل في الموجودات  
 مطلقا فلا محيد عن القول بانه ما ينتزع من  
 الواجب عز وجل باعتبار بعضه وطافة الانتزاع  
 ويكون حيز الجزء الاخير من العلة التامة للحادث  
 هو تقضى الاستمرار السابق ووصوله الى حد  
 معين منزه وحده هذا الان يرتب على تقضى  
 ما سبق من الاستمرار المذكور لانه نهائية متحقق  
 يتحققه وظ ان حضوره لا يفتقر الى مرجح لان  
 التقضيات اعتبارات لازمة لهذا الزمان  
 منتزاعا كالسبوت هذا الاستمرار وذلك

المجمع والحدوث لا يوجب في ذاته وجودا  
 له في الماضي بل هو حادث في الزمان  
 والحدوث لا يوجب في ذاته وجودا  
 له في الماضي بل هو حادث في الزمان

الوصول من غير توقف على شرط وبدون حاجة الى موث  
 سواء فلا حاجة الى الترام ان الشرط القضاء جز  
 سابق عليه ومرحبه وصوله الى حد مسبق به و  
 هام جربنا على ان هذا الزمان والوصول والا  
 من الامور الاعتبارية ولا يستحيل التسلسل فيها  
 سيما اذا كانت متعاقبة مع انه لا تمازج الحوادث  
 والوصولات ولا تمازج الاجزاء ولا تعين لقطبها  
 ولا يتلزم ذلك التشابه في اجزاء وعدم الاختلاف  
 بل يجوز ان يختلف بالنظر الى ارادة الفاعل او  
 باعتبار تصور في القابل او توقف على غاية او يكون  
 الحد المتعين في حد نفسه المفارق لمبدء تحقق  
 الحادث من الشرائط والمقدّمات لوجوده ويكون  
 حدوث اول صادر موقفا على جزء اولى من هذا  
 الزمان لاستحالة ازيلية الممكن وامتناع ان يكون  
 الوجود اتم مما هو عليه ولا دليل على خلافه وليس

الحكاية

١٣٨

للحكاية ومن ليس بشيء ان يتفوا من مدخلية  
 في وجود الاشياء في الخارج لان ما يربطه بالقديم  
 عندهم هو ما يفرض من النسب المختلفة بالقياس  
 الى الحدود الفرضية من المسافة من حيث انها  
 لازمة للحركة التوسّطية المستمرة لتخصّصها  
 المستندة الى الثابت بذاتها وتخصّص وجود  
 الحادث بايفرض لها من الاجزاء بحسب تلك النسب  
 المتعاقبة وكان كل واحد منها مستندا الى الثابت  
 عليه وليس لشيء منها وجود الا في نفس الامر وفي  
 مرتبة من مراتب القوة او ما شئت فسمه كاصح  
 به شارح الهياكل على ان وجود الحوادث و  
 ارتباطها بالقديم انما يكون من جهة الزمان  
 والحركة القطعية وهما غير موجودين في الخارج  
 عند المحققين وكان للحركة جهتي ثبات وتغير  
 كذلك لهذا الاستمرار الثابت من حيث انتراعه

الحوادث في كل مرتبة من مراتب القوة او ما شئت فسمه كاصح  
 به شارح الهياكل على ان وجود الحوادث و  
 ارتباطها بالقديم انما يكون من جهة الزمان  
 والحركة القطعية وهما غير موجودين في الخارج  
 عند المحققين وكان للحركة جهتي ثبات وتغير  
 كذلك لهذا الاستمرار الثابت من حيث انتراعه

من يومية القيوم حجة تغير لا شتمه على حدود  
 مفروضة باعتبار ما ينتزع منه من التقضيات  
 والوصلات الموجودة في نفس الامر وفي حجة  
 من مراتب القوة لان من شأنه اذا عقله العقل  
 ان يدركها منه وينتزعها ويكون له دخل في وجود  
 الحوادث ويختصه ذلك به بهذا الاعتبار على  
 وفق ما يقال في الحركة فاذا اجوزوا هم ذلك فيلجوا  
 هذا ايضا بل فرق اذ ظهران وجود الحركة  
 المتوسطية والان السيال لا يوثق في الفرق اذ كما  
 انها منشا انتزاع الزمان والحركة القطعية كذلك  
 ذات الله تعالى منشا انتزاع فاذا كان وجود  
 منشا انتزاعها كما في المرام فهو متحقق على  
 هذا القول ايضاً فام سبق شئ سوى ان يقول الحكماء  
 ان انتزاع الزمان لا يمكن الا من لان السيال  
 والحركة المتوسطية وهو ليس الا مجرد ادعاء من

الزمان  
 ان شئ الله تعالى  
 كما في انتزاعها ولا  
 مجرد انتزاعها  
 لتوقفها على الوجود

دون برهان ولا دليل على ما قلناه قدوة التحقيق لبعض  
 التفضيل وحيث لم يميز الاجزاء المفروضة والحدود  
 المعينة من هذا الاستداد ولم يميز السابق منها من  
 المسبوق ولم ينفصل العلة من المعلول ولم يعلم  
 الطرف منه من الوسط لم يكن لجزئها برهان بطل  
 التمس من لتطبيق والتضاييق والوسط اليه  
 سبيل فان تطبيق ما اقطع منه بقدر قناه عليه لا  
 يتصور بدون وجود المنطبقين كما فيما يوجد من  
 الكميات القارة ولهذا لا يجري من ازالة الواجب  
 تناقضه ولا يكفى به في نفسه ما لا يتناهي من البعد  
 الموهوم ويحتاج الى بيان امتناع الخلافي  
 وجهه بل لا يتيسر التطبيق بدون وجود احادها  
 على نحو التعدد والامتياز ولو ذ هنا وهو مح  
 لان استحضار ما لا يتناهي مفضلا في زمان  
 متناه سيماء اذا كانت الاحاد متعاقبة مستحد

ان شئ الله تعالى  
 كما في انتزاعها ولا  
 مجرد انتزاعها  
 لتوقفها على الوجود

ان شئ الله تعالى  
 كما في انتزاعها ولا  
 مجرد انتزاعها  
 لتوقفها على الوجود

يدعيه وجود كل واحد في الاوقات المتعاقبة  
 على التطبيق لا يفيد انه يرجع الى تطبيق المعد  
 على المعدوم على ما قيل وعلى تقدير عدم احتياج  
 التطبيق الى ذلك والاكتفاء بالدخول في الوجود  
 في الحادثة والتزام جريانها في الموجودات المتعاقبة  
 لا يجري في هذا الزمان اذ لا وجود له اصلا كما  
 لا يجري فيما لم يوجد من الحوادث المتعاقبة من جاب  
 الابد ولو سلم ان بناءه على تخيل الانطباق  
 ليظهر منه الانقطاع لاعلى وقوعه او مكانه  
 جوزنا تخيل الترتيب ايضا فيما لا يتناهي من الموجودات  
 المتعددة المتمايزة التي لا ترتب بينها حتم  
 يلزم بطلان التتم في الامور الموجودة مطلقا  
 محتمة او متعاقبة مترتبة او غير مترتبة فلا يلزم  
 ذلك في غير الموجود مع ان تحقق الاجزاء المتمايزة  
 الغير المتناهية بالفعل خارجا او ذهنيا فيما يقبل

الانقسام

الانقسامات التي لا تقف من المقدار يسيرا في الاما  
 الموهوم او انطبقا جزئية عليه ربما كان محال في  
 ان يستلزم محالا اخر كتناهي غير المتناهي او ميناواة  
 الكل لجزءه عند التطبيق وادعاء خلافه غير  
 مسموع الى ان يسميه ولا يصنع الى عوى الضرورة  
 فيه وتخييلها اجمالا على سبيل الفرض والتقدير  
 غير كاف على انها موجودة بالقوة كاجراء الجسم  
 المتصل ولا اشتباه في عدم جريانها فيها والتفرقة  
 بين المتناقص والمتمز انك منها غير موثر في المقام  
 كالفرق بيناهي المقدار وخلافه فليتامل وكذا لا  
 يجري فيها التضايك غيره ايضا اذ لا تحقق للا  
 الا بحسب الاعتبار التي لا تقف فلا يعرض  
 لما فرض منها الامرتبة متناهية من مراتب الاعداد  
 مع ان هذا الاستداد غير متناه من الجانبين وفي  
 اختلاف عدة المتضامين مع نظر وهذا

١٢٠

انقسامات التي لا تقف من المقدار يسيرا في الاما  
 الموهوم او انطبقا جزئية عليه ربما كان محال في

قد وضع السيد العيني في شرحه ان كان قد لا يتصور في  
 كسب من غير انقسام الاعداد التي لا تقف من المقدار يسيرا في الاما  
 الموهوم او انطبقا جزئية عليه ربما كان محال في

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

التحقيق يظهر أنه لا تتم حاجة إلى ما ذكره المحقق الرافعي  
وغيره من أنه لا يخلص في رمضان الحادثة عن القديم  
ألا بالترام التمس على سبيل التعاقبات في هذا  
الزمان أو في تعلقات الإرادة على مذاق المسكينة  
وأما في الحركات والأوضاع الفلكية كما اختاره الحكماء  
الذاهبون إلى ما يستلزم ذلك وبعد المتأول التي لا  
يكون التمس باعتبار هذا الزمان ونحوه إلا في  
الاعتبارية ولا كلام في التماسه ولا محذور في الزمان  
كما في مراتب الأعداد وما شاكلها على أنه من قبل الاعتبا  
رته لا تقف عند حد فلنقف على هذا الحديث  
البيان في مرة الأزمان إذ قد تيسر توفيقه تعالى  
نقض ما اغتر به جواسم في ما أفاده المحقق طاب ثراه  
بما لا يشفي العليل ولغرض ما الكفرية المولع بالنكوة  
والتطويل بما لا يروى للعليل ولست عني من سقضى  
ما فيه من إيراد ما فيه من القائل القليل والتفق

الفرغ

الفرغ عما مر به وعزم عليه ممن يحتسب فيما صدى  
الفوز بما أعد الله تعالى من الرضوان محمد بن  
محمد بن مان من الله العفو عليه بما لرحمة والفران  
واسكنها بما يجابح الجبان في الثاني من الأول للتع  
الثاني من السابع للثانية من الألف الثاني من  
مهاجرة من عليه الألف من الحية في الأول والثاني  
والحمد لله أولاً وأخيراً ما تعاقبت الأزمنة وأوقات  
على الأعوام والدهور والتفت السنون و  
الإحجاب من الأيام والشهور  
ك

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وكفى بصحة واهتمامه على يد والده الشيخ محمد بن محمد  
 فحيت ظهر له من كونه عنده ان الامير الفضل والاعمال الاشمل  
 ذوالعظم انقب والقد الصائب الجدير بالاحسان والاعظام  
 والحقيق بالتمجيد والاكرام الشيخ محمد بن محمد زمان وضعه الله سبحانه  
 لاقتناء العلوم والمعارف وتجزئة الكتب واللطائف من  
 ذور الفضل الاعلام والنفق والابرار مستعد الحمد الرواية  
 وسوك طرق الدراية فاستحوت الله سبحانه واجرت له ان  
 يورثه ما صح له من روايته ووضع عنده رواية وظهر عنده  
 وبان لا يسيل من اصناف العلوم والمعارف الحقيقية  
 النقية والقلبية المشتملة عليها مصنفات الفرق النجوية  
 الاممية وتولفات الكتب الحاوية في فقه وحديث وتفسير  
 واصول ولغة وغير ذلك من فنون العلوم خصوصا اعلى المدار  
 في هذه الاعصار كتاب التمهيد والاستبصار والف في  
 ومن لا يحضره فقيه في الامصار وما علقته في التمهيد والكتب

القول

من الفوائد واشتملت على اجازات العلماء الاعلام الذين  
 عليهم الاعتماد في نقض والابرار بطرق المقدرة وساندي  
 المستبصرة المتصلة بابر العصمة الاعلام عليهم الصلوة والسلام  
 منها ما رويته عن شيخ العلامه ومحمد المدققي الفقيه نادرة  
 الزمان اعلم ان في من العلماء الاعيان وتساوية سيرة والجلود  
 في انحاء سيرة الشيخ سليمان بن عبد الله الجرجاني الماحوز عن  
 شيخه الافضل الهادي الحقيقي ابي الشيخ سليمان بن علي  
 الجرجاني لوزانه سبحانه ضريحه بطريقه المتصلة الى الائمة الاعلام  
 عليهم فضل الصلوة والسلام حيث اوجبت حوادث كثيرة  
 الاشغال وتوزع البلبض فيها صفحا وطرياقا كما عرفت  
 الطرق باليقصد وسوك طريق الاجال في جميع الاحوال  
 وعليه سوك الاحياط في العلم والعمل وتجنب طرق الخلل  
 اكمل بتمامها في كتابه الامتس الدعاء في مقامات الخلوات وظلمات  
 الاحباب وكتب الاقل الاحقر حسين بن محمد الماحوز  
 احسن حاله وجر جهالة الروم الى ارضه في رمضان  
 سنة ١١١٠ هـ في سنة ١١١٠ هـ في سنة ١١١٠ هـ في سنة ١١١٠ هـ







